



ترجمات عبرية

- إسرائيل: علاقات دفاعية مع الصين وشراكة استراتيجية مع الهند
- الصراعات الإيديولوجية والإجتماعية فى إسرائيل
- إسرائيل وعملية "اختطاف" أوجلان

كتابات عربية

- الثقافة السياسية لمعسكر السلام الصهيونى



MARCH. 1999

السنة الخامسة - مارس ١٩٩٩



مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة الخامسة ـ العدد الحادى والخمسين ـ مارس ١٩٩٩

مختارات اسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
مدير التحرير
د. عماد جاد
المنسق
أيمن عبد الوهاب
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

التحالف الإسرائيلي - التركي وتجليات الشرق أوسطية

في إطار التبشير بمآل المنطقة بعد وصول عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي إلى محطتها النهائية، جرى الحديث عما سمي «الشرق الأوسط الجديد» ومنه جرى اشتقاق مصطلح «الشرق أوسطية» الذي يشير إلى منظومة جديدة من العلاقات والتفاعلات في المنطقة تسير في طريق تدشين نظام إقليمي مغاير لذلك الذي كان يقوم على الدول العربية الفاعلة، أو كانت هذه الدول تمثل المحدد الرئيسي للمنظومة الاقليمية التي يجري الاجتهاد في إزالة مكوناتها وطمس معالمها لافساح المجال أمام هذه المنظومة الجديدة.

وخلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى أوائل ١٩٩٦، تزايد الحديث عن هذه المنظومة الجديدة واتجه البعض إلى التعامل معها على أساس انها واقع ملموس لا فكاك منه بصرف النظر عما تحتويه هذه المنظومة من فرص ومخاطر ونسبة الأولى إلى الثانية وهي نسبة اختلفت بشدة بحسب قناعات ورؤى القائم بتحديد هذه النسبة.

في هذا الاطار جرى تصوير المتحفظين على المنظومة الشرق أوسطية، على أنهم عاجزون عن فهم محركات العلاقات الدولية، والاقليمية، والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي بعد انهيار الكتلة الشرقية وتلاشي الحرب الباردة. وجرت المساواة بين المنظومة الجديدة والسلام والرخاء والاستقرار وأيضا الديمقراطية، بينما برزت اتهامات لمعارضي الشرق أوسطية وجرى نعتهم بصفات عكس السابق ذكرها مباشرة لمؤيدي هذه المنظومة.

ومع تعثر عملية التسوية في أعقاب إغتيال رابين ومجزرة قانا، ثم سقوط حزب العمل ومجيئ الليكود إلى السلطة في يونيو ١٩٩٦، بادر رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو بتجميد عملية التسوية، رافضا تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتوقيعه، مطالبا بتغيير أساس التفاوض، فعادت أجواء ما قبل بدء التسوية لتحلق في أجواء المنطقة من جديد، وتبخرت «أسس وركائز الشرق أوسطية» سريعا، بحيث يلحظ المتابع والمراقب غيابها - حتى كمصطلح - من محتوى الكتابات العربية والإسرائيلية على حد سواء، وغابت أيضا تفاعلاتها بعد تجميد آلية المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي كانت تمثل أحد أبرز أدوات - وأيضا مظاهر - «الشرق أوسطية».

باختصار، يمكن القول أن الشرق أوسطية ظهرت كمصطلح تبشيري، فشلت محاولات ايجاد دعائم له على أرض الواقع، ثم غاب المصطلح ولكن دون أن تغيب «خميرة» هذا المصطلح و«الحلم» إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير. ويتمثل ذلك في ركيزتي هذا المصطلح، أي إسرائيل وتركيا، فالأولى أوجدت المصطلح ليفسح لها مكانة التفوق والهيمنة في المنطقة التي قاطعتها بسبب عنصريتها وعدائها للمحيط الاقليمي نشأة وسلوكا، والثانية تم سحبها كمكون رئيسي للنظام «الحلم» تعويضا لها عن نبذها أوروبيا وتعاليها على إطارها الآسيوي. ومن ثم أقدمت تل أبيب وأنقرة على تدعيم علاقتهما لتصل إلى مرتب التحالف بمباركة ورعاية أمريكية كتعويض عن إنفراط عقد النظام «الحلم»، ودخلت علاقات البلدين في مزيد من التعاون والتنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي من أجل مراقبة «الشرق الأوسط القديم» الذي استعصى على قدرة واشنطن الاطاحة به.

وأصبح محور التحالف الإسرائيلي - التركي، أو بقايا النظام الذي لم يولد، هو مواجهة المحيط الإقليمي وممارسة ما كان متوقعا أن يقوما به في ظل «الشرق الأوسط الجديد» عبر الآلة العسكرية والرعاية الأمريكية.

وبدت تجليات الشرق أوسطية واضحة في عملية اختطاف الزعيم الكردي عبدالله أوجلان وهي عملية جرى وضع خططها وتنفيذها بين واشنطن وتل أبيب وأنقرة ونيروبي، والأخيرة تمثل معقل تركز نشاط جهاز الاستخبارات الإسرائيلية - الموساد - في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من حالة الاستياء الشديد التي تعم مناطق مختلفة من المنطقة والعالم نتيجة تداعيات انشطة محوري الشرق أوسطية، تواصل تل أبيب وأنقرة اقتراف كل ما يقنع البيئة الاقليمية بلفظهما، الأولى عبر أعمال القمع والارهاب في الأراضي الفلسطينية والجنوب اللبناني وتصعيد التوتر مع الدول العربية الفاعلة، والثانية عبر مواصلة لغة خطاب خارجة على السياق الأوروبي، وتوزيع التهديدات، دون أن تعبأ بالخلل والتناقض الجوهريين في الرؤية والعمل.

د. عماد جاد



ترجمات عبرية



دراسة العدد

الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية فى إسرائيل

دراسات يصدرها جيش الدفاع الإسرائيلى - مقر القيادة العامة

بقلم البروفيسور، موشيه ليسك، قسم الدراسات الاجتماعية بالجامعة العبرية

أربعة خلافات أساسية:

يمكن التمييز - من ناحية المضمون - بين أربعة خلافات جذرية أساسية تلاحق بصورة أو بأخرى الاستيطان اليهودى منذ آلاف السنين. مع مراعاة أن، اختصار الأمر فى هذه الجدليات الأربع لا يهدر كامل الطاقة الكامنة ورائها، غير أن المقام لا يتسع هنا لتفصيل ذلك على الوجه الأمثل.

ويمكن تعريف الخلاف الأول باشكالية الهوية الاقليمية والسمات القومية لإسرائيل ذات السيادة. فمنذ خطة الحكومة البريطانية للتقسيم عام ١٩٣٧ - على الأقل - تحولت قضية حدود الدولة، - وبصورة اكثر دقة: مدى المرونة الاقليمية لتحقيق الحلم الصهيونى - إلى موضوع خلاف عا واحتدم حول الاستيطان اليهودى حتى يومنا هذا.

وكان الخلاف الثانى يدور حول الصور أو الاشكال السائدة فى المجتمع المرغوب الناتج من تحقيق الحلم الصهيونى. وكان أساس هذا الخلاف هو الصراع بين مجتمع يضم تنويعة اشتراكية، وبين مجتمع تسوده أشكال ليبرالية رأسمالية.

ومازالت تلازمنا منذ زمن طويل مساجلات حادة أيضا فيما يتعلق بقضية موقع الدين فى المجتمع اليهودى وصلاحيته كقاعدة للفعل على المستوى الفردى الخاص، أو على المستوى الاجتماعى الرسمى المُعلن.

ويكمن فى هذه المصارحة مصدر آخر ألا وهو العلاقات المتبادلة دون تناسق بين الجماعات والطوائف فى إسرائيل. لقد تحولت المسألة الطائفية فى إسرائيل من مسألة هامشية تماما فى مرحلة ما قبل قيام الدولة إلى قضية أساسية فى مرحلة الدولة.

ولا تتجلى دائما للعيان مضامين الخلافات، حتى وإن كانت جديرة بالتقدير التام، إذ أنها تعتمد على حدة الصراع وقدرة المجتمع على التعامل معه. وفى هذا الاطار، يكون من الأجدى التمييز بين نظريتين هيكليتين (بخلاف ماهو جوهرى) للصراعات الاجتماعية: النظرية الأولى تتصل بمدى تغذية الصراع من انشقاقات ثنائية الانقسام، وهى التى تقوم فى الاساس على وجود معسكرين (أو أكثر)، حيث ينتمى الفرد بصفة عامة إلى أحدهما حسب شهادة ميلاده أو تبعاً لخاصية محددة، كلون البشرة أو الهوية العرقية التى يصعب على المرء أن يتخلص منها حتى لو كان يرغب فى ذلك. هكذا الأمر على سبيل المثال بالنسبة للانشقاق اليهودى العربى، والذى يُعد بالطبع أكثرها

وأشدها حدة.
وإلى حد ما يعتبر الانشقاق الطائفي موضوعياً أيضا مثله. وفي سياق آخر، ينطبق على الشقاق بين الأجناس. صحيح أن المرء يمكن أن يعمل ويتصرف ليس تبعاً للتوقعات النابعة من الانتماء «الموضوعي» غير أن الأمر يتطلب خلق ظروف مناسبة وأجواء مواتية، وفي غالب الأحوال لا يتوافر ذلك في البيئة المحيطة بنا، أما الانشقاقات أو التصدعات الاجتماعية الأخرى فهي في اساسها ليست ثنائية الانقسام. كذلك الخلافات الايديولوجية وما يناظرها في قضايا الاقليمية والدين والدولة ونظم الحكم والمجتمع.. إلى آخره. ومع ذلك، فإن الشركاء في خلاف من هذا النوع يتصرفون وكأن الشقاق بينهم منقسم إلى شطرين فحسب، أي شقاق يبذر أو يتفرع إلى صراعات ليست شديد الحدة ولكنها متواصلة أكثر.
إن قوة الصراع والتي تعد العامل الذي يحدد إمكانية حله، أو على الأقل تلطيفه وتأطيره في حدود معروفة، ترتبط بمعيار هيكلي آخر ذي صلة بصراعات اجتماعية مع ملاحظة أهمية اعتبار الصراع احادي أو متعدد الأبعاد من ناحية مضامينه، بمعنى، هل يختزل المتنافسون أنفسهم الصراع في قضية واحدة - سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية أو دينية، أم ربما يعتبر الصراع موضوعياً - باعتباره متعدد الأبعاد وشاملا. وصراعات من هذا النوع الأخير ستكون، بصفة عامة، ذات قوى متعددة، ومتواصلة وأكثر صعوبة على الحل، لأن كل طرف في النزاع يعرض خياراً إقليميا مقابلا لمواقف المنافس. واحتمال ابرام صفقات تبادلية وحلول وسط هو احتمال محدود للغاية في هذه الظروف. إن المجتمع الاستيطاني والإسرائيلي يحتمل بالصراعات سواء الناشئة من انشقاقات ثنائية الاطراف بشكل واضح - كالصراع اليهودي العربي - أو صراعات تدعى هذه الثنائية الزائفة - كالصراع الطائفي، أو صراعات ليست بالاساس ثنائية الاطراف، غير أن المتنافسين فيها يتصرفون أحيانا وكأنهم في وضع الطرف الآخر. وجاء أبلغ تعبير عن هذا الأمر مثلا، في ما يتصل بقضايا الخلاف في المسألة الاقليمية (المتعلقة بالارض) أو الدينية. ويمكن فهم أسباب ذلك بصورة أكثر بعد تفصيل آخر لأبعاد المضامين في صراعات المجتمع الإسرائيلي.

الهوية الاقليمية والسمات القومية لإسرائيل:

من الناحية التاريخية تبلورت في سياق هذه القضية ثلاثة مواقف مختلفة: تجلى الموقف الأول في السعي إلى سيادة يهودية كاملة في أرض إسرائيل الكبرى (وكان ذلك يعني أيضاً ضفتي نهر الأردن فيما قبل عام ١٩٤٨). وهذا الادعاء يستند في الأساس على نظرية أن الحق التاريخي أو الديني في ميراث الآباء لا يمكن ان يتقوض بأي حال من الاحوال. ومن منطلق هذه الرؤية فإن أي مرونة تجاه الاطار الاقليمي لتحقيق الحلم الصهيوني ستكون مرغوبة كالتنازل عن الأساس الأخلاقي والقانوني لمطلب الشعب اليهودي السيادة في أرض إسرائيل. وفيما مضى كان ذلك هو موقف الأقلية - خاصة الحركة الاصلاحية التنقيحية - ولكن في السنوات الأخيرة تبنت هذا الموقف دوائر عديدة بين السكان.
وكان الموقف الثاني هو ذلك الذي يساند تفضيل مدى واسع للاطار الاقليمي على السعي إلى سيادة يهودية منفردة في أرض إسرائيل. وهذا الموقف في الواقع، استحوذ على غالبية الشعب، وأيضا كان آنذاك - قبل ١٩٤٨ - موقف تكتلات لم تتمتع بثقل كبير، مثل «تحالف السلام» و«الحارس الصغير».
أما الموقف الثالث فقد أيد تقليص الاطار الاقليمي للسيادة اليهودية لتأمين ضمان دولة يهودية ذات سيادة كلما أمكن على جزء من أرض إسرائيل. وأصحاب هذا الموقف لم ينكروا النزعة إلى أرض إسرائيل التاريخية - ولتكن حدودها ما تكن - لكنهم أبدوا المرونة تجاه الاهداف الفعالة للصهيونية، على الأقل، على المدى القصير. وحسب هذا الموقف فإن الاعتبارات الأمنية والسياسية الدولية والاعتبارات الديموجرافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الاعتبارات التاريخية والدينية. وقد كان هذا الموقف إرثاً للأغلبية الانتخابية على مدى سنوات طويلة سواء في مرحلة الاستيطان أو في مرحلة الدولة. وكذلك الآن، ورغم حدوث تآكل شديد في هذه الأغلبية، فمازال هذا الموقف مقبولاً لدى قسم لا يمكن تجاهله من المجتمع.
فالتقسيم إلى صقور وحمائم - بالمصطلحات السائدة الآن - يتغذى في أساسه من إحدى وجهات النظر للمواقف السالفة، وخاصة من الموقف الأول تارة ومن الثالث تارة أخرى. والطابع الثنائي للصراع من الناحية الفاعلة يعتبر في نفس الوقت ذاتياً بالنسبة للصقور. ومنظورهم للصراع على هذا الحال يعني أنه لا يحوي، في الواقع، حلا تساومياً كقاعدة فيما يتصل بموضوع أرض إسرائيل. كذلك فإن الطرف الثاني للنزاع يشترك في هذه الرؤية التي مفادها «كل شئ أو لا شئ» أو «لعبة المتاهة» والحمائم يدركون الانشقاق ثنائي الانشطار، ولكن يحاولون تخفيف حدته عن طريق السعي إلى بناء جسر الفجوة أو هوة الانشقاق وذلك بتكسير مبدأ «لعبة المتاهة» أو «كل شئ أو لا شئ». ومع ذلك فالجدير بالذكر، أن الفروق بين الحمائم والصقور ليست تكتيكية فحسب، بل نابعة أيضاً من اختلافات خاصة بمواقف أكثر اصولية، برزت واضحة تجاه المنافس - العدو (الشعب الفلسطيني) باعتباره جديراً بتقدير المصير - كما هو الحال - لحق الشعب اليهودي. وعلى أساس الرغبة في العيش في مجتمع يهودي مستقل كلما امكن ذلك، ليس هناك في الواقع، أي خلافات رئيسية في الرأي بين الصقور والحمائم، بل الخلاف في أساليب الحل وحول المدى الزمني المطلوب لذلك.

ما هو النظام الاجتماعي المرغوب؟:

كانت بؤرة الخلاف الثاني، والذي على عكس الأول، كانت بصورة خاصة مسألة داخلية، وهي اشكالية النظام الاجتماعي المطلوب. إن حركة العمال التي فرضت طابعها

على المجتمع الإسرائيلى الشامل حتى منتصف السبعينيات، بدأت طريقها كحركة ذات قيمة اشتراكية - انشائية.
ويشير هذا التعريف إلى النهج الاشتراكى الثورى الراديكالى الذى كان سائداً آنذاك فى أوروبا الشرقية. وقد أكد اليسار الصهيونى، أكثر من أى حركة صهيونية أخرى، الارتباط المتبادل بين تحقق الحلم الصهيونى من ناحية وبين خلق مجتمع متطور من ناحية أخرى. ولكن أيضاً فى اطار النظرية الانشائية نادى اليسار الصهيونى بملكية جزئية، على الأقل، لوسائل الانتاج الرئيسية: أرض وموارد وطاقة. مع ذلك اعترف اليسار الصهيونى بوجود اقتصاد جماعى، يبقى فيه هذا بجوار ذاك، قطاع خاص، قطاع اقتصاد عمالى وقطاع عام حكومى.
إن الاشتراكية الانشائية (أو التركيبة كما يسميها البعض) تتغذى من بضعة فرضيات أيديولوجية أساسية، وأكثرها أهمية: (أ) المطالبة بمساواة أكثر فى كل ما يتصل بفرص الوصول إلى واستغلال الموارد والثروات والخدمات، وأهمية منح حق متساو فى التشغيل، والتسكين، والتعليم والتوعية وبقية الخدمات العامة. وكان الوجه الآخر لهذا المبدأ، التطلع لمساواة موسعة بقدر الامكان فى تقسيم الاعانات والتعويضات. (ب) إعتماد تخصيص الاعانات قبل كل شئ على مدى ما يساهم به الفرد من أجل الجماعة. وبناءً على هذا المبدأ تزداد قيمة الفرد العامل والمساهم بالنسبة لجماعة محدودة: الكيبوتس، أو جمعية تعاونية وغير ذلك، وبالنسبة للجماعة الأكبر (حركة، أمة) - عن قيمة المستثمر الخاص أو شخص محترف لا يهتم سوى بمكسبه فقط.
يجسد مصطلح «طليعى» أفضل التطلعات سواء بسبب الارتباط الوثيق بين مهام الفرد وبين الأهداف الجماعية، أو بسبب الاستعداد بعيد المدى للتنازل عن المكاسب المادية، على الأقل فى المدى القريب. وكان من العسير على أحزاب الوسط واليمين لفترة طويلة بلورة أيديولوجيا بديلة واضحة على المستوى الاجتماعى، لكنهم لوحوا فى الواقع بنظام ليبرالى رأسمالى، تمنح فيه الأفضلية للمشاريع الخاصة، ويكون فيه نطاق تدخل الحكومة - وخاصة فى المجال الاقتصادى - ضئيلا.
بمرور السنين، ولظروف لا يتسع المقام هنا لذكرها، حدث انحسار حاد وبعيد الأثر، فى «الاشتراكية الانشائية» ووضح أثر ذلك بصفة خاصة بعد إقامة الدولة. ومع ذلك، استمرت البقايا والمخلفات الايديولوجية للغرب تغذى إلى حد كبير، السياسة الاجتماعية لحركة العمال منذ حقبة الخمسينيات. كان مردود ذلك فى الواقع هو المحاولة الشاملة لانشاء دولة الرفاهية والرخاء عن طريق تطوير انظمة الخدمات لعموم السكان، وبخاصة فى مجال التعليم، والصحة والعمل من ناحية، وخدمات معينة أخرى يحتاجها السكان من ناحية ثانية. بالاضافة إلى ذلك أقيم نظام ضخم لمخصصات مالية بناءً على معايير وظروف الحالة العائلية، والصحية ومتطلبات أخرى بواسطة مؤسسة للضمان القومى.

وقد حظيت بعض توجهات هذه السياسة بالقبول أيضاً لدى دوائر اعتبرت مع الوسط واليمين. على أية حال، فإن هذه الدوائر اعتبرت تلك السياسة أقل تهديداً أيديولوجيا وعمليا على النظرية الليبرالية والمشروعات الحرة من الاشتراكية الانشائية المنتمية للثلاثينيات والأربعينيات. هذا الاقتراب لأحزاب اليسار والوسط فى بلورة سياسة اجتماعية - وهى ظاهرة تعود للظهور أيضاً فى مجتمعات ديموقراطية غربية أخرى - أدى إلى تشويه الحد الفاصل بين هذين المعسكرين، مع ذلك يعود التغير ويضطرب الأمر فى حال وجود مواجهات أيديولوجية، فحينئذ تتداخل وتضطرب عدة اختلافات رئيسية بين مفهوم دولة الرفاهة التى تتغذى على الرؤية الاشتراكية الديموقراطية وبين دولة رفاهة مصدر غوها - النظرية الليبرالية ونهجها الحر.
وأساس الأمر، ان الاختلافات أو الفروق هى بين ما يمكن تسميته سياسة رفاهية خصوصية وبين سياسة رفاهة عامة وشاملة. وأحد الفروق بين النظرية الاولى والثانية هو أن الشغل الأساسى للنظرية الأولى هو القانون والنظام. أما رعاية أناس كمواطنين أو أفراد صادفتهم محنة أو تشكيل جماعات (كيبوتسات) تحت ملاحظة مستمرة كهدف، فإنه يتم فى حقيقة الأمر، لتحييد عوامل الازعاج القوية، حتى يتمكن الباقون من ذوى القدرات والمواهب الشخصية المناسبة من استثمار بل واستغلال ميزة الاجهزة الاقتصادية التى تعد الرقابة الحكومية عليها ضعيفة. إن مكافحة المحن والازمات التى تتركز اساساً على المحن المادية البحتة، تشكل وسيلة أكثر من كونها هدفاً فى حد ذاته. أما سياسة الرفاهة العامة الشاملة فإن شغلها الشاغل، وقبل أى شئ آخر، تقليل عدم المساواة وتوسيع المشاركة الشخصية والجماعية. وتعنى سياسة رفاهة شاملة، إن كل فرد له الحق فى تنويعة عريضة من الخدمات واستخدام موارد اجتماعية أساسية، وأن كل فرد له الحق فى جودة متساوية تقريباً من الخدمات المقدمة.
هناك فرق بارز آخر بين النظريتين يتصل بالرؤية المختلفة لمبادئ تقسيم الموارد والاعانات على الأفراد والجماعات. ويمكن ببساطة شديدة التعرض لذلك باعتباره ورطة تقديم الاعانة على أساس اعتبارات شخصية، مقابل الاعانة على أساس الاحتياجات الحقيقية. والمبالغة فى دفع الاعانة على أساس اعتبارات شخصية من جهة، والتسليم - المحدود والمقتضب - بمبدأ الحاجات الحقيقية من جهة أخرى. يضاعف دون شك من انعدام المساواة الاجتماعية. وهذا النظام المعكوس يساعد - إلى جانب ذلك - على تقليل الهامش المعروف للاحتياجات الشرعية التى يحق للمواطن أن يحصل عليها من المجتمع، حيث تتعاظم بذلك فرص تقليص الفجوات الاجتماعية.

الدين والدولة:
لو لم يكن الخلاف مشوش حول الترتيبات الاجتماعية وحول تقسيم الإعانات فى السنوات الاخيرة قد حظى بالانتباه

والاهتمام من الغالبية، الأر الذى أدى للإهتمام بتحديد الفروق بين المعسكرات المختلفة، لو لم يحدث ذلك، فربما لم يكن الأمر قد انزلق إلى بؤرة الصراع الايديولوجى والسياسى الثالث، ألا وهو العلاقات بين الدين والدولة فى المجتمع الإسرائيلى. وكنقطة انطلاق لهذا النقاش يجدر ذكر أنه على الرغم من التطابق بين الدين والقومية فى اليهودية، كانت الغالبية العظمى من الحركة الصهيونية غير دينية. زد على ذلك، أنه بين بعض اجنحة هذه الحركة، كاليسار الصهيونى، انتشرت أيضاً وبرزت توجهات تناوئ الدين دون مواربة. كذلك فإن تيارات ايديولوجية، لم تطلب الانفصال تماماً عن النزعة إلى التقاليد اليهودية، لم تستطع هذه التيارات أن تتفق فى نقطة انطلاقها الايديولوجية مع النظرية الدينية، بل وحتى مع الصهيونية الدينية الأكثر اعتدالا. إذ أنها لا تستطيع - من حيث المبدأ - ان تسلم بسلطة أعلى من سلطة القانون. وبناءً على ذلك فإن الاذعان لأى صلاحية سياسية يعد اذعاناً مشروطاً، إذ أن أحزابا غير دينية دون مواربة لا يمكنها أن تقبل ذلك على المستوى الأيديولوجى. إن الانكار والرفض لصلاحية الدولة وسلطتها من قبل الدوائر الارثوذكسية المتطرفة، وإن كانت تحظى بإدانة من الصهيونية الدينية، تمثل إشارة إنذار متواصلة.
كل ذلك على المستوى الايديولوجى الاصولى. وفى الحياة اليومية تتركز التوترات بين المعسكرين على موضوعات أكثر عملية، كالقضية المعروفة بالاكراه الدينى. والأصل فى الموضوع هو الرغبة فى فرض أحكام الهالاخا(*) على الحياة العامة من جهة، وعلى حياة الفرد بصفة خاصة فيما يتصل بملاءمة الطعام وإجراءات الزواج والطلاق والأمور المختلفة التى تتفرع منها، من جهة أخرى. وهذه الشئون العملية بوجه خاص، والتى تتصل مباشرة أو دون مباشرة بحياة كل فرد فى إسرائيل، تشكل الدافع للمطالبة الصارخة أكثر من مرة - رغم أنها من قبل أقلية صغيرة - بفصل الدين عن الدولة. وهذا المطلب يسعى، بصفة عامة، ليس إلى الفصل الرمزى بين دولة إسرائيل كدولة يهودية وبين التقاليد الدينية اليهودية، بل يرمى هذا المطلب بالأخص، إلى الفصل على المستوى المؤسسى والقضائى. ويبقى التحفظ ضد وجود مؤسسات دينية احتكارية تزود المواطنين بخدمات حيوية. وهذه المؤسسات مرتبطة بقانون الدولة وتحظى بتمويلها سواء بسخاء أو بتقتير، فكل شئ يمضى بقوة وسطوة الممثلين الدينيين فى الائتلاف الحكومى.
مع ذلك، فمن الجدير بالذكر، أنه على المستوى الرمزى والجوهرى أيضا يشار أكثر من مرة المطلب بإزالة احتكار اليهودية الارثوذكسية والسماح لتيارات أخرى - كاليهودية الاصلاحية المحافظة - بتأسيس ليس فقط أطرها التنظيمية بل أيضاً اقتراح حلول نظرية حديثة للمشكلات المعقدة لدى اليهود كأفراد ولدى دولة إسرائيل كجماعة فى العصر الحديث. الأمر يعنى مثلا، المطالبة بمزيد من المرونة فى كل ما يتعلق بالمحظورات المفروضة فى الزواج والطلاق، أو تعامل الهالاخا مع مشكلات التكنولوجيا والاقتصاد والطب وغير ذلك، من الأمور المتصلة بحياة الانسان والمجتمع فى الربع الاخير من القرن العشرين.
فى الخمسينيات والستينيات كان واضحاً أن الوضع الراهن المعلن ليس وحده الذى يمثل اداة فعالة لضبط التوترات فى هذه القضية، بل أيضا السواد الاعظم للقطاع الدينى الصهيونى حيث يلعب نفس الدور لدفع القطاع المتدين المتشدد ليمضى فى مسارات الاعتدال الصهيونى، ويبدى رغبة فى حل المشكلات بروح ليبرالية ومرنة، استجابة للقواعد الديمواقراطية للعبة، وذلك كان رغبة الاغلبية.
وحتى إذا كان هذا التحديد من منظور تاريخى، فربما توقفت هذه العملية من وقت إلى آخر. وفى السنوات الأخيرة نشهد عمليات تشدد فى الوسط الدينى، تتخذ أحيانا صورة صراع ثنائى او جماعى الانقسام وهو ليس كذلك. إذ أن الخلاف الحاد بين العلمانيين والدينيين لا يكشف الواقع بصورة صحيحة. والأصح أن نتحدث عن تراكم متنوع من علمانيين أخلاقيين، مرورا بحماة التقاليد وحتى المتدينين المتشددين. ووجود تراكم من هذا النوع من شأنه أن يكبح جماح مطالب المتشددين من طرفى هذا التراكم. أما الواقفون وسط التراكم - وهم الأغلبية - فيمكن أن يعملوا على تخفيف وتلطيف مواقف المتشددين على الجانبين.
ولكن يبدو أنه مر وقت طويل ولم نسمع صوت القطب العلمانى المتشدد، وعلى أية حال فإن ثقله الاجتماعى السياسى كجماعة ضغط ليس ضئيلا بالمقارنة مع ثقل القطب الارثوذكسى المتطرف الذى يعد، بالمناسبة، اكثر اتساعاً وانتشاراً من (ناطورى كارتا) حراس المدينة(**) الذين يمثلون مجرد جماعة صغيرة - رغم انها أعلى صوتاً وصخباً. هذا الوضع غير المتناسق يمثل تعبيراً عن توجهات التشدد لدى القطب الارثوذكسى، دون أن يكون له رد أو ثقل مقابل فى القطب الموازى.
إن قضية العلاقات المتبادلة بين الدينيين والعلمانيين، أو وضع الدين فى الدولة اليهودية الحديثة، ربما تكون، المشكلة الأهم - مع تنحية موضوع الأمن - التى تواجهنا. ويرتبط بها اشكاليات اساسية قائمة من الناحية الفكرية داخل المجتمع الإسرائيلى، وبالنسبة لعلاقات إسرائيل مع يهود الخارج (يهود الشتات). وتنبعث خطورة المشكلة من أن هذه القضية أدت إلى أزمات حكومية أكثر من أى خلاف آخر منذ قيام الدولة - وعلى الرغم من ذلك - فإن ضآلة معدل الحساسية الاجتماعية تجاه هذه القضية والاهتمام بحلها على المدى الطويل، لا يوصف، مقابل الحساسية التى يبديها المجتمع برمته للتوترات بين الطوائف المختلفة فى إسرائيل.

التوترات الطائفية - الأسباب والنتائج:
فيما يتعلق بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، يعتبر المجتمع أن الأكثر حيوية وإلحاحاً حتى من ضمان «الوضع الراهن فى المجال الدينى هو، دون شك، خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى تهدئة وتلطيف التوترات الطائفية. وترى فئات المجتمع المختلفة ان

مسألة «الوضع الراهن أو القائم» في المجال الديني ترتبط بالقدرة على المناورة والتلاعب على المستوى الائتلافي أكثر من ارتباطها بإصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن المشكلة الطائفية في الخمسينيات لم تظهر مع الزيادة المتلاحقة ليهود الشرق الأوسط. فقد ميزت السمات الخاصة للمشكلة العلاقات المتبادلة أيضاً بين الاشكناز والطوائف الشرقية قبل قيام الدولة. الفارق الوحيد بين المرحلتين - قبل وبعد قيام الدولة - كان يتمثل في تدني بروز المشكلة في المرحلة الأولى. ذلك ربما مع الأخذ بالاعتبار أن ابناء الطوائف الشرقية كانوا هم الاقل بين عموم السكان (٢٠٪: ٢٥٪ عشية قيام الدولة). وتدلل الحقائق الآتية على تصور فحوى المشكلة الطائفية قبل وبعد السنة التي أعلن فيها قيام الدولة، أفصحت الفجوات العرقية الثقافية عن نفسها آنذاك - كما هو الحال اليوم - في جنوح جماعات اجتماعية ذات اصول عرقية وثقافية مشتركة وذات تقاليد دينية وسياسية متقاربة إلى الانفصال انفصالاً مادياً والاقامة في احياء منعزلة. برز هذا الوضع في القدس، ولكن سادت اوضاع مماثلة أيضا في تل أبيب وحيفا. وحتى بعد ثلاثين عاماً من التزايد السكاني وبمعدلات كبيرة (١٩١٨ - ١٩٤٨)، لم يطرأ أي تغير بارز على التوزيع الجغرافي الطائفي للسكان ينعكس على هذه الأوضاع، بل على العكس، بدا أن معدل الانفصال المادي والايكولوجي (البيئي) ازداد عمقا وحدة. اضف إلى ذلك، أن السفارديم والطوائف الشرقية رغم كونهم جماعة تميل إلى العزلة إلى حد كبير، شكلوا طائفة ذات طابع اجتماعي خاص، وعلى سبيل المثال، بات معروفا آنذاك العلاقة بين الانتماء الطائفي والعمل، وذلك في فترة كان فيها العمل اليدوي (في افرع كثيرة من الاقتصاد كالبناء، وشق الطرق، وقبل كل ذلك الزراعة) هو ميراث عدد كبير من ذوي الأصول الأوروبية.

هذا التناغم في التوزيع النوعي للأعمال عكسه تزايد ارتباط الطائفية الشرقية بأعمال غير فنية، وإن كان بمعدل بطيء، بينما ازدادت طلائع مهاجري أوروبا، الذين تركوا لسبب أو لآخر الأعمال اليدوية وتخلوا عن مفهوم «السيطرة على العمل» وانتقلوا إلى أعمال ذوي الياقات البيضاء.

كانت هناك أيضا تركيبة خاصة للطوائف الشرقية من الناحية الثقافية، في مستواها ونوعيتها المختلفة في نفس الوقت بما تحمله من مضمون عن تلك التي ميزت مهاجري أوروبا. كانت السمة المميزة للسكان من الطائفة الشرقية هي التزايد النسبي في اعداد غير المثقفين وفي عدد الأميين تماما. كما أن تدني مستوى التعليم انتشر بصفة خاصة بين ابناء الطوائف الشرقية في القدس، الذين لم يتعلموا في إطار مؤسسات تعليمية لهويتهم القومية.

وقد عبر التكريس الطائفي عن نفسه أيضاً في المجال الاجتماعي السياسي. فالتاريخ السياسي والاجتماعي للاستيطان الذي استنفد كل الوسائل والأطر في محاولة لتغيير النظرة إلى الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للطوائف الشرقية بالنسبة لنظرائهم. فالاشكناز وأبناء الطوائف الشرقية على حد سواء لم يكونوا مستعدين للتسليم بالوضع الاجتماعي للطوائف الشرقية كأمر سماوي وما يترتب على ذلك من ناحية العلاقات المتبادلة بينهم. وكانت الوسائل والاساليب المستخدمة مختلفة ومتنوعة أقلها جاء في اطار فوق طائفي سواء على مستوى تصنيف قطاعي أو استيطاني عام، وأكثرها من خلال أطر طائفية. وكانت اشهر هذه الطوائف «اتحاد اليمنيين»، «لجنة طائفة السفارديم بالقدس»، «تنظيم اليهود السفارديم في أرض إسرائيل». ورغم الانشطة المتعددة للمنظمات الطائفية كانت الأهداف فقيرة للغاية، وهو ما ارتآه الجانبان على السواء، المنظمات الطائفية من ناحية والمؤسسة السياسية للاستيطان اليهودي من ناحية أخرى.

وقد شغل فشل الاندماج والترابط الزعامة الطائفية بالدرجة الأولى، وشغل بدرجة أقل ممثلي قطاعات الحركات السياسية الرئيسية. والتحليل الذاتي للزعامة الطائفية، كما ظهر في الخُطب والمجلات يؤكد على الأسباب التالية لبيئة اليهودية الشرقية وطائفتها:

أ) التخلف الشخصي لجزء كبير من أبناء الطوائف الشرقية. فضلا عن التخلف في مجال التعليم والتأهيل الفني في مقابل الثقافة الحديثة.

ب) التخلف المجتمعي. فهناك خصائص جماعية معينة، تضعف بالقدرة على التنظيم والتعبئة من أجل تحقيق أهداف جماعية، وهناك خصائص يصعب معها الاندماج في الأطر الاجتماعية السياسية السائدة.

جـ) سياسة التمييز الظالمة من جانب المؤسسة المدنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تخلو من النوايا الشريرة.

في المقابل يعتقد علماء الاجتماع أن عملية اندماج الطوائف الشرقية بطيئة ومكتظة بالمعوقات: أولاً، بسبب الأدراك المتدني لدى المجتمع الشرقي للأنشطة العامة في أطر حركية حديثة. ثانيا، العزلة الطائفية، بمعنى تعنت كل طائفة وأخرى في أن تعيش حياتها مستقلة وكذلك التجمع في جبهات وتيارات وسط كل طائفة وأخرى. هذه العزلة التي جاءت لتحافظ على تقاليد و طقوس الصلاة والانماط الاجتماعية والعائلية، تصعب - رغم منطقيتها مع هذا النمط - ربطهم ودمجهم في عمليات الاستيطان المنظم وتبقيهم كجماعة هامشية.

ثالثا، ألقى علماء الاجتماع بخطيئة الانعزال على الزعامة الطائفية بالدرجة الأولى، إذ اعتبروهم ضيقي الأفق، قاصري الرؤية للعالم، مجرد «جُباة» وسط جماهير تقليدية. غير أن الخلل الأساسي الذي رصدوه هو الاستغلال المهين والغوغائي للسلطة ولجهل أبناء طائفتهم من أجل دفع شئونهم وتحسين أوضاعهم دون سواهم. وإننا نرى أنه سواء إكان ذلك ناجماً عن أسلوب الزعامة الطائفية نفسها أو عن أسلوب الزعامة الاجتماعية العامة إلا أن تعريف وتحديد المشكلة الطائفية الأصلية تظل كما هي باعتبارها مشكلة اختلاف ثقافي، تتفرع منها أيضا ابعاد تعليمية وتشغيلية

واقتصادية. ومع ذلك فالجدير بالاضافة، إنه فى دوائر حركة العمال تزايد أيضا التأكيد بصورة تلقائية على البعد الطبقى، أى انتمائهم الطبيعى بحكم صنعتهم فى العمل بالنسبة لبقية العمال، ولو لنفس النوعية التى تعد فى غالب الأمر غير منظمة وتفتقد لأى تعريف طبقى يلائمها.

محاولات لتهدئة التوترات الطائفية:

إن مسألة تحديد هوية المشكلة الطائفية، كتعريف أى ظاهرة توترات اجتماعية، أمر هام، لأن ذلك يكشف عن مبادئ التشخيص ويقود إلى وسائل العلاج. وفى هذا النطاق، ليست وسائل العلاج متشابهة، عندما ننظر للمشكلة فى أساسها باعتبارها مواجهة بين تقاليد ثقافية مختلفة، أو بصيغة مختصرة - باعتبارها مشكلة عرقية ثقافية، وعندما يتم تعريف المشكلة باعتبارها صراعا طبقيا سياسيا، أى مشكلة عرقية طبقية.

فى هذه الحالة، فإن المواجهة ليست بالتحديد بين ذوى تقاليد ثقافية قديمة، بل هى اصلا بين طبقات اجتماعية مختلفة حول تقسيم أكثر عدلا للموارد الاقتصادية والحقوق السياسية. والنظرة المتداخلة يجب أن تلقى بظلها على الأهمية النسبية لكل عنصر من مكوناتها. إن مشكلة البحث عن التشخيص الصحيح قد ساءت ووصلت إلى أدنى مستوياتها بعد انشاء الدولة والهجرة الكبيرة من دول الشرق. ويمكن القول بكل ثقة، أنه فى العقد الأول على الأقل انحاز التشخيص العام للمشكلة الطائفية إلى التحدث أكثر بمصطلحات عرقية ثقافية. واختفت التفسيرات العرقية الطبقية تماما حتى من أحاديث الحركة العمالية. وعلى أية حال، فإن التعرف على هذه المشكلة، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، كان دون شك أكبر مما هى عليه فى مرحلة الاستيطان لأن الطوائف الشرقية تحولت من جماعة هامشية من الناحية الكمية، وعلى مدى خمس سنوات تقريبا، إلى نصف السكان. والاحساس بفجوة عميقة وأكثر تهديدا بين فئات السكان - فجوة ثنائية الانشطار واضحة - كانت فى هذه السنوات أكثر حدة. وبالفعل اصبح مصطلح «إسرائيل الثانية» فى الخمسينيات مرتبطا بالواقع أكثر من أى فترة سابقة أو لاحقة. وكانت هناك عناصر كثيرة فعالة للإسراع بعمليات الاستقطاب الاجتماعى، مثل سياسة الاستيعاب فى السنوات الثلاث أو الأربع الأولى، والتى تمت فى جانبها الأكبر فى ظل ظروف ومطالب فرضها عنصر الوقت ولم يكن من الممكن تغييرها. هذه الظروف والضغوط الفاعلة كانت أقل أهمية فى السنوات التالية، وعلى أى الأحوال لم يكن من الممكن تبرير الأخطاء وأوجه التقصير التى وسمت هذه المرحلة، لقد كان للتفكير ولسياسة الاستيعاب أهمية بالغة. وكان ما ميز الاستيعاب فى الخمسينيات حدة وتعصب ظاهر فى العلاقات المتبادلة بين الطوائف، التى تشكلت فى فترة الاستيطان. هذه العلاقات المتبادلة بين الطوائف تأسست على فرضيتين رئيسيتين: أولا، المدى الواسع من التقوقع المادى والانعزال الثقافى الاجتماعى. ثانيا، اختلافات حادة فى القيمة والقوة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وقد نُسب للفصل الجغرافى بين القدامى والمهاجرين - ابان ذروة عملية الاستيعاب، وبالتأكيد بعد ذلك - الكثير من الصدامات والاحباطات التى ظهرت على مدى سنوات بشأن كل ما يتعلق باستيعاب الهجرة الحاشدة فى الخمسينيات. ومع ذلك فالجدير بالذكر، ان تجمعات السكان من نفس بلد المصدر لم تكن فقط رهن سياسة مخططة بل أيضا خضعت لانتقاء ذاتى. وقد شوه التشرذم الجغرافى المتزايد للمهاجرين فى الخمسينيات والستينيات - إلى حد ما - برامج وخطط مؤسسات الاستيعاب فى بناء جماعات أكثر تناسقا وخلقت فى النهاية جماعات متجانسة تماما فى كثير من المستوطنات والبلديات المتطورة.

وبعد اتمام هذا العمل، وجدوا أيضا فى هذه التجمعات جوانب ايجابية حيث يسود بيئتها تجانس من الناحية الاجتماعية يسهل على الفرد والجماعة التغلب على الاضطرابات التى صاحبت عملية الاستيعاب فى إسرائيل، فالمجتمع يختلف هنا عن الظروف التى كانت عليها بيئة الغالبية العظمى من المهاجرين. ومزايا هذه الأطر المتجانسة من الناحية الطائفية قد تقود إلى النقيض، حيث أن الكثير من المهاجرين بالفعل قد لا يشعرون بالأمان فى ظل هذه الأطر المتآلفة، والتى يمكن أن تضغط عليهم من الناحية النفسية والاجتماعية. وكان الواقع ابعد من ذلك. ورغم أن هذه الأطر خففت أكثر من مرة اللقاءات مع المستوعبين، فربما لم يكن باستطاعة المهاجرين تغيير علاقات الارتباط السياسى غير المتناسقة بصورة ملموسة للمهاجرين القدامى أو كبار السن الذين كانوا يتولون المهام الرئيسية لامداد السكان عموما والمهاجرين خصوصا بالخدمات.

إن وضع هذه القضايا المتداخلة يقوى الاعتقاد بإمكان تعريف المشكلة الطائفية فى الخمسينيات باعتبارها مشكلة متعددة الأبعاد، ثقافيا وطبقيا وسياسيا على حد سواء.

وعلى مدى الثلاثين عاما الأخيرة طرأت تغييرات بعيدة المدى على التوزيع الاقتصادى، والجغرافى والسياسى لمهاجرى الخمسينيات من الدول الشرقية. فقد تحقق المفهوم الانتخابى فى اطار من الأحزاب الكبرى، وأدت عمليات انتعاش اقتصادى متعددة القوى إلى نمو طبقة هامة من المستقلين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية الاقتصادية على الأقل مع الطبقة المتوسطة، وربما أعلى من ذلك بالمفاهيم الإسرائيلية. وكان واضحا فى البداية تبلور صفوة مهنية وفكرية نتاجا للتعليم الإسرائيلى. كل ذلك إلى جانب رواسب من سكان المحنة، الذين لم تكن لديهم قدرات أو الذين لم يساعدوا انفسهم بما يكفى لمواجهة التسابق إلى تحقيق أهداف اقتصادية وثقافية وسياسية. وفى ظل وجود طبقة المحنة واتساعها مع شعور الاحباط لدى كثير من المنقلين إلى طبقة أعلى، خاصة مع تحركهم بمعدل بطئ للغاية، لم تستطع عوامل أخرى تهدئة التوترات ذات النزعة الطائفية. فرواسب الماضى وأزمات الحاضر كانت تحركها

بصورة حادة وتؤدى أكثر من مرة إلى اندلاع موجات عنيفة، زد على ذلك، إننا نشهد عند تحقق هذه العمليات ظاهرة مفادها أن غياب تحديد وتوضيح الحدود الجوهرية للهوية الطائفية للسكان تدفع ابنا ءها على ما يبدو، لإرتداء قالباً مختلفا، على الأقل فى بعض القطاعات. وأبلغ تعبير عن هذه الظاهرة هو الجدل الدائر الآن بين الباحثين والمدعين. إن المشكلة الطائفية اليوم هى بالفعل مشكلة شبه طبقية، أو حتى طبقية فى الأساس، وبذلك فقدت إلى حد كبير طابعها العرقى والثقافى التقليدى. وبمعنى آخر - هناك من يعتقدون أنه يمكن اليوم تفسير أغلب الأختلافات بين الطوائف بالمصطلحات المعتادة فى مجتمعات أخرى أيضا، أى بمصطلحات الانتماء لجماعات أو طوائف مختلفة من نواح تعليمية، مهنية، اقتصادية وتقيمية. أما الرواسب أو الفجوات الثقافية التقليدية فأصبحت أكثر ضحالة وأقل تأثيرا. ويمكن أن نسوق أدلة موضوعية غير قليلة لدعم هذا الرأى، لكن الحقيقة، أنه رأى أكثر قبولا لدى الباحثين منه لدى من هم موضوع البحث، مما يشير إلى ان وجهة نظر الطرف الثانى على الأقل مازالت تتمتع بتأثير لا يمكن اغفاله بالنسبة للبعد الثقافى أيضا، ولو أن تعريف هذا البعد مائع وباهت للغاية. على كل الأحوال، فالشاهد على هذا الشعور الذاتى هو الاستخدام الواسع للرمز الطائفى خاصة فى السنوات الأخيرة، سواء بتطلعات ايجابية على الأقل، فى نظر المؤسسة - الاحتفالات المدعومة ومعارض فولكلور دول النشأة المختلفة - أو بتطلعات أكثر تحديا، وكان خير تعبير عنها ما ظهر من تشدد فى العمليات الانتخابية الأخيرة. أن الأفراد والجماعات المؤيدين لرعاية الرمز الطائفى يتحدثون أيضا اليوم عن «سيادة ثقافية اشكنازية» وعن ايديولوجيا أبوية سلطوية من جانب ذوى الأصول الأوروبية، والتى تؤدى إلى ظلم مبدعى ومروجى الثقافة الشرقية، كما هو الحال فى مجال الموسيقى على سبيل المثال.

اصطناع الثقافات:

تتطلب قضية السيادة الثقافية الاشكنازية توضيحاً فى حد ذاتها، قد يخرج بنا عن اطار هذا النقاش، مع ذلك يجدر بنا ابداء عدة ملاحظات فى هذه القضية من الوجهة التاريخية.

منذ بداية عودة صهيون (إلى أرض إسرائيل) حاول الاستيطان اليهودى العلمانى أن يخلق هنا ثقافة، تتضمن مزيجا إسرائيليا اصيلا لثقافة يهودية من جهة، ولثقافة أوروبية غربية من جهة أخرى. واليوم يعتقد كثيرون، أن هذه المحاولة لم تنجح خاصة إذا تحدثنا بلغة مغلقة. اضف إلى ذلك، ان الثمار الناضجة التى افرزت هذه المحاولة فى الماضى، وبخاصة فى مجال الابداع الفنى الأدبى، فى الموسيقى والمسرح، أخذة فى التيبس والضمور، ومن أسباب ذلك، التغير فى ميزان القوى بين المعسكرات الايديولوجية فى إسرائيل، بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى - وكذلك بين المعسكرات السياسية. على أية حال، ففى سياق محاولة تشكيل قناع ثقافى جديد صارع مبدعوها، احيانا بدافع الغضب، ما يمكن تسميته باختصار «ثقافة البلدية اليهودية» أو «ثقافة الطائفة التقليدية». وعلى «رفض النفى» ترعرع فى إسرائيل عدة اجيال، وكانت اصداء ذلك كثيرة، مثل محاربة ثقافة اليدش واللغات الأجنبية، وابتسامة الصور اليهودية المهجرية النموذجية سواء لذوى اصول أوروبية أو لذوى اصول شرقية. وقد حاولوا بالفعل، دمج الثقافة الجديدة فى عناصر يهودية مهجرية أيضا، المغنى والأدب الحسيدى من جهة، والشعر اليمنى من جهة ثانية، كذلك دمج لهجات لغوية مختلفة سواء من اليدش أو من العربية فى العبرية وخاصة غير القياسية. لكن البعد اليهودى اساسا استقى الثقافة الإسرائيلية الجديدة من فترة المملكة الأولى والمملكة الثانية. فأبطال هذه الفترة، دفيد وشلوموه (سليمان)، والمكابيين وغيرهم، اصبحوا أبطال الأساطير الأرض الإسرائيلية الجديدة.

هذا الرفض المبدئى لثقافة منافى ومهاجر إسرائيل، ألحق ضرراً بالغاً بالطوائف الشرقية أكثر من طوائف الاشكناز. وتنبع أحد جوانب هذا الضرر من غياب الاستعداد النفسى والفكرى أيا كان بالنسبة لهذا الموقف. وفى الجناح الاشكنازى وقف الآباء التأسيسيين للاستيطان، وزعماء الحركة الصهيونية أنفسهم، على رأس هذه الحملة الثقافية، وإن كانوا مع مرور السنين اعترفوا بأن الحملة بعدت فى مداها وأن السيطرة عليها أفلتت من ايديهم.

ان المتحدثين الآن عن سيادة اشكنازية فى المجال الثقافى يخطئون فى توصيف الحالة. فالسياسة الثقافية لفترة الاستيطان والتى بنيت على رفض الاغتراب او النفى، قضت تماما على الثقافة المسماة اشكنازية فى الاتجاه العلمانى. مع ذلك، رغم ان المقصود بالرواسب هو فقط التقاليد الثقافية الفتية، فإن تأثيرها مازال بارزا وسط دوائر معينة من الإنتليجينسيا ذوى الأصول الأوروبية، الذين دشنوا اصطناع الثقافة. من هنا فقد نال التقدير كل مبدع يحاول الأستمرار فى الثورة الثقافية التى جمدت فى مكانها، أياكان اصله الطائفى. والدليل على ذلك هو مظاهر التقدير للمبدعين والفنانين من الطوائف الشرقية، والذين يحاولون بالفعل التعامل مع نفس التحدى القديم، غير أن احجار بناء الاصطناع هذه المرة هى ثقافة يهودية شرقية وعناصر معينة للثقافة الغربية. الشاهد الأخير على ذلك هو النجاح والشعبية الواسعة لاقامة وايجاد «الخيار الطبيعى» بين دوائر واسعة من المجتمع.

العامل المشترك الواسع:

مائة عام من الصراعات الأيديولوجية الفكرية الحادة هى أيضا مائة عام من الابداع الرائع، اقيمت بها فى البداية البنية الاساسية للدولة فى فترة الاستيطان، وبعد ذلك كانت الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية بعد حرب الاستقلال، والتى بدون هذه البنية الأساسية كان من الممكن أن تكون نتائجها مختلفة تماما.

ويمكن لهذا التناقض أن يحيلنا لعديد من التفسيرات. أهمها هو بالطبع، العامل المشترك الواسع والأساسى الموجود بعد كل ذلك بين غالبية الجماعات والحركات السياسية. فى الماضى كان هذا الاستعداد لكبح جهد مشترك بإعداد البنية الأساسية لسيادة يهودية. والمقصود بضمان قيام كيان لا يتزعزع للدولة كدولة يهودية تحتشد دون مواربة فى إسرائيل، والتى يعد أبناء الشعب الفلسطينى جزءا من مواطنيها. ودون تفاخر أو استهزاء، فإن إسرائيل قد حاربت أكثر من أى دولة أخرى فى العالم منذ الحرب العالمية الثانية. والظروف الضاغطة من هذا النوع تقوى وتدعم القوة النفسية. كل ذلك رغم الخلافات المثارة من وقت لآخر ليس حول الأهداف النهائية بل ربما تجاه الوسائل والتوقيتات. وفيما بعد ذلك تحول جيش الدفاع الإسرائيلى، دون شك من الخدمة فى اطار امتلاك القوة الأكبر إلى تحقيق الاندماج الاجتماعى.

وكما فعلت الأطر التقليدية حققت أيضا الأطر الحديثة مستوى كبيرا من الاستقلالية فى كل ما يتصل بالقوالب الاجتماعية، والتزمت اسلوبا ثقافيا واستغلالا لمصادر القوة. وبذلك حالت دون احتكاك حاد بين منافسيها السياسيين والايديولوجيين. كذلك فى القطاع الحضرى آنذاك - بتشجيع حركة العمال - ظهرت أطر اجتماعية، وأن كانت أكثر ضعفا فى القطاع الريفى. كان النموذج المميز لذلك أحياء العمال فى تل أبيب وفى منطقة حيفا. هذه «المناطق الذاتية» الحديثة، بعكس ما سبقها، لم تنعزل عن المجتمع، بالعكس تحمل اعضاؤها اكثر من أى قطاع آخر، عبء واجبات اجتماعية تجاه الاستقرار والدفاع. والقيام بهذه الواجبات أوجد لقاءات عديدة مع ممثلى جماعات أخرى، الأمر الذى وسع التضامن العام، وإن لم تختف من هذه اللقاءات الانقسامات والخلافات فى الرأى.

بمرور السنين، وبخاصة بعد ١٩٤٨، انخفضت قيمة هذه المناطق، وتقلص تماما دورها كمستوعب للإضطرابات وكمتحكم فى ضبط الصراعات. مقابل ذلك ازدهرت نقاط تقاطع جديدة، وتولدت تكتلات اجتماعية جديدة من الصعب تسميتها «مناطق ذاتية» لأنها تعنى اقسام معروفة من السكان. والقصد من ذلك هو الفصل الجغرافى بين أرض إسرائيل الأولى والثانية. هذا التقسيم، رغم أضراره الخطيرة على المدى الطويل، أدى - على الاقل لفترة قصيرة - عدة مهام فى استيعاب الاضطرابات وتهدئة التوترات.

وعلى قدر ما نعلم اليوم، فإن هذا التقسيم ثنائى الانشطار هو أقل خطورة رغم المشاعر الذاتية التى عرضناها آنفا. وفيما يبدو، فإن التزايد المستمر فى نسب الزواج الطائفى ونمو الطبقة المتوسطة، والخدمة فى جيش الدفاع بكل أسلحته وأفرعه واحتلال مواقع سياسية، كل ذلك يترك أثره ويفرض طابعه. وعلى أية حال، فبرغم أن الفجوة الموضوعية والذاتية تعد واقعا ملموسا، وحتى إذا كانت هذه الفجوات تعيش فى قلوب الأشخاص، فإن هذه التطورات وسعت من ظروف التلاقى والعلاقات المتبادلة بين ما كان يُعرف فى الماضى «إسرائيل الأولى» وبين «إسرائيل الثانية». مقابل ذلك، فإننا نشهد اليوم نموا متجدداً لأطر مستقلة ذاتية تماما، لكن على عكس الأطر السابقة لا تلتقى فى أى نقاط مع القطاعات الأخرى ولا رغبة لديهم فى ذلك، وتلك هى الغاية بالنسبة للدوائر الارثوذكسية المتشددة. فهم يفضلون بصفة عامة - الحفاظ على خيط اتصال واحد - الخيط الحكومى، لأنه مقابل التأييد البرلمانى فإنهم يضمنون لأنفسهم ميزانيات غير محدودة لادارة وإعالة هياكلهم الذاتية المستقلة. وفيما عدا التأييد البرلمانى الذى يتم بشروط ثقيلة وصريحة، ترفض هذ الدوائر رفضا تاما تقريبا المؤسسات الرسمية للدولة والأسس الفكرية التى تقوم عليها، كما يتهربون من أداء واجباتهم المدنية، وعلى رأسها الخدمة العسكرية فى جيش الدفاع. وهذه المظاهر الانعزالية اجتماعيا وثقافيا، ظهرت أيضا بين دوائر أقل تشددا وكذلك بين دوائر دينية صهيونية معروفة رفضت فى الماضى طريق العزلة المتشددة.

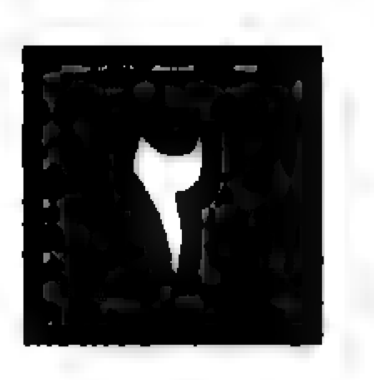
***

إن من يعتزم أن يخلص إلى توازن الطوائف الايجابية، التى تعبر عن قوة الحلقات الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلى من جهة وبين الطوائف السلبية التى تعكس ضعف هذه الدوائر من جهة أخرى، فإن عليه أن يعى أن مهمته ليست سهلة، فمقابل مظاهر تضامن رائعة اثناء أزمة كيانية امنية فاننا نشهد مظاهر سياسية متطرفة. وخير تعبير عن ذلك يتجلى فى اعمال غير برلمانية، وفى تحطيم قواعد اللعبة الديموقراطية، دون صبر أو تسامح تجاه منافسين سياسيين وأيديولوجيين، ويتجلى أيضا فى خلق مناطق اجتماعية سياسية لا تتردد فى تقويض وحدة النظام الحاكم بالتهليل والدعاية كما شاهدنا مثلا اثناء اخلاء منطقة ياميت. وخليط الأعراض من هذا النوع ينبئ - إذا كان لنا أن نحذر - عن درجة غير بسيطة من مناخ مضطرب للغاية من الناحية الإجتماعية. ومن المتوقع أن تتحرك بؤر التوترات على فترات، من قضايا داخل الصراع الإسرائيلى العربى، خاصة بعد عملية سلام الجليل فى لبنان، إلى قضايا الدين والدولة، وعلاقات الطوائف وهلم جرا. ولن يكون الأمر مفاجئا بعد كل ذلك - إذ أننا بعد حوالى مائة عام على قيام حركة صهيونية سياسية وبعد خمسة وثلاثين عاما من قيام دولة ذات سيادة، مازال المجتمع الإسرائيلى يتعامل مع نفس الاشكاليات الكيانية سواء على المستوى الخارجى أو على المستوى الداخلى.

(*) الهالاخا: مجموعة احكام فى الحلال والحرام وغيرهما من شئون الحياة استخرجها رجال الدين اليهود من التوراة.

(**) جماعة دينية متطرفة.

الإنتخابات الإسرائيلية



ملف العدد

بعد الانتخابات

هآرتس ٣ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : زئيف شيف

حتى لو تجاهلنا رائحة الانتخابات التى تفوح من القرار المفاجئ لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بتشكيل مجلس للأمن القومى فورا، سنجد أن هناك العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام التى تفوق الآراء التى تتفق على إنشائه. حذار إنشاء مجلس للأمن القومى بتسرع، وبخاصة بعد سنوات من الفشل فى هذا الموضوع. حتى لو كانت الفكرة جيدة، لا يجب التسرع فيها بجهالة. ولكن، هل عندما ينصب اهتمام رئيس الوزراء والوزراء على المعركة الانتخابية التى تسلب كل وقتهم، سيكون لديهم الوقت للتفكير فى هذا الموضوع الهام؟ هل فى عشية الانتخابات ستتوافر الميزانية المطلوبة لانشاء جهاز جديد؟ لقد سبق أن رأينا فى الماضى كيف انهارت هيئات ومكاتب مستشارين للمعلومات ومكافحة الارهاب. هذه المرة قد ينبع الفشل من اعتراض الذين قد يحتلون مواقع بنيامين نتنياهو وموشيه ارينز. حتى لو تم حاليا إنشاء جهاز مبدئى، سيتضح أن ضرره أكبر من نفعه. فقد يفسد الخلفاء ما فعله نتنياهو ويضطر دافيد عفرى للاستقالة. ولهذا، بعدما صدر القرار، من الأفضل أن يقوم الفريق الذى يرأسه عفرى بتركيز عمله على بلورة خطط حول البدائل المختلفة من أجل الحكومة التى ستحكم بعد الانتخابات. وهذا أمر لا يتم استكماله خلال شهر. على مائدة المداولات مطروح اقتراح لعفرى منذ سنتين. إنه اقتراح جارف، يريد أن يمنح هذا المجلس صلاحيات واسعة. على كل حال، هذا الاقتراح غير مصحوب بعد بتفاصيل حول اللوائح والميزانية.

يحتاج رؤساء الحكومات لفريق يقوم بإعداد أوراق موقف تتناول القضايا الجارية والمشاكل القائمة مثل ايران والعراق، وذلك لعرض هذه الأوراق عليهم ثم على اللجنة الوزارية لشئون الدفاع. وهذا الأمر يكون بارزا جدا عندما لا يجمع رئيس الوزراء منصب وزير الدفاع. يمكن ان يقوم هذا الفريق بتولى عملية التنسيق بين الأجهزة القائمة وأن يساعده على تلقى تقرير دقيق للموقف وهو ما يطلقون عليه net assessment وهذا ما كتب عنه خبراء كثيرون مثل البروفيسور يحزقئيل (طبيعة الوضع حاليا هو أن هناك تساؤلات كثيرة لا يمكن تجاهلها أو إزاحتها جانبا بسبب الضغوط التى يعانيها رئيس الوزراء. من بين التساؤلات: ماهى نوعية مجلس الأمن القومى التى تناسب اسرائيل (وليس فقط لرئيس وزراء معين؟) إن البلبلة فى هذا الموضوع ضخمة، خاصة عندما يقوم الوزراء بمقارنته بمجلس الأمن القومى الأمريكى، والذى يختلف فى كل المفاهيم. هل يجب أن نتبنى النموذج الانجليزى، مثلا؟ هل يصبح رئيس هيئته رئيسا للجنة أجهزة المخابرات (وكان هذا هو الاقتراح الأصلى الذى طرح منذ سنتين)؟ ماهى الأجهزة والموضوعات التى سيتم تحويلها من وزارات أخرى ومن جيش الدفاع الى المجلس؟ لقد تلقى إيريل شارون وعدا بألا يتناول المجلس الموضوعات الحيوية التى تختص بها وزارة الخارجية وذلك من أجل الحصول على موافقته، ولكن هناك شكا حول ما إذا كان يمكن فى المستقبل تنفيذ هذا الوعد.

على سبيل الذكر، طرح شارون مرشحين من عنده لترأس المجلس، منهم رئيس الأركان السابق، دان شومرون أو اللواء احتياط أورى ساجئ.

والمشكلة أضعاف أضعاف أمام وزارة الدفاع وجيش الدفاع. هل الاهتمام بالتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، أو مع تركيا، والهند والأردن وغيرها، سينتقل من هذه الجهات إلى المجلس؟ هل سيتعاون الجهاز العسكرى بصدق مع المجلس، حتى لو حصل على صلاحيات من رئيس الوزراء؟ هل ستنتقل العناية بموضوع الرقابة على

السلاح من مسئولية المؤسسة العسكرية إلى المجلس ويتحول مندوبو المؤسسة العسكرية إلى مجرد مستشارين فقط؟

تعتبر قضية الرقابة على السلاح حاليا بمثابة ملف خاص بحوزة عفرى مثل الاشراف على المسألة الايرانية ومسائل أخرى حساسة.

كيف سيكون وضع رئيس مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالعناية بالوسائل الخاصة والقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؟ حذار أن ننسى بالطبع بعض المسائل التنظيمية مثل وضع السكرتير العسكرى لرئيس الوزراء، وما هي الجهة التي سيخضع لها مستشار مكافحة الارهاب، أو كيف سيكون حجم الفريق الثابت للمجلس؟

إنه مجرد جزء من التساؤلات التي تواجه فريق انشاء المجلس. يمكن بالطبع طى أغلب هذه التساؤلات تحت البساط والاكتفاء حاليا بإنشاء هيئة صغيرة تتولى بعض الموضوعات التي يعتنى بها عفرى حاليا. ولكن إذا كان هذا هو الطفل الذى سيولد، فمن الأفضل الانتظار عدة شهور، فقد يسود مناخ آخر.

فكرة طيبة ودافع سيئ

هآرتس ٣١/١/١٩٩٩

بقلم: أمير أورن

جلس أربعة أشخاص يوم الخميس الماضي على المنصة فى قاعة الطعام بوزارة الدفاع التى تحولت إلى حدث إعلامي: أهم ثلاثة وزراء فى الليكود، وموظف حكومي تم تجنيده من أجل المعركة الانتخابية. كان الشكل مماثل للرباعى القيادى لحزب الوسط وللتشكيل المتوقع لحزب العمل، لم يكن شكلا عفويا، ففى مواجهة اسحاق موردخاى وأمنون ليفكين شاحاك، وشركائهما، ثم ايهود باراك وماتان فيلفائى ورفاقهما من ناحية، أراد بنيامين نتنياهو أن يعرض نفسه كزعيم مسئول ومتجدد فى مجال الأمن القومي، مع سياسيين أصحاب خبرة أمنية ومستشار كبير ذى مكانة ضمن فريقه، ومثلما حدث فى المظاهرة الإعلامية التى نظمها بصحبة قادة الجيش والمخابرات بعد فشله فى قضية نفق البراق، استخدم نتنياهو شخصية رسمية - هذه المرة كانت دافيد عفرى - من أجل غرض سياسى.

ومن السهل أن نعرف سبب تصرفه هذا، إنه يعتمد على الذاكرة القصيرة للجمهور، التى ستنصب بشكل ايجابى على إنشاء هيئة للأمن القومي وأن يتجاهل اعترافه الاضطرارى، بأنه تأخر فى هذا الاجراء لمدة عامين ونصف، لأن الأمور لم تساعده. عند القائه مسئولية فشل تشكيل هذا المجلس على وزيرى الخارجية والدفاع السابقين: دافيد ليفى وإسحاق موردخاى، قال نتنياهو بالفعل إنه قد سخر الضروريات الأمنية من أجل اعتبارات سياسية. ولم يحاول نتنياهو أن يشرح السبب بعد أن تبنت الحكومة كلها منذ عام توصيات تقرير لجنة تشخنوبر، التى حققت فى قضية اغتيال مشعل ودعت رئيس الوزراء إلى تعيين مستشار للأمن وللمخابرات، إلا أنه امتنع عن تنفيذ ذلك.

كذلك هناك بعض الغموض فى تصرف عفرى، بموافقته على التعاون مع مرشح لرئاسة الوزراء عشية الانتخابات. كقائد لسلاح الطيران عشية انتخابات ١٩٨١ كان لعفرى دور رئيسى فى التخطيط للهجوم على المفاعل العراقى، حيث جاء التوقيت - حسبما قال مناحم بيجين - لمنع احتمال ان يلغى شيمون بيريز - لو تم انتخابه - هذا الهجوم، رغم ان تنفيذه الاستعراضى ساهم أيضا فى فوز بيجين على شيمون بيريز، آنذاك كان عفرى ضابطا عسكرياً فى خدمة السلك السياسى الرسمى، أما هذه المرة، فلن يستطيع أن يعتمد على مبرر مماثل.

يتضح من حديثه مع الصحفيين، أنه يدرك جيدا لماذا يورطه نتنياهو فى هذا الصخب، ولكنه يعتقد أن تشكيل وإنشاء هذا المجلس سوف يرسخ حقيقة ستثقل على رئيس الوزراء المقبل، حتى لو كان معارضا للفكرة، حتى لا يلغيه. ايهود باراك مصمم فى تحفظه على هذا المجلس للأمن القومي، فمنذ أن تولى منصب رئيس المخابرات العسكرية قال إنه إذا كانت الحكومة تريد مثل هذ الهيئة، يمكنها أن تستدعى قادة جيش الدفاع، والمخابرات والوزارات الحكومية. أما العلاقات بين باراك وعفرى فى السنوات السبع التى عملا فيها كل إلى جانب آخر - عفرى كمدير عام وزارة الدفاع وباراك كنائب رئيس الاركان ثم رئيساً للأركان - فقد تميزت بالاحتكاكات.

يعتبر عفرى المرشح المطلوب لمنصب رئيس مجلس الأمن القومي وهو مطلوب بقوة، وهناك الذين يعتقدون أنه لهذا السبب بالذات يجب البحث عن مرشح من نوعية أخرى، ذى خلفية مدنية، إضافة إلى أدواره الأمنية.

منذ أكثر من ٢١ عاما، منذ أن تقلد منصب قائد سلاح الطيران، وهو يعمل على الدوام فى القيادة العسكرية. فقد كان من أكفأ قادة سلاح الطيران وأشرف على تدمير منظومة الصواريخ أرض - جو السورية وإحراز انتصار ساحق على سلاح الطيران السورى فى حرب لبنان. وقد أراد وزير الدفاع آنذاك - ايريل شارون - تعيينه مديرا عاما لمكتبه، إلا أن عفرى فضل أن يدير الصناعة الجوية. وقام خليفة شارون - ارينز - بإقناعه بالعودة إلى جيش

الدفاع كنائب لرئيس الأركان. بعد فترة أخرى في الصناعة الجوية تولى منصب مدير عام وزارة الدفاع، وهو المنصب الذي تولاه لمدة عشر سنوات كاملة وحطم بذلك الرقم القياسي لشيمون بيريز. غداة انتخابات ١٩٩٦ استجاب لطلب نتنياهو بإنشاء هيئة للأمن القومي بدون أن يعرف رأي موردخاي، وهذا الاستهتار غير العادي ألقى بظلاله على علاقة موردخاي بعفري حتى عندما ظل في وزارة الدفاع كمساعد كبير وكمشرف على الموضوعات الاستراتيجية. مع نائبه بوزارة الدفاع - يكوتئيل مور - وضع عفري في صيف ١٩٩٦ بدائل لهيكل هيئة الأمن القومي (لفظ «مجلس» يناسب النموذج الأمريكي أكثر حيث يكون وزيرا الخارجية والدفاع هما سكرتيرا الرئيس وهو - وليس الحكومة كلها كما هو الحال في إسرائيل - القائد الأعلى للجيش.

يتبنى أحد هذه البدائل، أن يكون رئيس هذه الهيئة هو أكبر موظف في مجال الأمن القومي، أكبر من أي مدير عام ومن رئيسا الموساد وجهاز الأمن العام ويلي في الأهمية رئيس هيئة الأركان، الذي يعتبر أعلى رتبة في الجيش.

إلى جانب مساعده شماي ربيورت، سينتقل عفري إلى مقر رئيسي، وهو المبنى الذي استخدمه دافيد بن جوريون، والذي يقع في طابقه الأسفل مقر قيادة مكافحة الارهاب برئاسة اللواء احتياط مائير داجان.

منذ أكثر من عام قدم داجان لنتنياهو اقتراحا لانشاء هيئة للأمن القومي. وهو الاقتراح الذي اعتمد على معايير ولوائح قيادة مكافحة الارهاب ولوائح فريق الأمن القومي، والذي تكون في مكتب رئيس الوزراء بحكم القانون في عهد اسحاق شامير إلا أنه لم يتم شغله بشخصية كبيرة.

في الأسابيع القادمة سينشغل عفري في صياغة وتحديد وظائف هذه الهيئة والبحث عن مرشحين للالتحاق بها، ومن المتوقع من بينهم خبراء من المجال الاكاديمي ومن القطاع الخاص. لن يكون عفري أول مستشاري الأمن القومي في عهد حكومات إسرائيل. فقد سبق أن حمل افراهام تامير هذا اللقب. فقد أوشك شيمون بيريز أن يكلفه بتشكيل هيئة للأمن القومي، لو نجح في انتخابات ١٩٧٧، وبعد انتخابات ١٩٨٤ تم تعيين تامير - من جانب حزب فايتسمان - والذي بفضله حصل بيريز على رئاسة الوزراء في هذا المنصب، والذي كان خاليا من أي مضمون، إلى جانب منصبه كمدير عام مكتب رئيس

أحزاب جديدة

هآرتس
٢٩ / ١ / ١٩٩٩

* **هتكفاه (الأمل):** صرح افرايم يونا، الرئيس المؤقت لحزب هتكفاه - القائمة المستقلة لمهاجري اثيوبيا - بقوله (يتم تعليم أولادنا بأسلوب استعماري ، لا يتيح لهم الصمود في سوق العمل المستقبلي كشأن أي طفل إسرائيلي. إن الدولة لا تعد أولادنا حتى يكونوا أطباء ومهندسين، وإنما مجرد حطابين).

ويقول يونا أن حشد أبناء الطائفة في أحياء معينة لا يتيح لهم الانتشار بصورة مناسبة في البلاد ، وأن عمليه استيعابهم لا تماثل استيعاب المهاجرين من دول أخرى.

وأضاف يونا(اننا نشعر وكأننا لا نزال نعيش في اثيوبيا وليس في اسرائيل . كل هذه الأمور جعلتنا نشكل قائمة مستقلة ونقوم بتنظيم جماهيرنا والنضال من أجل التعليم والوضع الاجتماعي . إننا اليوم اسرائيليون في كل شئ . لقد خدمنا في جيش الدفاع، وأولادنا يخدمون فيه ، ونريد أن نتمتع بالمساواة . بدون تعليم عال لن يكون مستقبلنا مضمونا).

وقد أعلن ممثلو القائمة أنهم لن يساندوا بنيامين نتنياهو لرئاسة الوزارة ، لأنه لم يف بالوعود التي قطعها على نفسه عشية الانتخابات السابقة .

وفي اعتقادهم أن القدس والمناطق ، هي أراض مقدسة ولكنهم يشككون في قدرتهم على التأثير في هذه القضايا . وبالنسبة لامكانية ان ينضموا الى حزب الوسط أو لحزب آخر للمهاجرين قال يونا : أن هناك بالفعل اتصالات حول هذا الموضوع، ولكنهم لن ينضموا بالضرورة الى أحد الأحزاب الروسية . وقال (منذ إنشاء حزب يسرائيل بعلياه ، تم طرد رجالنا من منتديات المهاجرين التي تحولت الى مدافن لمهاجري دول الكومنولث).

وصرح عضو الكنيست اديسو مسالة، ممثل الطائفة الاثيوبية في حزب العمل، أن يونا هو شخص مجهول في الطائفة التي تضم ٤٥ ألف شخص لهم حق الانتخاب. وفي اعتقادي أنه ليس امام قائمة هتكفاه فرصة للنجاح، وقال مسالة إن كل طموحنا هو الإندماج، بدون ذلك سنجد أنفسنا منفصلين مما سيسبب لنا اضرارا على المدى الطويل، وبخاصة الجيل الصاعد ، وإمكانية الانصهار في المجتمع الاسرائيلي).

***

* **يسرائيل بيتينو : (اسرائيل وطننا):**

انضم أمس ١٥ من كبار النشطاء بحزب يسرائيل بعلياه الى حزب أفيجدور ليفرمان - يسرائيل بيتينو - حيث شاركوا في المؤتمر الصحفي الذي عقده الحزب.

كذلك عرض في المؤتمر الصحفي ، الذي عقد في المقر الرئيسي للحزب في رامات جان ، شعار الحزب الجديد حيث يضم عدة أقوال بالروسية والعبرية وخلفها علم إسرائيل -

مثل "زعامة شجاعة وسلطة عادلة" - "نحن نعيش هنا ونحن أيضا أصحاب قرار". وقد برر المنضمون الجدد خروجهم من حزب يسرائيل بعلياء، بالمناخ اللاديمقراطى السائد فى ذلك الحزب. وسوف ينشر برنامج الحزب قريبا، وقد جاء فى مسودة البرنامج باللغة الروسية - وبالنسبة للجزء السياسى - عدة مبادئ مثل القدس موحدة، وتأييد قانون ترسيخ ضم الجولان، والاعتراض على اعلان قيام دولة فلسطينية.

وقد شمل الجزء الاقتصادي برامج تفصيلية للخصخصة وتسهيلات فى الضرائب للمقاولين الذين يبنون للاسكان الشعبى. ويتناول جزء كبير من البرنامج وضع دستور، والفصل بين المؤسسات وإقامة جهاز للرقابة المدنية على عمل الشرطة، والنيابة وأجهزة الأمن.

***

*** العربى الجديد :**

"العربى الجديد"، هو حزب جديد آخر تم تسجيله أمس لدى مسجل الاحزاب، المحامى زئيف بونيه. ويرأس هذه القائمة مكرم خورى مخول، البالغ من العمر ٣٥ عاما وهو رجل أعمال وإعلام من يافا. وقد قام الحزب بتوزيع ملصقات فى أرجاء القطاع العربى كتب فيها بالأحمر والأبيض: (١٨ عضو كنيست عرب - هذا ليس حلم وإنما هذه هى قوتنا). وسوف تعقد الحركة اجتماعا فى قرية مشهد - بجوار الناصرة - بمشاركة جميع زعماء الحركة، والأحزاب والتيارات السياسية العاملة فى القطاع العربى، حيث ينصب الاهتمام على تشكيل قائمة عربية واحدة وكذلك بلورة موقف تجاه المرشح لرئاسة الوزراء.

وطبقا لاستطلاع للرأى، الذى قامت به الحركة، وجد أن ٨٢,٤٪ من الناخبين العرب قد أيدوا تشكيل قائمة عربية موحدة، أما حزب العمل فقد حصل على ٨,٥٪ فقط من الأصوات.

قوى وتقليدى وشرقى

يديعوت أحرونوت
٣١ / ١ / ١٩٩٩

(*) ماهى الصفات الانتخابية والتركيبة السياسية التى يجب أن تتوافر فى الزعيم المنتصر؟ هذه هى ثلاثة سيناريوهات للانتخابات.

***

لن نتوقف عن المراهنة على نتائج الانتخابات الى أن تظهر هذه النتائج. ومراهناتنا تعتمد على أسس رياضية وعلى الأهواء وعلى تقديراتنا لحركة الصوت العائم. والاعتقاد السائد هو أن أنماط الاقتراع جامدة، ومن ثم فإن اختبار الثقل النسبى لقطاعات السكان المختلفة بات من السهل توقعه ومن ثم توقع احتمالات المعسكرات المتنافسة. ونحن نعرف أن الأصوات العائمة ليست كثيرة، وهذه الأصوات تستمر فى الانخفاض كلما إقترب موعد الانتخابات حيث يكون المترددين قد اتخذوا موقفا نهائيا.

وهناك من سوف يحددون لأول مرة موقفهم وما هو المعسكر الذى سيؤيدونه.. وعلى الرغم من ذلك فإن أنماط اقتراع هؤلاء يمكن معرفتها بدقة شديدة. وأقصد حوالى عشر عدد الذين لهم حق الاقتراع. ولأسباب ديموغرافية زاد ثقل المتدينين ومهاجرى الاتحاد السوفيتى والعرب. وفيما يتصل بالمتدينين ومهاجرى الاتحاد السوفيتي. فإن هناك اتجاها واضحا للاقتراع لصالح اليمين وأما أبناء القطاع العربى فإنهم لا يذهبون كثيرا الى صناديق الانتخابات.

ولولا ظهور حزب الوسط، لكان نتنياهو قد بدأ المعركة الانتخابية وهو يتمتع بتفوق يقدر بحوالى ١٥٠ ألف صوت بالمقارنة الى المعركة الانتخابية السابقة - وكان يمكن أن يتغلب على باراك بفارق أكبر من الذى تغلب به على بيريز. ولكن رئاسة موردخاى لحزب الوسط يمكن أن يساعده على جمع الأوراق لأن موردخاى رجل قوى، وشرقى، وتقليدى. والقوة تعود الى أنه كان ضابطا كبيرا فى سلاح المظلات، وأما الشرقية فإنها تعنى أنه قد ولد فى إحدى الدول التى لا تقع فى حدود أوربا. وأما التقليدية فإنها تعنى مظاهر الاحترام التى يكنها المرء للحاخامات والحرص على الاستشهاد بالتوراة وترديد كلمة "انشاء الله" كثيرا وتكفى هذه الصفات لجذب قطاع كبير من ناخبى اليمين إليه.

ويفضل نتنياهو التهرب من الدخول فى مواجهة مع موردخاى، ولذلك فإنه سوف يبذل كل جهد ممكن من أجل أن يلصق صفة اليسار بحزب الوسط. وإذا ظهر موردخاى فى صورة يسارى - فإن الجماهير الشرقية سوف تتوقف عن تأييده وتتراجع. وفى المقابل فإن أعضاء حزب الوسط يرون أن انضمامهم الى إيهود باراك لن يساعدهم على ترجيح كفتهم، ولذلك فهم يفضلون المضى فى طريقهم المستقل.

وتنتهى هنا الحقائق الموروثة وتبقى التخمينات.

السيناريو الأول : ستثبت استطلاعات الرأى فى الأيام القادمة ان حزب الوسط قد ازداد قوة، ولكنه لن ينجح فى الوصول الى الجولة الثانية من الانتخابات. واذا صدق هذا التخمين فسوف تطرح مناقصة لشراء مؤيدى حزب الوسط ونظرا لأننا بصدد حزب ليست له أيديولوجية ، فإن زعماء هذا الحزب لن يستطيعوا تحديد تعريفة معينة ومتفق عليها . وفى نهاية الأمر يحققون لأنفسهم صفقات خاصة مع باراك أو مع نتنياهو، وأما جماهير ناخبيهم فسوف تنقسم وفقا للأنماط التقليدية . وهذا السيناريو يبرر إدعاء باراك من أن أفضل وسيلة لاسقاط بنيامين نتنياهو لا تمر عبر حزب الوسط . واذا كان إسقاط نتنياهو هو الأمل الذى يسعى اليه الزعماء الأربعة المتظاهرين والواثقين من أنفسهم ، فإنه من الأفضل لهم أن ينضموا الى كتلة وسط - يسار.

وهناك سيناريو آخر وهو أن يرث حزب الوسط الفراغ ويصبح بمثابة القوة الأساسية التى تقع يسار نتنياهو. ولن يكون هناك خيار أمام ناخبى باراك إلا الفشل، حيث سيضطرون الى الاقتراع لصالح حزب الوسط وفى هذه الحالة سيصبح موردخاى رئيسا لوزرائنا القادم. وهذه الفرضية لن تغير نسبة الممتنعين عن التصويت. وأعتقد أن العرب لن يستطيعون كذلك. جزء من ناخبى ميرتس - إعطاء صوتهم لموردخاى ولن يذهبوا الى صناديق الانتخابات ، الأمر الذى سيؤدى الى هزيمته. وفى المقابل فإنه إذا وجه حزب اليسار رسائله جهة اليسار من أجل تصيد هذه الجماهير، فإنه سوف يفقد العنصر اليمينى فى برنامجه الانتخابى، الأمر الذى سيؤدى الى هزيمته.

وأما السيناريو الثالث، فإننا نطرحه لسبب واحد وهو أن كل شئ مباح فى السياسة حتى الأمور غير المعقولة: وهو أن حزب الوسط سوف يصل الى الجولة الثانية للانتخابات على حساب الليكود ونتنياه . وصورة الصراع سوف تكون مختلفة عن صورته فى السيناريو السابق، ولكن كتلة اليمين المتطرف والتى سيمتنع جزء منها عن الاقتراع، أصغر حجما من الكتلة العربية ولذلك فسوف يفوز موردخاى على باراك.

ونظرا لأن هذا الاحتمال غير معقول، فإن هذا السيناريو يمكن أن يشهد تحولات مثيرة، وعلى سبيل المثال تن.ل أحد المرشحين عن ترشيح نفسه. وإذا فشلت جميع السيناريوهات التى عرضتها فسوف افتح كتاب التوراة - وهو إجراء سياسى متبع فى هذه الأيام - لأجد فيه الفقرة التى تقول "لقد فشلت نبوءتك" .. من سفر عاموس.

فشل نتنياهو

هآرتس ٢٥ / ١ / ١٩٩٩
مقال افتتاحى

فى ظروف أخرى ، عادية كان من الممكن القول أن بنيامين نتنياهو قد تصرف كما يجب عندما أقال إسحاق موردخاى ، حيث أن وزير الدفاع أخل بقواعد النظام السليم عندما أراد أن يحافظ بيديه على وضعه الوزارى ، وفى نفس الوقت أجرى اتصالات مع حزب الوسط الذى تأسس بهدف واضح ومعلن وهو إبعاد رئيس الوزراء عن السلطة ومن ثم فإن العلاقات بين نتنياهو وموردخاى كان يجب أن تقطع ، وأحسن نتنياهو صنعا عندما ترجم هذا التصور الى قرار عملى ينبع من صلاحياته .

ونظرية نتنياهو ورأيه فى الظروف التى سبقت الاقالة تتعارض فى مصداقيتها مع نظرية موردخاى . وليس من الواضح ، هل كانت المفاوضات بينهما تهدف الى ضمان تأثير موردخاى على دفع عملية السلام؟ ولا يجب أن نتجاهل إدعاء نتنياهو والذى حظى بتأييد بعض الشخصيات العامة التى على علم ببواطن الأمور من أن موردخاى أراد أن يحافظ على وضعه فى الليكود وفى الحكومة القادمة. وقد كانت مصداقية موردخاى حتى آخر لحظة هى أكبر قيمة جماهيرية يتمتع بها . ووصفه للاتصالات التى سبقت الاقالة فى حاجة الى دليل وإلى سند ، وذلك حتى لا يقال عنه أنه أدلى برأى هناك شك كبير فى مدى مصداقيته .

ولكن الظروف غير العادية وحالة الغضب التى صاحبت خروج موردخاى من الحكومة لا يجب أن تشوه الحقيقة . فنحن نعلم أن وزير الدفاع ينتمى الى مجموعة من الشخصيات العامة ذات الثقل الكبير ، فضلت الانفصال عن رئيس الوزراء.

فقد سبق موردخاى بينى بيجين ودان مريدور ودافيد ليفى ويعقوب نئمان .. ولا يجب أن نستهين بهذه الظاهرة ولا يجب أن نسقط أسرى للادعاء القائل أن هذه هى طبيعة السياسة وأن هذه الظاهرة قد حدثت فى الماضى أكثر من مرة، خاصة إذا كان المحيطون برئيس الوزراء هم الذين يرددون هذا الادعاء . ونحن نعرف أنه لم يحدث مثل هذ الكم الهائل من حالات الاعراب عن عدم الثقة برئيس الوزراء من جانب وزرائه الكبار.

فقد أدرك أولئك الذين شغلوا أكبر الوزارات فى حكومته - الخارجية والمالية والدفاع - أنهم غير قادرين على العمل الى جواره.

وهذه لائحة اتهام خطيرة للغاية، حيث أن الرجل الذى

تباهى بقيادة الدولة قد أثبت أنه غير قادر على أداء مهمته ، وأن ضعفه الشخصى تسبب فى أن أكبر وزرائه تنازلوا عن مناصبهم . ولم ينسحب أى منهم بسبب خلافات أيديولوجية باستثناء بينى بيجين . ولكنهم انسحبوا لأنهم شعروا بالاشمئزاز من رئيس الوزراء وتصرفاته . وبذلك أثبتوا وصدقوا على قرار الكنيست بوقفه عن أداء وظيفته هذا وقد كانت هناك ظاهرة مشابهة فى قيادة الليكود ، حيث أن قيادة الحزب انفصلت عن أفضل رجالها . وها هو الليكود يخوض الانتخابات بأشخاص غير جديرين . ومن الصعب الاعتقاد بأنه فى ظل وجود مثل هذه المجموعة وزعيم كهذا - اشتهر بالفشل - يمكن لنتنياهو ورفاقه تكرار الانتصار الذى حققوه فى عام ١٩٩٦.

وتجدر الاشارة الى أن موردخاى فرض رغبته على زعماء قائمة الوسط وحصل على موافقتهم لاجراء استطلاع رأى عاجل ، وكانت النتيجة هى أن يرأس هو القائمة. وكلما عرفنا كم أن هذه الطريقة محل خلاف ، كلما عرفنا الشعور بالتوتر الذى يسيطر على أصحاب المبادرة . فقد اقتحم أمنون شاحاك الحياة السياسية لأنه اعتقد أن نتنياهو يشكل خطرا على الدولة وأنه يجب العمل من أجل تغييره . وهناك دافع مشابه أدى بدان مريدور الى المنافسة على رئاسة الحكومة والتعاون مع شاحاك ، ومن ثم فإن استعدادهما لترك مكانهما لموردخاى أكبر دليل على أن حالة التوتر مازالت تسيطر عليهم وتشعل النار فى عظامهم.

اللاعبون يأخذون أماكنهم فى الملعب

هآرتس ٢٥ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : دان مرجليت

يمكن القول، أن بنيامين نتنياهو تصرف من الناحية التكتيكية بذكاء شديد.. فقد أقال إسحاق موردخاى على مسمع ومرأى من الجميع واستدعى خصمه وصديقه موشيه ارينز كى يحل محله.

وتوجهه الى ارينز سوف يخفف الى حد ما من حدة المواجهة بينهما فى الانتخابات الداخلية فى الليكود ، ولكن لم يكن هذا هو الدافع الأساسى لبنيامين نتنياهو الذى يعرف أن انتصاره فى المعركة على رئاسة الليكود مضمونة وهو فى حاجة الى ارينز لأنه على الرغم من آرائه المتشددة إلا أنه يحظى بتأييد جماهيرى واسع النطاق. ومن ثم فإن تعيينه فى منصب وزير الدفاع سوف يطمئن أولئك الذين يشعرون بالخوف من إمكانية استخدام القوة العسكرية المبالغ فيها من أجل زيادة احتمالات نجاح نتنياهو فى انتخابات رئاسة الحكومة . وقد دفع هذا الأمر، من ناحية أخرى إسحاق موردخاى الى احتلال موقع دفاعى، على اعتبار أن إقالته أصابته فى نقطتين حساستين. مصداقيته وصورته كرجل يخدم الجماهير ولا يطلب شيئا لنفسه . هذا بالاضافة الى أن الدلائل التى جمعها نتنياهو لمساعدته بواسطة يعقوب نئمان ويوئيل لافى ووسيط آخر قد أصابت موردخاى فى مقتل.

وقد تخلص نتنياهو بإقالته لاسحاق موردخاى من كابوس كان يجثم على صدره . ولكن من يساعده الآن فى مواجهة الجماهير التقليدية الشرقية المؤيدة لليكود ؟ إن ضيق أفق نتنياهو تسبب فى أن مائير شتريت خارج الحكومة الآن، وأما موشيه كتساف فإن لديه كثيرا من التحفظات إزاء نتنياهو.

وأما الورقة القوية التى يحتفظ بها فى يده، وأقصد اريل شارون ، فإنه لا يقول عنه كلمة طيبة قبل أن يتطرق الى الخلافات بينهما . ولذلك يمكن القول أن الشعور بالقوة الذى يراود بنيامين نتنياهو فى أكثر الأوقات التى يمر بها وهو ضعيف جعلته يفكر أنه ليس فى حاجة الى أى شخص منهم . وفيما يتصل بالحوار مع الشرقيين فإنه يشعر بأنه يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، ولم يكن مناحم بيجين فى حاجة الى وسطاء فى علاقاته مع المهاجرين من شمال أفريقيا - وأما هو ، نتنياهو ، فإنه لا يقل فى شئ عن مؤسس الليكود.

وهناك عاصفة شديدة تجتاح الآن الليكود وحزب الوسط - وهى العاصفة التى كانت أيضا من نصيب حزب العمل الى أن نجح ايهود باراك ويوسى بيلين فى إقناع حاييم رامون بالبقاء فى الحزب . وفى مقرى دان مريدور وأمنون ليفكين شاحاك يسود شعور بالاحباط لأن عدم قدرتهما على حسم الزعامة بينهما جعلتهما يوافقان على أن يكون موردخاى هو الزعيم . وعندما تنخفض شعبية موردخاى فى استطلاعات الرأى ستطرح مسألة زعامة حزب الوسط مرة أخرى للبحث .

ولكن التحولات والتقلبات التى تجتاح الجهاز السياسى فى إسرائيل الآن ، تبشر ايضا ببدء حالة من الاستقرار . ولكن الانتخابات التمهيدية فى الليكود والعمل والجهود المبذولة من أجل إقامة "اسرائيل واحدة" سوف تتسبب فى حدوث بعض الهزات فى الجهاز السياسى.

يعتقد نتنياهو أنه يستطيع الفوز من خلال تشكيل مختصر، يضاف إليه موشيه ارنز .

وهو يؤمن بأن الناخبين الحريديين والدينيين سوف يفرضون على حاخاماتهم تأييده . ولكن موردخاى يمكن أن يشكل

تهديدا حقيقيا له . ويكفيه النظر الى صور اللقاءات بين وزير الدفاع المخلوع والحاخام عوفاديا يوسف .
وإذا نجح موردخاى فى إخفاء رونى ميلو فى ركن الزاوية فسوف تكون لديه القدرة على تحجيم معاقل الليكود.
إن حالة الاطمئنان التى تسيطر على ايهود باراك تخدمه بصفة عامة . ولكن هل سيستمر هذا الوضع طويلا ؟ يجب أن نعرف أنه يؤجل فكرة تأسيس "إسرائيل واحدة" الى أن تنتهى الانتخابات التمهيدية الداخلية فى حزب العمل .
ولكن هناك ثمن لذلك ، حيث أن التأجيل لا يمكنه من إرسال دافيد ليفى وحاييم رامون على الفور فى حملة مشتركة من متولا وحتى إيلات . وعندما يحدث ذلك ، فسوف تكون فى أيدى المعارضة ورقتان تضعفان الناخبين التقليديين لليكود فى ورطه شديدة ، وتعتبر الأولى من نوعها.
إن ارتفاع موردخاى مرتبط باقتناع شاحاك ومريدور بزعامته . وفى حالة عدم عودتهما الى سياسة استطلاعات الرأى كل عدة أيام والتى أدت بهما الى اتجاهات لم يكونا راغبين فيها ، فسوف تزداد احتمالات فوزه لأن استطلاعات الرأى ليست هى العنصر الحاسم ولكن الشعبية الكبيرة التى يتمتع بها بين ناخبى الليكود وبين الجماهير المعتدلة .
ووضع موردخاى على رأس القائمة يثبت صدق الادعاء الذى رفض المسئولون فى مقر امنون ليفيكين شاحاك سماعه منذ بداية العملية التى تسببت فى تفتيت وتقسيم المعارضة، وهو أنه إذا كان هذا حزب وسط بمعنى الكلمة ، فإنه يجب أن تتزعمه شخصية عامة منسحبة من الليكود.

زُمرة الجنرالات

يديعوت أحرونوت
٢٥ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : أمنون لورد

رباعى الجنرالات الذى كان حتى فترة قريبة بمثابة قيادة هيئة الأركان لايهود باراك ، تجمع الآن من أجل إسقاط رئيس الوزراء المنتخب. هذا الوضع يذكرنا بما يحدث فى أمريكا اللاتينية .

***

عندما كنا صبية ، كنا نقوم من حين لآخر بترديد أغنية من عهد الحرب الأهلية بأسبانيا . كانت هذه الاغنية تضم عدة كلمات تتكرر كثيرا (أربعة جنرالات - أربعة جنرالات- أربعة جنرالات تآمروا علينا).
والآن بعدما أصبح اسحاق موردخاى خارج الحكومة اكتمل الرباعى : الفريق ايهود باراك والفريق أمنون شاحاك واللواء ماتان فيلنائى واللواء اسحاق موردخاى. إنهم بالفعل مجموعة هيئة الأركان التى عملت مع ايهود باراك، والتى الآن هى المعارضة لبنيامين نتنياهو.
حقا إنهم يرتدون الآن الملابس المدنية، ولكن من غير الممكن تجاهل حقيقة أنهم جميعا كانوا فى الخدمة الفعلية حتي وقت متأخر . لم يسبق أن شهدت دولة اسرائيل مجموعة مترابطة من القادة العسكريين الذين يضعون لأنفسهم هدفا واحدا وهو إسقاط رئيس الوزراء المنتخب. كل هذه اللعبة بين المتآمرين - الذين ضبطوا متلبسين فى ظلمة الليل فى منزل موردخاى وهم يحاولون أن يختاروا من بينهم الذى سيتزعم المجموعة - تذكرنا بأساليب زمرات العسكريين فى أنظمة أمريكا اللاتينية ، أو فى مصر وسوريا والعراق فى الخمسينات.
أعرف أن هذا الكلام حاد جدا ، ولكن هل توجد تعبيرات إدانة شديدة لم تستخدمها المعارضة بحرية وسخاء مع رئيس الوزراء ؟ فى البداية كان نتنياهو هو المحرض على اغتيال اسحاق رابين . بعد ذلك تحسن وضعه وأصبح (كذابا). وعندما استنفد موضوع (الكذاب) أغراضه ، ظهر تعبير جديد من صنع شحاك وباراك وموردخاى وهو أن نتنياهو خطير.
هذا هو ما يدفعونه فى الحرب النفسية المتواصلة تجاه ناخبى الوسط وحزب العمل . فى هذه الحالة ، عندما يدفع القادة أمامهم هذه التوابل ويروجونها من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ، ويلتقى موردخاى علنا مع خصوم سياسيين يهدف تأمين وضعه ، لم يتبق أمام نتنياهو إلا أن يتخذ إجراءاً قياديا حادا للغاية، حيث أعلن على الملأ إقالة وزيرالدفاع من مهام منصبه . حتى الشخص الحذر جدا فى كلامه مثل يعقوب نثمان استخدم عبارة (أنه وزير تآمر ضد رئيس الوزراء).

فى النهاية، من الناحية العامة، من المؤسف وقوع هذا الأمر. يجب تقسيم أداء موردخاى كوزير دفاع الى جزئين. موردخاى كأداة وصل بين حكومة نتنياهو وبين شرائح فى الجمهور تعارض الحكومة ، وموردخاى كمصدر صلاحية سياسى يقوم بتوجيه سياسة أمنية معينة من قبل الحكومة.
على كل حال ، فإن ذهابه الى حائط المبكى يدل على أى جانب كان الأقوى لدى موردخاى . فى الفترة الأخيرة، وبخاصة منذ الأزمة الأخيرة فى لبنان منذ شهرين، رأى رئيس الوزراء فى أداء وزير دفاعه بؤرة مشكلة إسرائيل فى مجال السياسة الأمنية.

هآرتس ٢ / ٢ / ١٩٩٩

مقياس شهر يناير للسلام

بقلم : افرايم يعر - تمر هيرمان

تتسم الحملة الانتخابية التى تشهدها اسرائيل حاليا برفع كل طرف لشعارات مفادها أن هذا المرشح ، أو ذاك سيقسم القدس ، وسيسلم الاراضى وسيعيد الأرض . ونظرا لأن هذه الشعارات شغلت مكانة بارزة خلال الحملة الانتخابية السابقة والتى أسفرت عن تولى نتنياهو لمقاليد السلطة ، فقد حرصنا على أن ندرس موقف الشارع الاسرائيلى تجاه فحوى هذه الشعارات حتى نعرف ما اذا كانت هذه الشعارات تلقى قبولا حقيقيا .

وكما يبدو فإن قضية تقسيم القدس تلقى معارضة حقيقية فى الشارع الاسرائيلى ، إذ أعرب ٨٤٪ ممن التقينا بهم فى اطار هذه الدراسة عن أنه من الضرورى ان تظل القدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل حتى فى اطار اى اتفاق سلام يتم التوصل اليه مع الدول العربية والفلسطينيين . ومع ذلك فقد كان من الملاحظ أنه بينما يرفض ٥٦٪ من اصحاب هذا الراى التوصل الى أية تسوية فإن ٢٨٪ منهم يرون أنه من المكن ان تخضع الاماكن الاسلامية المقدسة لاشراف جهة مسلمة. وعند تقسيم هذه الاجابات على ضوء مدى تدين من شملتهم الدراسة فقد اتضح ان ٨٤٪ من "الحريديم" و٧٤٪ من المتدينين ، و٥٨٪ من المتمسكين بالتقاليد ، و٤٩٪ من العلمانيين يرفضون التوصل الى ايه تسوية بشأن القدس ، ويصرون على بقائها عاصمة لاسرائيل . وفى المقابل فقد لقيت فكرة وضع الأماكن الاسلامية المقدسة تحت اشراف جهة اسلامية قبول ٨٪ فقط من الحريديم ، و١٩٪ من المتدينين ، و٣٠٪ من العلمانيين وممن يتمسكون بالتقاليد.

ويمكننا تفسير عدم استعداد "الحريديم" والمتدينين للتوصل الى تسوية بشأن الاماكن الاسلامية المقدسة بالقدس من منظور أنه تقع بالقدس أيضا بعض الاماكن اليهودية المقدسة، وأنه من الضرورى بالتالى ألا يتم التنازل عنها . ومن الممكن أن نفسر هذه الظاهرة ايضا على نحو آخر ، إذ يمكننا تصور ان موقف "الحريديم" المعارض للتوصل الى أية تسوية بالقدس ينطوى على قدر كبير من التطرف القومى خاصة أن هؤلاء الحريديم يعارضون وكما سيتضح فيما بعد التوصل الى أية تسوية اقليمية.

وحينما طلبنا ممن التقينا معهم الإدلاء برأيهم فى قضية ما اذا كانوا يوافقون على اقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها فقد اتضح أنه قد طرأ ثمة تضاؤل على نسب اجماع الشعب الاسرائيلى تجاه قضية القدس .

وحينما سألنا من شملتهم العينة " هل تعتقد أن اقامة الدولة على هذا النحو ستؤدى الى ازالة آخر عقبة تعترض طريق تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين فقد أعرب ٦٦٪ ممن التقينا بهم أنهم لا يسلمون بهذه الرؤية . وفى المقابل فقد أعرب ٢٦٪ عن قبولهم لهذا التصور . ولم يكن لـ ٨٪ رأى محدد بشأن هذا الموضوع . وكما هو متوقع فقد كان لدرجة تدين من شملتهم العينة دور فى تحديد المواقف ، إذ عارض ٩٢٪ من "الحريديم" هذا التصور ، وفى المقابل فقد لقيت هذه الفكرة معارضة ٨١٪ من المتدينين ، كما لقيت معارضة ٧١٪ ممن يتمسكون بالتقاليد ، ولقيت هذه الفكرة أيضا معارضة ٥٨٪ من العلمانيين .

وعند تقسيم الاجابات على ضوء المواقف الحزبية فقد اتضح أن هذه الفكرة سالفة الذكر المتعلقة بالقدس تلقى معارضة ٨٧٪ ممن يعتزمون التصويت لبنى بيجين ، ومعارضة ٨٤٪ ممن يعتزمون التصويت لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، و٦٣٪ ممن سيصوتون لإسحاق موردخاى زعيم حزب الوسط ، و٤٦٪ ممن سيصوتون لايهود باراك زعيم حزب العمل . وعند النظر الى هذه النسب نلاحظ أنه توجد فروق ضئيلة بين من سيصوتون لبنى بيجين ومن سيصوتون لنتنياهو ، وفى المقابل فمن الملاحظ انه توجد هوة شاسعة بين يعتزمون التصويت لهذين المرشحين وبين من يعتزمون التصويت لموردخاى وبارك ، ومع هذا فمن الملاحظ أن من يصوتون لباراك اكثر استعدادا للتوصل الى تسوية مقارنة بمن سيصوتون لموردخاى .

ومع هذا فمن الملاحظ أنه توجد هوة شاسعة بين مساحة الآمال وبين الواقع ، وقد اتضح هذا الأمر على نحو واضح حينما وجهنا الى من التقينا بهم السؤال التالى :" هل توافق على الرأى القائل بأن القدس مقسمة بالفعل الى جزئين أى الى قدس شرقية وقدس غربية . وقد اعرب ٤٩,٥٪ ممن شملتهم الدراسة اى النصف عن أنهم يسلمون بهذه الرؤية ، وفى المقابل فلم يسلم بها ٤٨٪ ممن شملتهم العينة . ولم يكن للبقية رأى محدد . ويتضح من هذه النسب ان الغالبية معنية ببقاء المدينة موحدة غير أنه توجد تباينات فى الآراء بشأن ما اذا كانت هذه هى حقيقة الوضع وكما هو متوقع فتوجد ثمة علاقة بين رؤية الوضع السائدة إزاء القدس وبين الآمال فيعارض ٨٤٪ من سكان القدس تقسيم المدينة حتى لو كان هذا على حساب التوصل الى سلام حقيقى مع الفلسطينيين ، وفى المقابل فيوافق ١١٪ منهم على التوصل الى حل . أما من يعتقدون أن المدينة مقسمة بالفعل فيعارض ٥١٪ منهم التوصل الى تسوية ، وفى المقابل فيوافق ٤٠٪ منهم على التوصل الى حل . وإذا افترضنا فى هذا المقام أن لرؤية المرء للوضع ثمة تأثير على التطلعات يمكننا عندئذ التوصل الى استنتاج مفاده أنه كلما إقتنع الشارع الاسرائيلى بحقيقة المزاعم التى مفادها ان مدينة القدس تعد مقسمة بالفعل تزايد عدد مؤيدى فكرة التقسيم .

وعلى خلاف تزايد المعارضة لفكرة التوصل الى أية تسوية بشأن القدس، فقد كان من الملاحظ انه قد تزايدت فى اوساط من التقينا بهم نسبة مؤيدى تقديم بعض التنازلات فى الضفة الغربية وهضبة الجولان . فى حين أن قلة قليلة أعربت عن

استعدادها للانسحاب من كل الأراضى . وفيما يتعلق بالضفة الغربية فإن نسبة مؤيدى الانسحاب كلية منها تقدر بـ ١٥٪ ، فى حين ان نسبة مؤيدى الانسحاب الجزئى من الضفة تقدر بـ ٥٣٪ . أما نسبة معارضى الانسحاب من الضفة حتى لو فى إطار أى اتفاق سلام فإنها تقدر بـ ٢٩٪ . وعند النظر الى موقف الشارع الاسرائيلى تجاه الجولان نجد صورة شبيهة إذ أعرب ١٠٪ ممن التقينا بهم عن استعداده للانسحاب من الهضبة ، فى حين أن ٤٩٪ منهم يوافقون على الانسحاب الجزئى. أما نسبة المعارضين للانسحاب فتقدر بـ ٣٧٪.

وعند تقسيم الاجابات على ضوء المواقف الحزبية نجد تباينات واضحة بين مواقف المنتمين للاحزاب المختلفة ، فيعارض ٦٩٪ ممن سيصوتون لبنى بيجين الانسحاب من الضفة الغربية ، وفى المقابل فتقدر هذه النسبة فى أوساط من سيصوتون لنتنياهو بـ ٤٧٪ ، غير أن معارضى الانسحاب من الجولان فى أوساط مؤيدى نتنياهو تقدر بـ ٣١٪ . وعند النظر الى طبيعة الوضع السائد فى أوساط مؤيدى باراك زعيم حزب العمل نجد أن ٥٪ منهم يعارضون الانسحاب من الجولان ، وفى المقابل فيعارض ٧٪ منهم الانسحاب من الجولان .

وعلى ضوء هذه الاجابات فمن الأهمية بمكان أن ندرس مدى اهتمام الشارع الاسرائيلى بالاشكالية السياسية الأمنية مقارنة بسائر القضايا ، ومن ثم فقد وجهنا الى العينة التى شملتها الدراسة السؤال التالى ما هو الهدف الأهم من بين الأهداف التالية : (١) دفع مسيرة السلام، (٢) التقليل من حدة التوتر السائد فى اوساط الشعب، (٣) دفع عجلة النمو الاقتصادى والقضاء على البطالة ، (٤) رفع مستوى النزاهة فى الأداء الحكومى . وقد اتضح من الاجابات المقدمة أن ٣٨٪ ممن شملتهم العينة رأوا أن السلام هو القضية الأكثر أهمية ، وفى المقابل فقد رأى ٢٥٪ منهم أن التقليل من حدة التوتر هو الهدف الأسمى . وقد رأى ٢٣٪ أن القضية الاقتصادية هى الأجدر بالاهتمام . ولم ير سوى ٩٪ أن رفع مستوى النزاهة فى الأداء الحكومى هو الهدف الأسمى .

والجدير بالذكر فى هذا المقام أن قضية الوحدة الوطنية شغلت المرتبة الأولى فى سلم أولويات الجمهور الاسرائيلى فى شهر ابريل عام ١٩٩٨ ، وفى المقابل فقد شغل السلام المرتبة الثانية فى سلم الأولويات . وعلاوة على هذا لقد سجلت القضية الاقتصادية ارتفاعا ما فى سلم اولويات الجمهور مقارنة بمقياس السلام الذى أجرى خلال العام الماضى ، إذ رأى ١٧٪ من الجمهور فى اطار مقياس السلام الذى أجرى آنذاك أن القضية الاقتصادية هى الأحرى بالاهتمام.

وعند تقسيم الاجابات على ضوء مدى تدين المرء فقد اتضح أن ٤١٪ من العلمانيين رأوا أن السلام يشغل المرتبة الأولى فى سلم أولويات الجمهور ، وفى المقابل فقد كانت نسبة من تبنوا هذا الرأى فى أوساط ممن يتمسكون بالتقاليد ٣٦٪ ، وقدرت فى أوساط المتدينين بـ ٣٢٪ ، وفى أوساط الحريديم بـ ٢٥٪ . ومن اللافت للنظر أن ٤٢٪ من الحريديم رأوا أن قضية الوحدة الوطنية هى الأكثر أهمية ، وشاركهم هذا الرأى ٣٣٪ من المتدينين ، و٢٥٪ من المتمسكين بالتقاليد ، و٢١٪ من العلمانيين . وفيما يتعلق بالقضية الاقتصادية فقد رأى ١٧٪ من الحريديم أن هذه القضية يجب أن تشغل المرتبة الأولى فى سلم الأولويات ، وشاركهم هذا الرأى ١٩٪ من المتدينين ، و٢٤٪ ممن يتمسكون بالتقاليد والعلمانيين .

(*) بلغت نقاط مقياس السلام العام لهذا الشهر ٦٤,٥ نقطة فى حين أنها كانت تقدر خلال شهر ديسمبر بـ ٦٣ نقطة . وبلغت نقاط مقياس أوسلو ٥٢,٣ نقطة فى حين أنها قدرت خلال شهر ديسمبر ٢٥,٢ نقطة وبلغت نقاط مقياس سوريا ٤٢,١ نقطة فى حين أنها قدرت خلال شهر ديسمبر بـ ٤٣,٢ نقطة .

(**) شمل هذا الاستطلاع ٥٠٤ أفراد.

هآرتس ٥ / ٢ / ١٩٩٩

الرجل الحديدى

بقلم : عوزى بنزيمان

هذا هو تاريخ بنيامين نتنياهو كزعيم قوى :

- عندما شكل حكومته ، رفض أن يضم اليها ايريل شارون . وتحت ضغوط من دافيد ليفى اضطر لأن يتراجع . ورفض بنى بيجين الانضمام الى الحكومة اذا أصر نتنياهو على نيته بعدم إعطاء منصب رفيع لدان مريدور . وتراجع نتنياهو وتخلى عن نيته فى تعيين يعقوب نئمان وزيرا للمالية وأعطى المنصب لدان مريدور . كذلك تراجع أمام مطلب حزب المفدال بأن يعطى للحزب وليس لحزب شاس ، الفترة الاولى لوزارة الأديان .
- بسبب اعتراض اسحاق موردخاى ، تخلى نتنياهو عن نيته لتشكيل مجلس للأمن القومى . وبسبب اعتراض وزراء آخرين ، تخلى عن خطته الخاصة بوجود مندوبين رسميين عن الوزارات فى مكتب رئيس الوزراء .

وبسبب ضغوط بعض الوزراء قام بتوسيع حجم المجلس الوزارى الأمنى من ثمانية أعضاء (حسب القانون) الى أحد عشر عضوا .

- أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة ، أعلن أن إسرائيل ستبدأ فى التخلى عن جزء من المساعدات الاقتصادية . وعندما انتقدوه بسبب هذا التصريح المتسرع ، تراجع عنه .
وأثناء خطاب له فى الكونجرس ، أعلن أن شرطه لتحقيق تسويات مع الدول العربية هو أن تنتهج أنظمتها الحاكمة نهجا ديمقراطيا . وأثار هذا التصريح ردود فعل غاضبة فى الدول العربية وسارع نتنياهو بالتوضيح أنه عبر عن أمنية وليس شرطا .
- فى أغسطس ١٩٩٦ أطلق تصريحات تهديد ضد حافظ

الأسد. وأخذ الحاكم السوري كلامه على محمل الجد ، وقام بتحريك قوات عسكرية . وأصيب نتنياهو بالفزع وأسرع الى الولايات المتحدة وطلب من روسيا ومصر أن تسهما فى تخفيف التوتر.
- برر قراره بفتح نفق البراق بأنه (صخرة وجود الشعب اليهودى) ، وسافر الى الخارج . فى اعقاب المصادمات الدموية التى تسبب فيها هذا القرار وتوسل من أجل أن يلتقى بعرفات ، إلا أن طلبه قوبل بالرفض . وانتهت المواجهة بعد توسط الرئيس كلينتون الذى دعا كل من نتنياهو وعرفات وحسين الى واشنطن . واضطر نتنياهو فى ظل الظروف التى تولدت لأن يتنازل عن المطلب الذى كان جهاز الأمن العام قد وضعه وهو ربط فتح النفق بتحقيق اتفاق مع الأوقاف لتحويل اسطبلات سليمان الى مسجد . فيما بعد تصرفت الأوقاف فى هذا الموقع كما شاء لها.
- أيد نتنياهو موقف مدير عام وزارة المالية ، دافيد برودت ، بفرض ضريبة على المدخرات قصيرة الأجل. وعندما نشرت هذه التوصية أثارت نقدا شديدا ، فتراجع رئيس الوزراء عن تأييده لها . وقد تصرف بشكل مماثل فى قضية بار- أون . من البداية شارك فى المؤامرة التى خصصت لتنصيب شخص فى منصب المستشار القانونى للحكومة كان من مصلحة أشخاص معينين محل شبهات أن يتولى هذا المنصب . وما أن انكشفت المؤامرة ، زعم أنه لم يكن يعلم شيئا عن دوافعهم الخفية.
- رغم تصريحاته المتشددة ضد التنازلات للفلسطينيين ، وقع على اتفاقية الخليل ، حيث وصفها بأنها أفضل من تلك التى صيغت فى عهد بيريز.
- قال فى حديث لصحيفة "لوفيجارو" بأن اسرائيل لن تتفاوض حول القدس أو حول هضبة الجولان . وقال (ان الجولان خارج المفاوضات تماما) . وأثار هذا الكلام رد فعل عنيفا فى دمشق ، عندئذ أصدر رئيس الوزراء توضيحا جاء فيه (من حق كل جانب أن يطرح أى موضوع فى المفاوضات .
- ستبحث اسرائيل وسوريا كافة الموضوعات بدون شروط مسبقة ، ومع ذلك فإن موقف اسرائيل هو أن هضبة الجولان هى منطقة حيوية لأمن اسرائيل).
- ظل لعدة شهور يؤجل اتخاذ قرار بالبناء فى جبل حوما . وعندما بدأت جبهة أرض اسرائيل بالكنيست فى إتخاذ الوسائل لزعزعة وضع الحكومة فى الكنيست ، قرر نتنياهو إنشاء الحى . وقد تعرقل القرار عدة مرات طبقا لقوة الضغوط التى مورست على رئيس الوزراء قبل زيارته لمبارك (٥ مارس ١٩٩٧) وطبقا لطلبه ، أمر نتنياهو بوقف عمل الحفارات فى الموقع . وبعد الحادث الدموى فى منطقة نهراين ، حيث لقيت سبع تلميذات من بيت شمش مصرعهن دفع بمجلس الوزراء المصغر لأن يقرر بدء العمل ، وبعد مرور ثلاثة أشهر ، ونظرا لاستجابة مبارك لطلب نتنياهو للتوسط بينه وبين عرفات وعقد لقاء بينهما ، وافق رئيس الوزراء على وقف أعمال الحفر فى جبل حوما . وأعلن المتحدث باسم عرفات عن الموافقة ونفى نتنياهو كلامه وعرقل استمرار الاتصالات مع السلطة الفلسطينية . وظلت الخلافات قائمة بين الأطراف: هل وافق رئيس الورزاء على وقف الأعمال فى جبل حوما لفترة طويلة أم لعدة ايام فقط. على كل حال ، لقد حذره وزراء اليمين من أن يتنازل فى جبل حوما - وتحسبا للانتخابات القادمة، وبعد جمود طويل فى العمل ، صدرت مناقصات العمل فى جبل حوما .
- مع استقالة دان مريدور من الحكومة ، وتعيين يعقوب نئمان وزيرا للمالية ، وتعزيز المكانة السياسية لايريل شارون ثار غضب وزير الخارجية دافيد ليفى بسبب الاتصالات التى أجراها شارون مع أبو مازن .ومن أجل ترضية ليفى ، وقع نتنياهو على تعهد بألا يبادر بشئ فى المجال السياسي بدون علم ليفى ، وأن يضع وزير الخارجية على رأس الجهود السياسية فى المجال الفلسطينى ، وأن يخضع عمل اسحاق مولخو ودانى نافيه لليفى. كذلك اضطر نتنياهو لأن يستجيب الى تطلعات حركة جيشر فى المجال الاجتماعى والاقتصادى.
فى الوقت ذاته وقع نتنياهو على تعهدات لارضاء المفدال وحزب يسرائيل بعلياه. كل هذا حدث على أساس التهديدات التى صدرت من الشركاء فى الائتلاف وسحب ثقتهم من الحكومة . عندما انتهت الأزمة ، أعلن نتنياهو أن الحكومة فتحت صفحة جديدة فى أدائها .
- بعد يومين من إعلان نتنياهو أنه قد قضى على الارهاب ، قام مخربان بعملية انتحارية فى سوق يهودا بالقدس ، ولقى ١٤ شخصا مصرعهم وأصيب أكثر من مائة . وطلب نتنياهو من عرفات أن يقوم بعمليات اعتقال وتسليم القتلة ، والقضاء على البنية التحتية لحركة حماس والقضاء على مظاهر التحريض فى المساجد . لم يستجب عرفات لهذه المطالب . بدلا من ذلك حضر دينس روس الى المنطقة من أجل محاولة استئناف التعاون الأمنى بين اسرائيل وبين السلطة الفلسطينية . وبعد عملية انتحارية أخرى فى قلب القدس ، تكلم نتنياهو عن (احكام القدر) وعن أن العدو يريد (القضاء على وجودنا) . وأعلن أن اسرائيل لن تسلم المزيد من الأراضى فى مثل هذه الظروف، إلا أن متحدثين من الحكومة سارعوا بالتوضيح أن إسرائيل لن تتراجع عن عملية أوسلو (التى تقتضى القيام بعدة انسحابات).
- أثناء المفاوضات حول الانسحاب المرحلى ، أخذ نتنياهو يتلاعب بمواقفه ، مرة يؤيد الخريطة التى اقترحها شارون ، ومرة أخرى يؤيد الخريطة التى اقترحها موردخاى . وعندما يغضب شارون كان يتراجع ويؤيد موقفه ، واذا اعترض دافيد ليفى ، كان يسارع بلقائه حتى يحظى برضائه . وعندما تحدد لقاء بين نتنياهو وأولبرايت فى باريس (١٨ ديسمبر ١٩٩٧) رفض ليفى أن ينضم إليه. وبعد انتهاء اللقاء ، قال ليفى أن حجم الانسحاب الذى وافق عليه نتنياهو أكبر كثيرا مما تعرفه الحكومة.
- فى قضية مشعل وافق نتنياهو - إن لم يكن هو صاحب المبادرة - على الافراج عن الشيخ ياسين والكشف عن سر السم الذى استخدم فى العملية أمام السلطات الأردنية .
- عند التصويت على قانون الميزانية (ديسمبر ١٩٩٧) قام حزب شاس ، والأحزاب الدينية والمهاجرين بابتزاز نتنياهو

الذى أصدر تعليماته الى وزارة المالية بالاستجابة لمطالب هذه الاحزاب بمبالغ تبلغ مئات الملايين من الشيكلات. فى أعقاب ذلك هدد وزير المالية بأنه سوف يستقيل . وعلى هذا ، استقال ليفى من الحكومة ، وعندما علم نتنياهو بنية الاستقالة لدى ليفى، قال باستهانة (فليستقيل، سرعان ما سيتراجع) . فقام عدد من أعضاء الليكود بالكنيست بتحذيره من الآثار الخطيرة لخروج كتلة جيشر من الائتلاف ، وحثه على أن يطلب من مدير عام مكتبه ، موشى ليئون، أن يعلن أن مطالب كتلة جيشر عادلة وأنه سيتم بذل كافة الجهود لايجاد مصادر مالية من أجل الاستجابة لها . إلا أن ليفى لم يقتنع بالعودة الى الحكومة.

– فى فبراير ١٩٩٨ ، ساد الفزع فى الدولة بسبب المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وبين العراق. أصدرت الحكومة تعليماتها الى الجيش بأن يقوم بتجديد الأقنعة الواقية ، وتوزيع أقراص مضادة للأسلحة الجرثومية على الجماهير. وبفضل وساطة كوفى عنان تم نزع فتيل الأزمة . فى رده على النقد بسبب المبالغة فى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ، شبه نتنياهو هذه الاجراءات بأنها (ربط أحزمة الأمان).

– فى أبريل ١٩٩٨ فشل دينس روس فى جهوده لاستئناف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية بعدما اضطر نتنياهو لأن يضع فى الحسبان اعتراض شارون على المقترحات التى طرحها رئيس الوزراء ، وتهديدات بعض أعضاء الكنيست من اليمين بالسعى لاسقاط الحكومة .

فى سلسلة أحاديث صحفية بمناسبة عيد الفصح أعلن نتنياهو أنه يفوز دائما ، وأن الاجراءات التى اتخذها لم تنضج بعد ، ولذلك لا يرون انجازاته البارزة ، فالاقتصاد سوف يزدهر كما سيتواضع العرب فى توقعاتهم . ويؤكد أن ما يميز منظوره وأسلوب عمله هو التصميم والاصرار .

كذلك أكد على أنه سيقدم برنامجا كبيرا للتنمية لمكافحة التقشف والبطالة . وقد وصف نفسه "بالمساوم العنيد" وأعلن ان عرفات لن يحصل على أكثر من ١١٪ من أراضى الضفة .

– فى الجدل حول تعيين رئيس هيئة الأركان تردد نتنياهو فى إتخاذ موقف، وسمح للخلاف بأن يستشرى وأن يعكر المناخ فى هيئة الأركان العامة .

– يصل نتنياهو الى حد المواجهة مع وزيرة الخارجية الامريكية فى لقاء لندن. فقد اتهم الولايات المتحدة بأنها حددت لاسرائيل انسحابا بنسبة ١٣٪ بينما وطبقا لتعهدها السابق (فى اتفاق الخليل) كان حجم الانسحاب من شأن إسرائيل وحدها . عندما عاد الى إسرائيل ، أوضح امام مركز الليكود أنه مساوم عنيد وأنه يعرف كيف يحافظ على المصلحة الأمنية لاسرائيل .

– قرر المجلس الأوروبى مقاطعة المنتجات الزراعية الاسرائيلية التى مصدرها المناطق . وهنا هدد نتنياهو بالاقدام على عمل انتقامى: فهو لن يسمح لأوروبا بموطئ قدم فى الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين . وهنا أصدر المجلس الأوروبى بيانا قال فيه : من الأفضل ألا يهددنا .

– فى أعقاب اعتراض حزب يهودت هاتوراه تراجع نتنياهو عن قراره بتشكيل لجنة برئاسة القاضى تسيفى طال ، لتبحث من جديد مسألة تجنيد تلاميذ المدارس الدينية. ولسبب مماثل وافق على المطلب الخاص بتجديد سن قانون تغيير الديانة وهو يلغى بذلك فعلا نتائج لجنة نئمان بشأن التهويد .

– أثناء المواجهة التى وقعت بين رجال السلطة الفلسطينية وبين جيش الدفاع حول التنقل على الطرق فى قطاع غزة ، ابلغ نتنياهو السفراء الاجانب الذين التقى بهم ، أنه لن يتنازل فى هذه المسألة ولن يسمح باستخدام العنف من أجل حل القضايا المختلف عليها بين الاطراف. وقد ساند بالفعل الحل الذى تم التوصل اليه بين الجيش وبين السلطة الفلسطينية .

ليس لديه أى مانع فى أن يتصل بشارون ويبلغه بأن هذا الحل قد تحقق على غير رغبته أو رغبة وزير الدفاع .وينفى موردخاى ذلك ، وكشف رئيس هيئة الأركان – أمنون شاحاك- بأن نتنياهو وموردخاى كانا على علم بالمفاوضات التى دارت بين ضباط جيش الدفاع وأعضاء السلطة الفلسطينية لحظة بلحظة .

– فى يوليو ١٩٩٨ خلق نتنياهو انطباعا أنه على وشك بأن ينهى بشكل ايجابى المفاوضات مع الفلسطينيين حول الاتفاق المرحلى. فى رد الفعل صدرت تهديدات من جانب بعض أعضاء الكنيست فى معسكر اليمين ، عندئذ قام نتنياهو بتغيير لهجة كلامه وأعلن فى تشدد أنه متمسك بمواقفه السابقة . وبالفعل ، أصدر نتنياهو الضوء الأخضر لموردخاى بالتفاوض مع أبو مازن على أساس الانسحاب بنسبة ١٣٪ من المناطق بحيث تحدد ٣٪ بأنها محميات طبيعية ، وتعديل الميثاق الفلسطينى عن طريق مؤسسات منظمة التحرير وليس المجلس الوطنى الفلسطينى بالذات .

– أثناء المباحثات فى واى ريفر أصدر نتنياهو تعليماته الى أعضاء الوفد الاسرائيلى بحزم حقائبهم وتشغيل الطائرات وهو يتظاهر بأنه سيعود الى الوطن . ولكن هذا الموقف لم ينطو على الامريكيين . كذلك لم تفزعهم تهديداته بعدم التوقيع على الاتفاق إذا لم يتم الافراج عن جوناثان بولارد.

– بعدما تعهد علنا باحترام اتفاق واى ، بعد التصديق عليه فى الحكومة والكنيست ، قام نتنياهو بتعليق تنفيذه بحجة أن الفلسطينيين لا يفون بشروطه ، وهو ما نفاه الأمريكيون .

– تم التصديق على ميزانية الدولة لعام ١٩٩٩ عبر التصويت الأول بفضل مساندة الحزب الديمقراطى العربى . وعندما اتهموا نتنياهو بأنه فى حاجة الى مساعدة برلمانية من أعضاء الكنيست العرب، ناقض الموقف الذي طرحه فى حينه وأصدر بيانا بأنه لن يوافق على الاعتماد على أحزاب غير صهيونية فى المسائل السياسية . تسبب هذا البيان فى إغضاب عضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة الذى أوضح أن أعضاء الكنيست العرب لن يساندوا الحكومة فى التصويت الثانى والثالث على الميزانية . وأدى كلام نتنياهو الى تحفيز نتنياهو على إصدار بيان يخفف من آثار بيانه السابق .

– فى فبراير ١٩٩٩ ، فى إطار الجهود للحصول على تأييد الكنيست لميزانية الدولة ، خضع نتنياهو للكثير من المطالب الخاصة بالأحزاب المشاركة فى الائتلاف – وهو عرض لا يمنع نتنياهو من أن يصيغ شعار (زعيم قوى لشعب قوى).

من يخشى الصوت الروسى ؟

ملحق معاريف
١١ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : جيل هارإيفن

الحزبان الكبيران تخليا عن المهاجرين بدلا من اقتراح مشاركة فعلية لهم.

فى حزب العمل لا ينقصهم جنرالات، ولكن على ما يبدو فإن وجود الجنرالات لا يضمن روحاً قتالية فى الانتخابات . وتلك الانهزامية يتم التعبير عنها - من ضمن الأمور الأخرى- فى التوصية التى تتردد هناك اليوم بالتنازل مسبقا عن الصوت الروسى ، بالمبرر الغريب بأن "الروس بطبعهم يمينيين" . ومن الممكن التخمين بأن تلك التوصية لن تقبل كاملة ، وأنه فى نهاية الأمر سوف تتم محاولة ما للتوجه للشارع الروسى ، ولكن هذا التخبط يشير الى مدى الدفعة والشجاعة الحقيقية التى يدخل بها حزب العمل الانتخابات .

وقد عقب نتنياهو بعد أن أعلنت نتائج التصويت فى مركز الليكود بـ"إن ذلك هو منتخب يمثل كل شعب اسرائيل .. فكلهم إسرائيليين" : إمراة وثلاثة شرقيين فى المناصب الخمسة الأولى بالحزب، وأربعة أو خمس نساء فى أماكن ذات ثقل . ونتنياهو يدرك جيداً أن المطالبة بإعطاء تعبير أكثر وأكثر لهويات بحد ذاتها ، تواكبها ضرورة ملحة بتفويض إسرائيلى يمنح لكل الهويات المنفصلة . ويتضح أنه من بين البارزين الغائبين داخل ذلك المنتخب الليكودى "الذى يمثل كل شعب اسرائيل" ما يقرب من مليون مواطن من أصول الاتحاد السوفيتى سابقا ، والذين على ما يبدو لا يتم التعامل معهم حتى الآن كإسرائيليين كاملين .

إن حفظ مكان واحد "لممثل مهاجرين" (إبن عم سياسى لمحترفين عرب) " أيا كان نجاحه ،ما هو إلا نكتة نموذجية. وبأية حال لا يكفى الحاجة لمئات الآلاف فى التمثيل . لقد مرت سنوات حتى أدركت الأحزاب ذلك المبدأ فيما يتعلق بالشرقيين ، ولكن الدرس الذى استوعبوه بالنسبة للشرقيين لا يتم تطبيقه فى الليكود بالنسبة للمهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق ، وعلى ما يبدو أن حزب العمل ايضا لا ينوى تطبيقه .

لقد برهن الروس حتى الآن على مقدرتهم البارزة فى أن يبنوا لأنفسهم انظمة موازية لتلك الموجودة فى اسرائيل : من الصحافة المنفصلة وحتى المدارس ذات الكفاءة المنفصلة ، ومن الخدمات الطبية وحتى الأحزاب . إن تلك الانظمة المقابلة قامت ليست من منطلق الترفع ولا من منطلق تفصيل جيتو ثقافى ، وخلافا عن الحريديم (المتشددين الدينيين) فإن معظم المهاجرين ليس لديهم أيديولوجية لكيان إجتماعى وثقافى منفصل .

إن تلك الانظمة المنفردة قائمة بسبب أن أصوات المهاجرين وقدرتهم على التنفيذ لا تجد صدى كافيا داخل المؤسسات الإسرائيلية القديمة . فعندما لا يستطيع الروس التأثير على برامج التعليم فى المدرسة ، فإنهم يبنون للطفل برنامج تعليمى فى ساعات بعد الظهيرة. ولأنهم ليس لهم اصوات فى الاحزاب الكبيرة فإنهم يتجهون للأحزاب الخاصة بهم .

إن من يزعم انه يجب التنازل عن الشارع الروسى بسبب أنه يمينى بطبعه ، يثبت على نفسه انه لم يبدأ بعد فى دراسة ذلك الشارع وأنه يتلقى معلوماته من استطلاعات الرأى ومن التشبيهات السطحية ومن الانطباعات العابرة.

إن بيجين عرف جيدا كيف يعطى للشرقيين مالم تنجح أحزاب العمل فى منحه لهم ، وعلى ضوء ذلك ، فإن الأمر يتطلب أن يعرف حزب العمل كيف يعطى للمهاجرين مالم يعرف الليكود منحه : وهو المشاركة الحقيقية بين المختلفين داخل مؤسسة كلها تتحدث بهوية اسرائيلية . ولكن منذ متى يعلمون فى حزب العمل ماهو مطلوب ، فالوضع الأبسط لديهم أن يتحدثوا مع "أناس تبعنا" مع "أناس مثلنا" وبذلك يريدون الفوز فى الانتخابات!!

المقارنة بين الشكل الاجتماعى للحزبين الكبيرين : الليكود أكثر شبابا والعمل أكثر ثقافة

هآرتس ١٧ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم" اورى كشتى

تبين المقارنة بين الـ ٢٥ مركزا الأولى للحزبين الكبيرين أن حزب العمل قد سجل انتصارا على الليكود فى مجالين بارزين وهما : أن ٦٦٪ من أعضاء قائمة حزب العمل قد حصلوا على أكثر من ١٥ عاما فى التعليم ، مقابل حوالى ٣٦٪ لليكود . كما أن عدد مرشحى العمل الذين لهم ماضى عسكرى كبير يوازى ضعف ما لدى الليكود (أربعة مقابل اثنين) . فى المقابل ، بين الحزبين مازال هناك تساوى فى مجالين آخرين، وهو وجود مرشحين من أصل شرقى (ثمانية فى حزب العمل مقابل سبعة فى الليكود) ونسبة النساء (اربع سيدات فى كل حزب ١٦٪) ولكن يجب أن نذكر أنه بينما قائمة الليكود للكنيست معروفة ولكن تتغير - فيما يبدو - حتى الانتخابات ، نجد أن الوضع فى حزب العمل مختلف تماما . فإن التحاق دافيد ليفى وشلومى لحيانى الى حزب العمل قد يحدث تغييرا فى شكل القائمة . فى مثل هذه الحالة ، فإن تمثيل الشرقيين فى حزب العمل سوف

يزداد (على افتراض عدم إبعاد شرقيين عن المراكز المتقدمة). يحتل أربعة من المرشحين الشرقيين الثمانية الذين تضمهم قائمة حزب العمل أماكن ضمن العشرة الأول وهم شلومو بن عامي ورعنان كوهين وداليا ايتسك وبنيامين بن اليعزر، وبن عامي فقط ضمن الخمسة الأول. في المقابل، وضع اعضاء مركز الليكود ضمن الخمسة الأوائل ثلاثة مرشحين شرقيين وهم سيلفان شالوم وموشى كساب ومائير شتريت، وفي المركز السادس شرقي آخر وهو جدعون عزرا. في الحزبين، نجد أن المرشحين الشرقيين التاليين في الدور قد أبعدوا الى مراكز متأخرة اكثر: نهاية العشرينات في حزب العمل (أفي يحزقئيل في المركز الثامن عشر) وفي الثلاثينات في الليكود (شاؤل عامور في المركز الحادي عشر).

وقد سجل الحزبان تراجعا في نسبة المرشحين الشرقيين، مقارنة بالانتخابات السابقة. في حزب العمل بلغت نسبة الشرقيين في الكنيست المنتهي حوالي ٤٤٪، وفي الليكود (بما في ذلك حركتي جيشر وتسوميت) حوالي ٣٨٪. وإذا لم تطرأ تغييرات فعلية على القوائم (وبافتراض انتخاب حوالي ٢٥ عضو كنيست في كل حزب)، فإن من المتوقع حدوث انخفاض ملحوظ في تمثيل الشرقيين، لتصل النسبة الى ٣٢٪ في حزب العمل و٢٨٪ في الليكود. الى جانب الفارق - وهو ليس كبيرا - في تدرج المرشحين الشرقيين على رأس كل قائمة، فإننا نجد بالفعل أن الشكل الطائفي متشابه لدى الحزبين. وليس في هذه الحقائق أي جديد. فقد كانت موجودة في الكنيست الماضي، وعلى الرغم من ذلك لم يتحرر حزب العمل من مظهره الاشكنازي. بالأمس قال شلومو بن عامي أن (عدد أعضاء الكنيست الشرقيين في أي قائمة لا يقدم ولا يؤخر، وإنما المسألة الأهم هي الاتجاه. هل حقيقة ان وجود الكثير نسبيا من الشرقيين في الليكود عام ١٩٩٦ ساعدت هذه الطوائف؟ أن الاهتمام بعدد أعضاء الكنيست الشرقيين يمثل نوعا من التظاهر. ربما لدى الليكود غطاء شرقي، ولكن عن طريق هذا الغطاء يوجه ضربة اجتماعية لهذا الجمهور. في مثل هذه الحالة، أصبح الشرقيون ورقة توت).

ويقول سيلفان شالوم، الذي اختير في الاسبوع الماضي في المركز الثاني بقائمة الليكود، أن (هناك تقدما في ترتيب المرشحين الذين يسمونهم "شرقيين" في الحزبين، مقابل انخفاض أعدادهم. وقد يشير ذلك الى إشكالية جيل الوسط من الشرقيين، الذي لم ينجح في التغلغل داخل الأحزاب الكبيرة).

وهناك اختلافات ملحوظة في مجالات أخرى بالذات، وعلى رأسهم المستوى الثقافي. استنادا الى تاريخ حياة أعضاء الكنيست، وعلى أساس معلومات أخرى من الليكود تتضح الصورة التالية: حصل ١٦ من بين مرشحي الليكود على ١٢ - ١٥ سنة تعليم (٦٤٪) مقارنة بسبعة من حزب العمل (حوالى ٣٠٪). في المقابل حصل ٦٦٪ من مرشحي حزب العمل على أكثر من ١٥ سنة تعليم، مقابل ٣٦٪ في الليكود.

ويعلق شالوم على ذلك بقوله (يمثل الليكود تشكيلة كبيرة من الجمهور الاسرائيلي).

هناك اختلاف آخر بين القوائم وهو عدد العسكريين الذين انضموا اليها. لدى حزب العمل أربعة من كبار العسكريين السابقين - الفريق ايهود باراك واللواء ماتان فيلفاني والعميدان بنيامين بن اليعزر وافرايم سنيه.

في المقابل - اى في الليكود - مع خروج اللواء (احتياط) اسحاق موردخاي يتبقى إثنان وهما: اللواء احتياط ايريل شارون ونائب رئيس جهاز الأمن العام السابق، جدعون عزرا. والفجوة في هذا المجال لصالح حزب العمل لا تسعد بن عامي. ويقول (على مر السنين يحاول تعويض ضعفه داخل المجتمع الاسرائيلي، متعدد الطوائف ومتعدد الثقافات، عن طريق الرسالة الأمنية. وهذا خطأ. فالبرامج التقليدية للحركات اليسارية هي برامج اجتماعية. هذا هو الحل الذى يجب تبنيه).

وهذه معلومات أخرى: هناك تشابه في عدد السيدات اللاتى ضمن قائمة الـ ٢٥ الأوائل في كل من حزبي العمل والليكود (ليمور ليفنات ونعمي بلومنتال وتسيفي لفني وجيلا جمليئل في الليكود، وداليا ايتسيك وياعيل ديان وصوفا لندبار وكوليت افيتال في حزب العمل). مع هذا، هنا أيضا توجد اختلافات بين الحزبين - ففي العشر الأوائل بقائمة الليكود توجد سيدتان مقابل سيدة واحدة بقائمة حزب العمل. عامة طرأ تحسن في تمثيل النساء في كل من الحزبين. في الكنيست السابق كان في الليكود سيدتان فقط وثلاث سيدات في العمل. وهناك مقارنة أخرى تتعلق بمتوسط أعمار المرشحين للكنيست. لم ينجح أي شاب (حتى سن ٣٥) في دخول قائمة حزب العمل، مقابل اثنين في الكنيست السابق(اوفير فيناس واديسو مسالة وكان الاثنان في سن الخامسة والثلاثين عام ١٩٩٦). في هذا المجال انتصر الليكود على العمل. ففي قائمة الليكود يوجد مرشحان صغار السن. جيلا جمليئل (٢٥ عاما في المركز ٢٤) وجلعاد أردن (٢٩ عاما في المركز ٢٥). يبلغ متوسط أعمار مرشحي الليكود ٤٩.٦ مقابل ٥٢.٣ عاما في حزب العمل.

العمل أمام الليكود في انتخابات ١٩٩٩

	قائمة العمل	قائمة الليكود
شرقيون	٨(٣٢٪)	٧ (٢٨٪)
شباب**	صفر	٢(٨٪)

* حتى الترتيب ٢٥ (شامل)
** حتى سن ٣٥

قوائم العمل - قديمة امام جديدة

	اعضاء في الكنيست١٤	مرشحون للكنيست ١٥
شرقيون	١٥(٤٤٪)	٨(٣٢٪)
شباب***	٢(٦٪)	صفر

* لحزب العمل ٣٥ عضو كنيست حاليا
** حتى الترتيب ٢٥ (شامل)
*** حتى سن ٣٥

معاريف ١٧ / ٢ / ١٩٩٩

واشنطن من أجل باراك

بقلم : يوسف حريف

(إدارة واشنطن توجت عرفات، ونصبت عبد الله والآن تحاول النيل من نتنياهو)

مع تشكيل قائمة حزب العمل للكنيست سنشهد اشتعال المعركة الانتخابية بين الليكود والعمل . ولا تعتبر استطلاعات الرأى هى معيار تقدير فرص نجاح المتنافسين ، وإنما القوى التى وراء هؤلاء المرشحين. فى هذا الجانب يبدو أن باراك يتمتع بميزة. فقد اهتزت الجبهة التى وقفت خلف نتنياهو فى انتخابات ١٩٩٦ . فبعض من مؤيديه تخلوا عنه وأصبحوا فى مواجهة معه، سواء فى إطار حزب الوسط وسواء فى حيروت برئاسة بنى بيجين . فأتباع مجلس المستوطنات وحركة حبد الذين قاتلوا فى الانتخابات السابقة بإخلاص من أجل نتنياهو ، لن يجندوا أنفسهم من أجله مرة أخرى ، حتى لو صوت أغلبهم لصالحه لعدم وجود خيار. وقد يتمتع باراك بنفس التأييد المكثف من جانب الائتلاف الذى ساند شيمون بيريز فى الماضى . أى الإعلام والجماهير العربية المتأثرة بالتشجيع شبه الصريح من ياسر عرفات ، وإدارة بيل كلينتون . بالطبع ستنكر الولايات المتحدة هذه التهمة . ولكن مازال الجميع يتذكرون كيف جند كلينتون نفسه من أجل نجاح بيريز ، عندما استجاب لمبادرة عقد مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الارهاب عشية الانتخابات السابقة .

بالنسبة للحاضر ليس هناك من شك فى أن السلطة الفلسطينية ستحاول التأثير على الجمهور العربى . كذلك - الاعلام فى أغلبه - لن يحرم ايهود باراك من عطفه . وماذا عن الولايات المتحدة ؟ .. فجأة صدر تصريح عن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، يقول أن نتنياهو لا ينفذ دور اسرائيل فى اتفاق واى ، بينما ينفذ عرفات بعضا منه على الاقل .

وذات يوم بشرتنا الأنباء بأن نائب الرئيس آل جور الذى شارك فى مؤتمر دايفوس الاقتصادى منذ أسبوعين - رفض اقتراحا بلقاء نتنياهو.

يعتبر آل جور صديقا لاسرائيل ، وهو يريد أن يرث مقعد الرئاسة من كلينتون ، ويركض خلف الصوت اليهودى ويحتاج ايضا لدعم من نتنياهو. إذا كان آل جور قد تهرب حقا من لقاء رئيس الوزراء الاسرائيلى ، فإن هذا يعنى أنه موال للخط الذى ينتهجه حاليا واضعو السياسة الشرق أوسطية فى واشنطن . يقول هؤلاء أنه من أجل السلام يجب التقرب الى الفلسطينيين حتى على حساب إسرائيل ويزعم خبراء امريكيون أنه من أجل تحقيق هذا الهدف ، لن تتردد إدارة كلينتون فى أن تقلب فى وعاء الشرق الاوسط. وهم يشيرون مثلا الى تدخل واشنطن فى الاطاحة بالأمير حسن الاردنى . فقد كتب ديفيد ورمزر ، الباحث الكبير فى معهد انتربرايز الأمريكى فى صحيفة وول ستريت جورنال أن الادارة الامريكية رأت فى الأمير حسن عنصرا مضادا لمنظمة التحرير ولذلك عملت على تغييره.

أما العنصر الآخر الذى يضايق الامريكيين فى الخط المؤيد للفلسطينيين فهو نتنياهو. بعد أيام معدودات من لقاء كلينتون مع عرفات فى الكونجرس ، صدر بيان بأنه خلال شهرين سوف يعود عرفات الى واشنطن للقاء كلينتون فى البيت الابيض .أليس هذا غريبا؟ منذ متى يعلنون عن لقاء مستقبلى سيعقد خلال شهرين ؟ إلا إذا كان هناك من يريد أن يلمح الآن ، عشية الانتخابات فى إسرائيل ، انه قد تمت دعوة عرفات الى البيت الابيض ، بينما لم تتم دعوة نتنياهو.

عندما تنافس بيريز ضد نتنياهو فى عام ١٩٩٦، أبدت إدارة كلينتون تفهما تجاهه ولم تنتقده لأنه لم ينسحب من الخليل مثلما يقتضى الجدول الزمنى لاتفاقيات أوسلو. هذه المرة فإن إدارة كلينتون ليست مستعدة فعلا لأن تبدى تفهما تجاه دوافع نتنياهو بشأن تعليق العملية السياسية الى ما بعد الانتخابات.

الأحزاب التى تم تسجيلها للانتخابات

هآرتس ١٤ / ٢ / ١٩٩٩

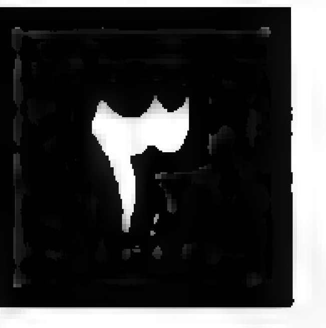
*** الأحزاب القديمة (التى سجلت حتى ١٩٩٦) :**

١ - حزب العمل الاسرائيلى .
٢ - الليكود - حركة قومية ليبرالية.
٣ - شينوى - حزب الوسط .
٤ - تسوميت - حركة الصهيونية المتجددة.
٥ - شاس - اتحاد السفارديم العالمى حفظه التوراة .
٦ - المفدال - الحزب الدينى القومى ، همزراحى وهابوعيل همزراحى .
٧ - أجودات يسرائيل - هستدروت اجود يسرائيل فى اسرائيل .
٨ - اجودات هحرديم - ديجل هاتوراه (راية التوراة
٩ - الحزب الشيوعى الاسرائيلى .
١٠ - موليديت - حركة اتباع ارض اسرائيل والمنحدرين من حركة هتحياه.
١١ - مدع - الحزب الديمقراطى العربى.
١٢ - يسرائيل بعلياه - حزب المهاجرين الروس .
١٣ - الطريق الثالث .
١٤ - جيشر - حركة اجتماعية قومية.
١٥ - منظمة العمل الديمقراطى - رعم (اختصار).
١٦ - الحركة العربية للتجديد .
١٧ - حقوق الرجل فى الاسرة - رعش (اختصار).
١٨ - الحزب العربى الاسلامى .
١٩ - التحالف التقدمى .
٢٠ - حزب الاستيطان .
٢١ - أرباب المعاشات فى الكنيست.

*** الاحزاب الجديدة :**

١ - حزب الخضر للحفاظ على البيئة والحياة فى اسرائيل.
٢ - عتيد (المستقبل) .
٣ - قائمة الاتحاد العربى .
٤ - حزب بنينا روزنبلوم .
٥ - صوت البيئة .
٦ - تكوما (النهضة).
٧ - حيروت - حركة قومية .
٨ - حزب قانون الطبيعة .
٩ - حزب التمثيل المتساوى - يش (اختصار) .
١٠ - ميماد - حزب يهودى دولة ديمقراطية .
١١ - يسرائيل بتينو - اسرائيل وطننا.
١٢ - شعب واحد برئاسة عامير بيرتس.
١٣ - اسرائيل واحدة .
١٤ - حزب الوسط التقدمى (مهاجروا رومانيا).
١٥ - حزب الكازينو.
١٦ - حزب النقب .
١٨ - حزب العربى الجديد .
١٩ - حزب الغصن الأخضر.
٢٠ - احدوت يسرائيل - وحدة إسرائيل.
٢١ - حزب الاتحاد القومى .
٢٢ - ليف (القلب) - مهاجرون من أجل اسرائيل .
٢٣ - حزب الوسط .
٢٤ - قوة وأمل للأحياء الفقيرة.
٢٥ - زعامة يهودية لاسرائيل .

(*) ملحوظة : حتى نهاية شهر مارس قد تقرر بعض هذه الأحزاب ألا تخوض الانتخابات .



إسرائيل: شئون داخلية

هروب ذكى

هآرتس ٢٤ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : حاييم بيئور

فى الاجتماع التأسيسى لحزب العاملين (عم احد - شعب واحد) الذى عقد يوم الخميس الماضى، أوضح رئيس الهستدروت، عضو الكنيست عامير بيرتس ، لماذا قرر انشاء حزب جديد ، حيث قال "من أجل المحافظة على الأمان الشخصى للعاملين فى عهد يريد فيه أصحاب العمل الاحتفاظ بالعاملين فوق سطح الماء بنقطة واحدة ، لا يكفى الاعتماد على النقابة المهنية . مطلوب أيضا قدم أخرى ، قدم برلمانية ".
لقد سبق للهستدروت واللجان أن دفعت الى الكنيست ببعض المندوبين عنها ، وأغلبهم من حزب العمل . وبمتابعة نشاطهم البرلمانى يتضح أنه لا توجد علاقة ضرورية بين ماضى عضو الكنيست "كرجل الهستدروت" وبين نجاحه فى تحقيق مصالح العاملين عبر الكنيست حاييم رامون وحاييم اورون ويعقوب شافى (الذى كان فى الكنيست السابق) وافى يحزقئيل لم يكونوا افضل خدام لمصالح العاملين عن مكسيم ليفى أو عانات مائور مثلا .
لقد ظل بيرتس يفكر فى خوض انتخابات الكنيست كرئيس لحزب العاملين منذ فترة طويلة ، وكان ضمن دوافع قراره بإنشاء الحزب الجديدأنه اذا لم يفعل ذلك فسوف يفعل ذلك خصمه ومنافسه حاييم كاتس ، الرئيس اللامع لنقابة العاملين فى الصناعة الجوية، الذى سينافس على الكنيست بدلا منه بمساندة لجان شركة العال ، ومطار بن جوريون والموانى البحرية يمكن أن نصدق بيرتس عندما يقول أن السبب الحقيقى للمنافسة غير مرتبط بترتيبه فى قائمة حزب العمل . يمكن ان نجد سبب قراره فى جملته عن (القدمان المطلوبتان للعاملين) التى قالها . إن السبب ليس فقط التهديد من جانب كاتس، وإنما أساسا حقيقة أنه قلق جدا من الوضع الاقتصادى الصعب للهستدروت . فى مارس ١٩٩٨ عشية التوقيع على صفقة العقارات الكبرى التى قامت بها الهستدروت (والتى لم تنفذ حتى الآن) ، قال بيرتس بحماس أن الهستدروت سوف تتحول تدريجيا الى "علبة حلوى" . ولكن منذ ذلك الحين لم تتحسن حالة منظمة العمال الكبيرة. فقد انخفض العجز المتراكم من ١,٥ مليار شيكل عام ١٩٩٧ الى ١,٣٥ مليار شيكل عام ١٩٩٨ ، تم بيع المبانى والأراضى الخاصة بالهستدروت كما أن شركة العاملين تدار بتكاسل نظرا لكساد سوق العقارات ، وأيضا فى أعقاب تخوف بيرتس والمحاسب شموئيل أفيطال من أن تحاول شركات المقاولات استغلال الأزمة المالية فى الهستدروت من أجل شركاء عقارات بأثمان منخفضة .
كذلك أسهمت فى أزمة الهستدروت حقيقة أنها قد فشلت فى تسويق نفسها . فحسب بياناتها ، نجد ان عدد أعضائها لم يتغير منذ الانقلاب الذى أحدثه رامون عام ١٩٩٤ أى ٦٥٠ ألف عضو ، وتبلغ تكاليف أجور العاملين بالهستدروت ٢٨ مليون شيكل شهريا ، مقابل دخل شهرى من رسوم العضوية يبلغ ٢١ مليون شيكل فقط . والنتيجة أن الهستدروت انضمت الى سلسلة من أصحاب العمل غير القادرين على دفع أجور العاملين لديهم فى مواعيدها. الهستدروت - تلك التى تقوم بمساومة أصحاب العمل حول الأجور - تنتقل هى نفسها الى صف الذين يخرقون الأجور . وكان من بين الطرق التى فكر فيها زعماء الهستدروت، تسريح ٦٠٠ - ٦٥٠ من بين ١٦٠٠ عامل فى الهستدروت ومجالس العاملين الاقليمية بدءا من أول يناير. ولكن هذا المشروع معطل لأن البنوك ليست على استعداد للموافقة للهستدروت على قرض قيمته ٩٠ مليون شيكل لدفع تعويضات الاقالة . إن الازمة المالية فى الهستدروت - وبخاصة عدم القدرة على معالجتها - تبرز أيضا ضعفها وعدم قدرتها على تحريك الأمور من أجل أعضائها .إن الهستدروت فعلا على طريق تحولها الى اتحاد للنقابات . فى جميع الأحوال ، فإن بيرتس وأفيطال يؤمنان حاليا أقل مما كان فى السابق بحيوية الهستدروت بوضعها الحالى ويفضلان الكنيست ، الذى كانت الهستدروت تناضل ضد تدخله فى شئون العمل . إنهما يخططان لهروب ذكى من السفينة التى تتأرجح ، حتى لو ظلا يقومان بدور الربان حتى حين . المشكلة هى أنهما لم يحسنا إعداد خطة انقاذ للسفينة نفسها .



الفجوة الطائفية فى مجال الإسكان

هآرتس ٣١ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : أورى كشتى

لا يستطيع المرء أن ينكر وجود بعض الفروق الطائفية بين اليهود الاشكناز والشرقيين فى مجالات التعليم ومستوى الدخول . وإذا كان يحلو للبعض الاختلاف بشأن المعدل الذى تتضاءل به هذه الفروق فإنه لا خلاف حول أن وجودها يعد ملموسا فى كافة المجالات . وقد كشف أحد البحوث التى تم إعدادها مؤخرا عن جانب جديد لهذه الفروق السائدة بين اليهود الاشكناز والشرقيين ، فأوضح البحث أن عدد ملاك الشقق فى أوساط الاسرائيليين الذين من مواليد شمال افريقيا يعد أدنى من نظيره السائد فى أوساط مواليد آسيا وأوروبا بنسبة ٢٠٪ . وعلاوة على هذا فإن قيمة الوحدات السكنية التى يقيم فيها الاسرائيليون الذين من مواليد افريقيا تعد أدنى من نظيرتها لدى من ولدوا فى آسيا وأوروبا بنسبة ١٥٪ . ويرى البحث أن اسباب هذا التفاوت ترتبط بالفترة الزمنية التى قدم فيها المهاجرون الى اسرائيل ، فضلا عن انها تكمن فى أن المهاجرين الذين قدموا من البلدان الافريقية تم توطينهم فى مدن التنمية الواقعة بالضواحى .

ولا يفوتنا فى هذا المقام ذكر انه قد قام بإعداد هذا البحث كل من "يوفال الملخ" والبروفيسور " نوح لفين - ابشتاين" الاستاذ بجامعة تل أبيب، وقد نشر هذا البحث فى العدد الأخير من مجلة "مجاموت" . وقد تمثلت اشكالية هذا البحث فى تفسير أسباب وجود تلك الفروق بين اليهود الاشكناز والشرقيين الذين هاجروا الى اسرائيل خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٠ ، تلك الفروق المتمثلة فى ارتفاع نسبة ملاك الشقق فى اوساط الاشكناز فى مقابل تدنيها فى أوساط الشرقيين .

ويكاد يكون من المسلم به أن تملك المرء للوحدة السكنية يؤثر الى حد كبير على حياته الاجتماعية ، ونظرا لأن التملك يورث من جيل الى جيل فإنه يؤثر الى حد كبير على فرص الأجيال التالية فى حق الانتفاع . وعلاوة على هذا الشق المستقبلى فإن تملك الوحدات السكنية يتيح للمرء فرصة الحفاظ على رؤوس أمواله ، فضلا عن أن التضخم فى أسعار الشقق يسهم فى تحقيق مكاسب طائلة .

وقد حرص الباحثان اللذان أعدا هذا البحث على تقسيم الفترة الزمنية التى تدفق فيها يهود البلدان المختلفة الى اسرائيل الى ثلاثة مراحل . ويرى الباحثان أن ٨٠٪ من مواليد أوروبا وآسيا تدفقوا الى اسرائيل فى ظل الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى تعرف باسم فترة "الهجرة الجماعية" . وفى المقابل فقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ارتفاع نسبة المهاجرين الذين قدموا من دول شمال افريقيا ، والذين تم تسكينهم فى مدن التنمية الواقعة بالضواحى. أما الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ، فقد شهدت تدنيا ملموسا فى معدلات الهجرة الى اسرائيل . ويرى الباحثان أن التباين في مواعيد الهجرة الى اسرائيل خلق تباينا ملموسا فى قدرات المهاجرين على الانخراط فى البنية الاجتماعية الاقتصادية التى كانت آخذة فى التشكل فى تلك الفترة .

وفى حقيقة الامر فقد لعب الحظ فى فترة "الهجرة الجماعية" دورا كبيرا فى تحديد نسبة المعروض من الوحدات السكنية، إذ كان يوجد فى ظل هذه الفترة عدد كبير من المنازل . وكان هذا الأمر نتيجة طبيعية لحالة الوفرة فى المنازل ، تلك المنازل التى اضطر عرب إسرائيل لتركها مرغمين ، ويمكننا قول أن متوسط المعروض من الشقق كان يقدر آنذاك بأربعة وتسعين ألف وحدة سكنية . وقد تم فى البدء توطين المهاجرين فيما يعرف بإسم "المدن المختلطة" اى فى المدن التى أقام فيها اليهود والعرب ، والتى كان من بينها :يافا وحيفا والقدس، وعكا ، ورام الله ، واللد . وأشار الباحثان الى حقيقة هامة مؤداها أن القرب من مراكز العمل فى المدن الكبرى اسهم فى ارتفاع معدل الطلب على الوحدات السكنية المهجورة التى تركها عرب اسرائيل آنذاك، ومن ثم فقد تولدت ظاهرة غزو المهاجرين على نحو غير قانونى لهذه الوحدات . وقد حقق بعض المهاجرين مكاسب طائلة من هذه الوحدات ، إذ أقدم بعضهم على تأجير بعض الغرف فى منازلهم مقابل أجور باهظة .

ودامت ظاهرة السيطرة على الوحدات السكنية المهجورة حتى عام ١٩٤٩ ، وقد تم فى اطارها تسكين ما يقرب من مائة وخمسين ألف مهاجر ، غير أن استمرار الهجرة الى اسرائيل فى مطلع الخمسينيات استلزم ايجاد حلول اخرى تمثلت فى نصب الخيام . وقد بدأت شركات الانشاء والتعمير الحكومية وفى مقدمتها "عميدار " فى تلك الفترة فى اقامة وحدات سكنية شعبية . وقد تأسست فى وسط اسرائيل حتى عام ١٩٥٢ عدة أحياء سكنية شعبية.

وبالاضافة الى الموقع المميز الذى اقيمت فيه هذه الوحدات السكنية ، فقد نعم السكان الذين اقتنوا هذه الوحدات

بشروط ميسرة فى الدفع.

وقد شهد خريف عام ١٩٥٢ تغير البنية العرقية للمهاجرين القادمين الى اسرائيل ، إذ تضاءلت منذ منتصف الخمسينيات قوة الهجرة من آسيا ، بل وتضاءلت حركة الهجرة من أوروبا الى حد ما ، وفى المقابل فقد تزايدت قوة حركة الهجرة من بلدان شمال افريقيا ، ويكفينا فى هذا المجال معرفة أنه بينما شكل المهاجرون الذين قدموا من بلدان شمال افريقيا ٢٠٪ من المهاجرين الذين قدموا فى اطار المرحلة المعروفة بإسم مرحلة الهجرة الجماعية ، فقد شكل مهاجرو هذه البلدان فى منتصف الخمسينيات ٥٠٪ من المهاجرين . وكان من بين نتائج هذا الوضع أن تعرض هؤلاء المهاجرين الى ظروف شديدة التباين عن تلك التى تعرض لها المهاجرون الأوائل . وكان من بين اسباب هذا الوضع ان الدولة فى منتصف الخمسينيات كانت أكثر سيطرة على موضوع السكان المهاجرين، فضلا عن أن الظروف الديموغرافية والاقتصادية فى تلك الفترة كانت اكثر تباينا عما كانت عليه فيما مضى ، ناهيك عن أن الدولة حرصت فى عقد الخمسينيات على تطبيق تلك البرامج والخطط التى وضعتها نصب عينيها والتى كانت ترمى الى عدم تمركز السكان فى منطقة بعينها .

وانتهجت الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٥٢ سياسية توطين المهاجرين فى مدن التنمية الواقعة فى الضواحى، ومن هنا فقد تم توطين حوالى ٤٦٪ من مهاجرى شمال افريقيا الذين تدفقوا على اسرائيل خلال أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٩ فى هذه المدن . وأشار الباحثان فى دراستهما الى أن مواليد أوروبا ، تميزوا ولأسباب لم تدرس بعد ، بقدرة مذهلة على التنقل من مكان الى آخر مقارنة بالمهاجرين الذين من مواليد شمال افريقيا ، ومن هنا فقد استقر معظم المهاجرين الذين من مواليد أوروبا فى المنطقة الوسطى بإسرائيل . وأشار الباحثان ايضا الى أن البحوث التى ستهتم بدراسة طبيعة أداء المؤسسات التى تولت مسئولية استيعاب المهاجرين ، والهيئات الاجتماعية الخاصة بالمهاجرين ، بل وبدراسة النهج الذى تم اتباعه عند توزيع الأموال التى قدمتها المانيا لاسرائيل تعويضا عما ارتكبته فى عهد النازى ضد اليهود كل ذلك سيسهم كثيرا فى التعرف على طبيعة الفروق الاجتماعية السائدة بين اليهود الاشكناز والشرقيين .

وقد استشهد الباحثان فى سياق دراستهما ببحث آخر كان قد كشف ان المهاجرين اليهود الذين قدموا من رومانيا فى عقد الخمسينيات نعموا اكثر من يهود المغرب الذين أقاموا آنذاك فى الخيام بحق اختيار الاماكن التى يفضلون الاقامة فيها . وتوضح هذه الشهادات ان الحكومة لعبت دورا رئيسيا فى خلق فروق بين اليهود الاشكناز والشرقيين فى مجال الاسكان . ويجب ألا يفوتنا هنا الاشارة الى أن القرارات التى اتخذتها الحكومة بشأن التقليل من مساحات الأراضى المخصصة للبناء ، وإقدامها على سن قانون "حماية المالك" الذى قلل من عدد الشقق المعروضة للايجار ، فضلا عن توفيرها لقروض عقارية مناسبة اسهمت فى ارتفاع اسعار الوحدات السكنية ، الأمر الذى أدى الى خلق ظروف ساعدت على اتساع الهوة بين الاشكناز والشرقيين فى مجال الإسكان . ومن الواضح بالطبع أنه كان لهذه العوامل تأثير على فرص تملك المرء للوحدات السكنية.

وقد وجد الباحثان على ضوء معطيات الجهاز المركزى للاحصاء ان فرص المقيمين فى مدن التنمية فى تملك وحدة سكنية تمثل ٧٠٪ من فرص تملك ذات الوحدة فى أوساط من يقيمون فى وسط اسرائيل . وقد كانت فرص المهاجرين الذين قدموا الى اسرائيل خلال اعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ فى تملك شقة أدنى بنسبة ٢٠٪ من نظيرتها فى اوساط المهاجرين الذين قدموا خلال أعوام ١٩٤٧ - ١٩٥٢ . أما المهاجرون الذين قدموا خلال أعوام ١٩٦١ - ١٩٧٠ . فقد كانت فرصهم فى تملك وحدة سكنية أدنى بنسبة ٤٠٪ من الفرص التى توافرت لدى المهاجرين الذين قدموا فى إطار موجة "الهجرة الجماعية".

وتؤكد نتائج البحث أنه من الضرورى التمييز بين مواليد شمال افريقيا وبين مواليد آسيا ، حيث إنه بالرغم من وجود العديد من أوجه التشابه فيما بينهم على أصعدة الثقافة ، ومتوسط الدخول إلا أن عدد ملاك الوحدات السكنية فى أوساط مهاجرى آسيا يكاد يكون قريبا من نظيره فى أوساط أوروبا. ويرى الباحثان أن أسباب هذه الظاهرة تكمن فى أن يهود آسيا هاجروا الى اسرائيل فى ذات الفترة التى هاجر فيها اليهود الاشكناز مما أسهم فى التقليل من هوة الفجوة فيما بينهما .

ولا يبشر هذا البحث بأن الفجوات السائدة فى المجال الاجتماعى بين اليهود الشرقيين والاشكناز آخذة فى الاندثار، فقد أشار الباحثان الى أنه من شأن الارتفاع المستمر فى أسعار الوحدات السكنية أن يؤدى الى ازدياد ملاك الشقق الاشكناز ثراءً ، الأمر الذى سيزيد من حدة الهوة الاقتصادية بين اليهود الاشكناز والشرقيين . وإذا افترضنا فى هذا المجال اندثار الهوة السائدة بين الطرفين فى مجالات التعليم والعمل والدخل فسيكون للهوة السائدة فى مجال امتلاك الشقق تأثير على الأجيال القادمة ، ولاشك فى أنه من شأن توريث الوحدات السكنية الاسهام فى تزايد حدة الفروق الاجتماعية .

هل ستختفى الفجوة الطائفية فى عام ٢٠١٢ ؟

هآرتس ٢٤ / ١ / ١٩٩٩
بقلم أورى كشتى

ذكر الدكتور "ميخا رازئيل" فى تلك الدراسة التى نشرها خلال العام الماضى فى مجلة "مجاموت" أنه من الصعوبة بمكان أن يطرح المرء رؤى قاطعة حاسمة عند تناوله للقضايا ، وأن هذه الصعوبة تزداد إحكاما وتعقيدا عند قوله أن الفجوات الطائفية السائدة بين التلاميذ الاشكناز وإخوانهم من اليهود الشرقيين ستندثر فى غضون خمسة عشر عاما ، وقد تعرض ما قاله د . "رازئيل " الى انتقادات بالغة الحدة ، تلك الانتقادات التى وجدت صدى لها فى العدد الأخير من مجلة "مجاموت" الذى صدر عن معهد "سالير" . وكما يبدو فمازال الجدل المثار بشأن القضية الطائفية قائما .

وكان د . "رازئيل" قد زعم فى دراسته ان الفجوة الطائفية فى مجال التعليم آخذة فى التضاؤل بمعدل سنوى يقدر بـ ٢٪ ، ويرى "رازئيل" أنه اذا دام الوضع على ماهو عليه فسيتم القضاء على الفجوة الطائفية كلية فى غضون خمسة عشر عاما أى فى عام ٢٠١٢ . ويبرهن الباحث صحة موقفه بقوله أن ٩٠٪ من التلاميذ الاشكناز والشرقيين متساوون فى منجزاتهم التعليمية . ومن المعروف ان د . "رازئيل" لم يتوصل الى هذه النتيجة إلا على ضوء تقييمه لسبعة عشر بحثا كان قد تم اعدادها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢ ، تلك البحوث التى رصدت الفروق السائدة فى المجال الدراسى بين التلاميذ الاشكناز والشرقيين.

وقد أثارت تلك الرؤى التى طرحها د . "رازئيل" ردود أفعال بالغة الحدة ، فقد اجمع عدد كبير من الباحثين مثل د . "يوسف دهان" الاستاذ بالجامعة المفتوحة ، ود . "يوسف يوناة" الاستاذ بجامعة بئر سبع، وكل من د . اسحاق سبورتا" و"يهودا سنهاف" الاستاذان بجامعة تل أبيب أن البحث الذى اعده د . "رازئيل" اعتمد على معايير واهية وأن بحثه تشوبه اخطاء منهجية جسيمة يأتى فى مقدمتها عدم متابعته لأحدث التقارير الهامة فى هذا المجال وفى اكتفائه بطرح ادعاءات سطحية ، ومقولات لا تخلو من التعميم . وقد تجلت هذه العيوب فى كافة أوجه البحث.

وقد وجه الباحثون الذين سبقت الاشارة اليهم انتقادات حادة لذلك الزعم الذى طرحه "رازئيل" والذى مفاده ان الفجوات الطائفية السائدة فى مجال التعليم آخذة فى التضاؤل بمعدل سنوى يقدر بـ ٢٪ ، ويرى هؤلاء الباحثون "أنه لو تم اتباع نهج آخر فى تقسيم هذه الفترة الزمنية التى يغطيها البحث فإننا سنتوصل الى نتائج مختلفة ، وأن رازئيل يدمج بين معايير ومعطيات متباينة، الامر الذى يشكل انتهاكا صارخا للفرضيات التى من الممكن ان يقوم عليها أى تحليل". وكان من بين الانتقادات التى وجهت الى بحثه ايضا انه كان يعمد الى أخذ متوسط درجات الاختبارات المختلفة مثل اختبارى المعلومات وفهم النصوص ، فجاء فى ذلك المقال الذى تضمن الانتقادات" من الوارد ان نفترض فى هذا المقام انه توجد ثمة خصوصية فى هذه الفروق".

ورأى هؤلاء الباحثون أن أى تحليل حقيقى يستلزم أخذ عينات من جماعات متشابهة فيما بينها ، وإلا فليس هناك أى دليل على الفجوات الطائفية . وكان من بين النقاط التى أكد عليه الباحثون أن عوامل التأثير قد تتمثل فى السن ، ومحل الإقامة ، والمدرسة . وقد أجمع من وجهوا الانتقادات على أن رازئيل ارتكب خطأ جسيما حينما لم يوضح مدى التجانس السائد بين مجموع التلاميذ الشرقيين الذين شملتهم دراسته .

وفيما يتعلق بالبحوث التى اعتمد عليها "رازئيل" فى دراسته الخاصة باندثار الفجوة الطائفية بين التلاميذ الاشكناز والشرقيين فإنها تتطرق الى مرحلة التعليم الابتدائى ، ومع هذا فلم تحل هذه الحقيقة دون إقدام "رازئيل" على قول ان الفجوة الطائفية اندثرت كلية فى مجال التعليم ، وأن الفجوة الطائفية لم تعد ذات أية دلالة.

ورأى منتقدو"رازئيل" أن رؤية الباحث تتسم بكونها رؤية محدودة للغاية إن لم تكن مفجعة ، خاصة ان مفهوم الفجوة الطائفية يعد مفهوما اجتماعيا تنطوى فى اطاره أبعاد عديدة تتعلق بالأيديولوجية، والسياسة والاقتصاد وسوق العمل، والثقافة والأدب والسينما وغيرها من المجالات، وأضاف هؤلاء الباحثون "لقد تسرع رازئيل فى استنتاجاته الخاصة باندثار الفجوة الطائفية فى مجال التعليم ، خاصة انه اكتفى فى دراسته بالمقارنة بين المستوى الدراسى للتلاميذ الاشكناز والسفارديم فى المدارس الثانوية . وهل يعقل أن يستدل المرء على القضاء على العنصرية فى الولايات المتحدة الامريكية من حقيقة تواجد عدد كبير من الفنانين الزنوج فى مجال الغناء . إن رازئيل لم يتحل بالحذر عند تحليله للمعطيات ، وقد كان من الأحرى ان يحذر القراء من مغبة التعميمات.

وعند وضع المبررات الإحصائية المعقدة جانبا نجد أن "رازئيل" استدل على مصداقية تصوراته من حقيقة أن السياسة التى تنتهجها وزارة التعليم الاسرائيلية اصبحت لا تهتم بالقضاء على الفجوات الطائفية قدر اهتمامها بتمكين الطلاب المتدنين دراسيا من أن يلحقوا بركب الطلاب الذين يتمتعون بمستوى دراسى متوسط . ومع هذا فلم تلق هذه الروية قبول الباحثين سالفى الذكر اذ وصفوها بأنها تعد رؤية ساذجة، وعلقوا عليهم بقولهم "من الواضح أن فكر رازئيل يتسم بالاضطراب، بل إنه لا يفرق بين العلة والمعلول، فبدلا من الوقوف على الأسباب التى دعت وزارة التعليم للتخلى عن سياسة القضاء على الفروق الطائفية فإنه يكتفى بتأمل البرامج التعليمية التى تقرها وزارة التعليم ، وبالتعرف على ميزانياتها . ومن الواضح أن رازئيل يرى أن وزارة التعليم

فوق الشبهات ، وأن نهجها فى العمل يقوم على معرفة كاملة بالحقائق ، وأنها ترصد الميزانيات على ضوء ما يتوافر لديها من معايير تتسم بالجدية والموضوعية ، وأن تلك المعايير لا تخضع لأية مؤثرات سياسية أو ايديولوجية وأنها تهتم بمجمل الاطفال دون النظر الى أية فروق حزبية أو طائفية أو قومية.
وكتب الباحثون فى اطار انتقاداتهم انه من شأن هذا المنطق ان يقود المرء الى استنتاجات غريبة بشأن كل ما يتعلق بوجود فجوات دراسية بين التلاميذ البدو وبين التلاميذ اليهود . وعند تبنى المرء لهذا النهج يتبين له أن المنجزات الدراسية للتلاميذ البدو لا تقل عن نظيراتها لدى التلاميذ اليهود ، وأن البدو لم يتعرضوا الى أى نوع من الظلم أو الاضطهاد ، وأن اسباب تخصيص المزيد من الموارد للتلاميذ اليهود تكمن فى أن منجزاتهم الدراسية أدنى من منجزات البدو".
وانتقد هؤلاء الباحثون ايضا ذلك التفسير الاجتماعى الذى طرحه رازنيل فى سياق حديثه عن اندثار الفجوة الطائفية ، فكان رازنيل قد ذكر فى دراسته "إن الآباء الذين وصلوا الى مستوى رفيع من التعليم أو الذين يشغلون مناصب رفيعة يكرسون وقتا محدودا لأطفالهم ، وفى المقابل فإنه من الوارد أن يخصص الآباء الذين لا يتمتعون بذات المزايا مزيدا من الوقت لأبنائهم . ولم تحظ هذه الرؤية إلا بانتقادات حادة، فذكر أصحاب الانتقادات" إن رازنيل يرى أن ابناء العاطلين عن العمل وذوى الاجور المنخفضة ينعمون بأوقات الفراغ الخاصة بآبائهم ، ومن ثم فإنهم يتفوقون مع مضى الوقت على اولئك التلاميذ الذين ينتمون الى الطبقات الثرية ماديا وفكريا . ووفقا لهذا المنطق فمن الأحرى ان تولى الدولة مزيدا من الاهتمام لاطفال اساتذة الجامعة لتعويضهم عما يتعرضون له من ظلم واضطهاد".
ولم تثر هذه الانتقادات غضب رازنيل ، فنشر تعقيبا جاء فيه "إن النهج الذى اتبعته فى دراستى نهج صائب ، ونظرا لأن الدراسة اهتمت بالتعرف على الفجوات الطائفية السائدة فى مجال المنجزات على نحو عام ،فمن الضرورى ان تتجاهل بعض الفروق الأخرى". وقد رفض رازنيل التسليم بما قاله المنتقدون بشأن أن السياسة التى تنتهجها وزارة التعليم لا تعد مؤشرا على اندثار الفجوات الطائفية ، وزعم ان آراء التى أدلى بها قد أخرجت من سياقها الطبيعى، وأن كل ما كان يصبو اليه فى دراسته لم يتعد حدود إظهار ان هذه الفجوات لم تصبح بمثابة القضية العامة التى تؤرق مضاجع البعض.
وقد طرح رازنيل فى مقاله بعض التكهنات الجديدة ، فقد ذكر وعلى ضوء معطيات الجهاز المركزى للاحصاء ، فإن الفجوات السائدة بين الاشكناز والشرقيين ممن ينتمون الى الجيل الثانى (أى الذين ولد آباؤهم فى اوروبا وأمريكا أو آسيا وأفريقيا) ستندثر فى غضون ستة وثلاثين عاما ، أى فى عام ٢٠٣٧ .

أمن مع طوق أمنى

هاتسوفيه ١ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم موشيه ايشون

فى نهاية الأمر تم تشكيل مجلس الأمن القومى ، وقد سبق ولادة هذا المجلس آلام مخاض شديدة . ولم يكن من السهل الحصول على موافقة وزراء الدفاع ، وربما يكون قد ساورهم خوف من أن يتحول هذا المجلس الى مؤسسة ، الأمر الذى يؤدى الى تقليص صلاحياتهم . وفى واقع الأمر لم يكن هناك فرق بين الوزراء الذين ينتمون الى المعسكر القومى وأولئك الذين ينتمون الى معسكر اليسار ، حيث أن هؤلاء وأولئك أعربوا عن تحفظهم من فكرة إقامة مجلس للأمن القومى . واعتراضهم هو الذى تسبب فى تأجيل إقامة المجلس على الرغم من وجود لجنتين رسميتين - الأولى درست أداء جهاز الدفاع فى حرب عيد الغفران والأخرى كلفت بدراسة بعض الأمور التى وقعت إبان حرب سلام الجليل - قد أوصتا بإقامة هذا المجلس . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن وزير الدفاع اسحاق موردخاى الذى أقيل - لم يكن على استعداد للموافقة على إقامة مجلس الأمن القومى، حيث أكد أن مثل هذا المجلس سوف يؤثر على الأداء السليم لجهاز الدفاع .
وعند تعيين موشيه ارينز فى منصب وزير الدفاع - وجد رئيس الوزراء أن هذا هو الوقت المناسب لتطبيق وتنفيذ التوصيات بشأن إقامة مجلس الأمن القومى . ووضع على رأس هذا المجلس دافيد عفرى قائد سلاح الطيران، ومؤخرا المستشار الخاص لشئون الأمن. وحتى الذين يتحفظون من وجود مجلس لشئون الأمن يعترفون بأن دافيد عفرى هو الرجل المناسب لشغل هذا المنصب .
وفى هذه المرحلة - نحن بصدد إقامة البنية الأساسية فحسب - ومن السابق لأوانه أن نتطرق الى الدور الذى سيلقى على عاتق هذا المجلس. ويجب أن نعرف أن دافيد عفرى سوف يجد صعوبة فى هذه المرحلة لعرض خطة عمل مفصلة. ولم يبق إذن إلا أن نقدم له الدعم على أمل أن ينجح فى إقامة هذه المؤسسة بصورة مناسبة، وبحيث لا يصيب أولئك الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة بخيبة الأمل . وهذه المرة ، ليس رئيس الوزراء فقط هو الذى يقف الى جانبه ولكن أيضا وزير الدفاع الذى يؤيد إقامة مجلس الأمن القومى .
ومن بين الأسئلة التى طرحت : ماهى الصلاحيات التى ستمنح لهذا المجلس ؟ وهل هى صلاحيات استشارية فحسب ؟ أم صلاحيات عملية أيضا ؟ وحتى الآن لا توجد ردود قاطعة على هذه الاسئلة . وهناك من يميل الى الحد من صلاحيات المجلس وتصويره على أنه مجلس استشارى فحسب منذ البداية. بينما يدعى الآخرون أن الاستشارات التى سيقدمها المجلس ستكون

فعالة وعملية بما يترتب على ذلك من آثار .
وفي حقيقة الأمر ليس من السهل تحديد صلاحيات مجلس الأمن القومي، خاصة ونحن بصدد "مؤسسة جديدة" لم نعرف مثيل لها منذ خمسين عاما ومنذ إقامة دولة إسرائيل .
والاكثر من ذلك ليس هناك نمط واحد لأداء المجالس من هذا النوع في الساحة الدولية . ففي الدول التي يوجد فيها مجالس من هذا القبيل نجد أن أداء ودور كل مجلس يختلف عن الآخر. ففي بعض الدول نجد أن هذه المجالس ذات صلاحيات محدودة وأن دورها يقتصر على تقديم المشورة لرئيس الوزراء فحسب. وهناك دول أخرى تحظى فيها هذه المجالس بصلاحيات أوسع مثل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الامريكية وفي بعض الدول الأخرى على الساحة الدولية، ومن الصعب إذن تحديد كيفية عمل مجلس الأمن القومي حيث أنه مازال في بداية طريقه. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أساسا يجعلنا نعتقد أن النموذج الأمريكي هو الذي يجذب رئيس المجلس الجديد دافيد عفري . وعلى الرغم من أنه – حسب أسلوب ونظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر الرئيس هو آخر من يصدر القرارات وليس مطلوبا منه أن يتشاور مع أي جهة من الجهات عند إصدار القرارات ، إلا أن هناك مغزى خاصا لمستشار شئون الأمن القومي، حيث أنه ينتمي الى الطاقم الرائد في كل ما يتصل بالقضايا المتعلقة بالأمن في الساحة السياسة والدولية .
ولكننا نفترض ان نظام الحكم في إسرائيل يختلف عن نظام الحكم الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك سؤال آخر وهو : ما هي الجهة التي سيرسل لها مجلس الأمن القومي المشورة، هل الحكومة أم رئيس الحكومة؟ وبالاضافة الى ذلك ، هل لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست ستوافق على إرسال تقاريرها الى هذا المجلس ؟
وهناك سؤال آخر وهو . هل سيصدر المجلس تقديرات أمنية بصورة دورية يمكن للجماهير العريضة ان تتطلع عليها ؟
أعتقد أن الاسئلة التي طرحت سلفا وأسئلة كثيرة غيرها تتضح الآن مع تكوين مجلس الأمن القومي. وأعتقد أن رئيس المجلس دافيد عفري يسعى الى ايجاد ردود قاطعة على كل هذه الاسئلة التي طرحت مع تطبيق القرار الخاص بإقامة مجلس الأمن القومي.
وفي واقع الأمر فإن هذا التوضيح من جانب رئيس المجلس يعتبر شرطا مسبقا لأداء هذا المجلس لدوره وبخاصة في لعب الدور الذي كلف به . وكما هو معروف فإن المهمة ليست سهلة بأي حال من الأحوال . ويبدو ان الجميع يعترفون بأن المجلس سوف يقابل بصعوبات ليست قليلة في بداية طريقه . وجزء من هذه الصعوبات ينبع مما يسمى "مخاض الولادة" وجزء آخر غير متوقع مسبقا من جانب أولئك الذين لم يباركوا تشكيل المجلس وبذلوا كل ما في وسعهم من أجل منع تشكيله . هذا على الرغم من حقيقة أن هناك لجنتين رسميتين هامتين للغاية برئاسة قاضي المحكمة العليا قد أوصيتا بتشكيل المجلس وأكدتا أن احتياجات الأمن الخاصة لاسرائيل تستلزم إقامة مؤسسة من هذا النوع من أجل إضافة عين فاحصة أخرى للمصالح الأمنية لدولة إسرائيل .
واعتبارا من الآن يمكن أن نبارك الوليد الجديد ولا يبق إلا أن نأمل في أن يكون لمجلس الأمن القومي الجديد أعين ثاقبة لأن اسرائيل ينقصها شئ من هذا القبيل .. ليس فقط منذ عشية حرب عيد الغفران ، ولكن قبل ذلك بكثير . ونود أن نذكر ان عملية سلام الجليل قد تحولت بمرور الوقت الى حرب مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات على الحدود الشمالية لدولة اسرائيل، وربما لو كان مجلس الأمن القومي قائما قبل ذلك لما حدث ما حدث .
والآن يعترف الجميع بأن إسرائيل في حاجة الى الأمن مع وجود طوق أمني.

"مجلس الأمن القومي" : كيف سيقدم عفرى العون لنتنياهو ؟

هآرتس ٣١ / ١ / ١٩٩٩
بقلم :أمنون بارزيلاى

(إن الظروف ليست مواتية بالنسبة لي) صرح بذلك اللواء احتياط دافيد عفري ، عندما سئل عن تعيينه مستشارا للأمن القومي لرئيس الوزراء.
إنه يدرك أن توقيت التعيين – قبل الانتخابات بأربعة شهور – يعتبر مشكلة . كذلك بسبب المزاعم بأنه بموافقته على ترأس طاقم تشكيل مجلس الامن القومي قد أصبح شريكا في لعبة سياسية، وبخاصة لأنه لا يبدو أن الجدول الزمني السياسي المضغوط حتى الانتخابات سوف يتيح وقتا كافيا لتشكيل مثل هذا المجلس .
يقول عفري (حتى يؤدي مجلس الأمن القومي عمله ، يجب وضع لوائح واضحة) والقانون لا يحدد وضع مستشار الأمن القومي . فرئيسا الموساد وجهاز الأمن العام وكذلك المخابرات العسكرية غير مطالبين بأن يقدموا له تقارير ، وطبقا لعلاقات القوى في الكنيست لا توجد فرصة لتعديل القانون حتى تنتهي الانتخابات . إذن كل شئ يتعلق بمسألة هل وزير الدفاع موشى ارينز ووزير الخارجية ايريل شارون يريدان معاونة رئيس الوزراء . إن عفري على قناعة بأن مثل هذا المجلس مطلوب ، ولكن ليس هناك تأكيد بأنه

يمكن تشكيل هذا المجلس بعد الانتخابات . يبدو أن طاقم التشكيل سيكون صغيرا ، وطبقا لما ظهر في اليومين الأخيرين ، فسوف يضم هذا الفريق أتباع نتنياهو ومسئولي وزارة الدفاع الذين يرأسهم عفرى . من جانب نتنياهو فإن المرشحين هم مستشاره السياسى ، د . عوزى اراد ، وسكرتيره العسكري العميد د . شمعون شابيرا . وكان اراد قد شكل فريقا اهتم بعلاقات روسيا وإيران وفريقا للمسألة العراقية ، لينضما الى المجلس ويقوم شابيرا بالتنسيق بين رئيس الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية ، بما في ذلك الموساد وجهاز الأمن العام .

وسيحضر عفرى معه مساعده ، شماى ربورت ، وقد طلب ان يضم ايضا رئيس فرع الرقابة على السلاح بوزارة الدفاع ، البروفيسور ايلى لويتا . وموضوع هل سيأخذ لويتا معه الى المجلس قضية الرقابة على السلاح - اى سيسحبها من ايدى وزارة الدفاع - هو موضوع حساس. كذلك يعتبر لويتا الروح الحية في ورشة تحديث النظرية الأمنية ، والتى يرأسها دافيد عفرى أيضا .سيضطر نتنياهو وإيرنز أن يتفقا فيما بينهما ، هل من الضرورى فى تلك المرحلة من أعمال الورشة تعيين رئيس جديد للجنة .

لو قررا أنه ليس ضروريا ، فإن تحديث النظرية الأمنية سوف يحول أيضا الى مسئولية مستشار الأمن القومى . وفى مرحلة متأخرة أكثر سيتم ايضا ضم اللواء احتياط مائير دجان ، ومعه وحدة مكافحة الارهاب الى مجلس الأمن القومى.

فى الشهر الأول سوف يتم بلورة الهيكل التنظيمى وأساليب عمل مجلس الأمن القومى ، وبعد أن تنتهى عملية التشكيل سيتحول فريق عفرى الصغير الى مجلس . ربما هذا هو الدرس الرئيسى من التجربة السابقة وغير الناجحة لنتنياهو وعفرى . منذ عامين ونصف لانشاء مثل هذه الهيئة كانت الخطة التى عرضها عفرى على نتنياهو فى صيف ١٩٩٦ مظهرية، والشكل المقترح حاليا يقوم علي التكامل بين الوزارات الحكومية ، فسوف يعمل عفرى ورجاله عن طريق هيئات وزارية ، أما المجلس فسيكون مضغوطا .

أيضا فى عام ١٩٩٦ قام نتنياهو بتعيين عفرى مستشارا للأمن القومي فى فترة معقدة . لقد حاول آنذاك أن يخلق حقيقة تامة وهى أن هذا المنصب قد عرض على عفرى ، وكان وقتها مديرا عاما لوزارة الدفاع قبل ان يتولى اسحاق موردخاى منصبه كوزير للدفاع ، وطلب عفرى من رئيس الموساد ، دانى ياتوم ، أن يسمح لرئيس فرع الابحاث ، الدكتور عوزى أراد ، أن يعاونه فى بلورة البرامج .

وقد ذهل موردخاى من عمق اقتطاع صلاحيات وزارته ووضع نهاية لهذه الخطة . بعد ذلك قام بتسريح عفرى - بناء على طلبه - من منصب مدير عام الوزارة وعينه كمساعده الأول، وهكذا دارت اليه العجلة. فقد تم إنشاء مجلس للأمن القومى برئاسة عفرى تحت الرعاية الفعلية لوزارة الدفاع.

وقد حظى عفرى بوضعه المتميز فى أعقاب مؤتمر مدريد .

فقد قرر رئيس الوزراء اسحاق شامير ووزير الدفاع موشى ارينز تعيين مدير عام وزارة الدفاع عفرى رئيسا للجنة الرقابة على السلاح ، وهى أهم لجنة فى اللجان الخمس التى شكلت فى إطار المحادثات متعددة الأطراف . هذه اللجنة التى تتناول المعاهدات الدولية ، والنزاعات الاقليمية ، والقضايا المرتبطة بالأسلحة النووية والصواريخ أرض - أرض ، تعتبر من أسس مجلس الأمن القومى . وقد حظى عفرى بوضعه الخاص فى نفس وقت تعديل قانون تأسيس الحكومة وتشكيل لجنة وزارية للأمن القومى عام ١٩٩١.

وقد حددت إحدى الفقرات التى تم تعديلها أنه (سيكون للحكومة فريق يشكله ويستخدمه رئيس الوزراء، للمشورة الفنية الدائمة فى مجالات الأمن القومى).

وكان شامير قد شكل فريق الأمن القومي برئاسة الدكتور اسحاق رافيد من هيئة تطوير الاسلحة (رفائيل) . بعد ذلك قام اسحاق رابين بتعيين حاييم إسا . وقد قام رافيد وإسا بعمل أبحاث ووضع أوراق موقف ، إلا أن الاثنين كانا فى نهاية الأمر بلا أى نفوذ. وقد ترك إسا المنصب عام ١٩٩٤ ، ومن وقتها لم يتم تعيين اى شخص آخر بدلا منه .

يقول عفرى (لقد اعترف رابين بأهمية هيئة للأمن القومى ، ولكن لم يكن فى حاجة لمستشار للأمن القومى لسبب واحد - وهو أن رابين نفسه كان مستشار الأمن القومى). فى عهد رابين كرئيس للوزراء ، فى السنوات ٩٢ - ١٩٩٥ ، اتسع نفوذ عفرى فى كل ما يتعلق بعملية السلام . وقد أراد رابين أن يسد الطريق على وزير الخارجية شيمون بيريز ، فقام بتوسيع مجالات نشاط عفرى . مع تقدم عملية السلام ، وخاصة بعد اتفاقيات اوسلو وتوقيع اتفاقية السلام مع الاردن ، سيطر عفرى بالفعل على علاقات اسرائيل الاستراتيجية .

يريد بنيامين نتنياهو أن يعرض فى الشهور القادمة انجازات فى مجال التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتفنيد زعم ايهود باراك بأنه فى عهده أضيرت العلاقات مع الولايات المتحدة . لذلك فهو فى حاجة الى عفرى، ذو العلاقات والوضع الخاص داخل المؤسسة العسكرية فى إسرائيل وكذلك لدى الادارة الامريكية .

وسوف يعمل عفرى من مكتب رئيس الوزراء ، وليس من وزارة الدفاع ، وسوف يسلط الأضواء على نتنياهو ، ويصور هذا الانجاز على أنه إنجازه هو .

فى الاسبوع القادم سيزور عفرى واشنطن فى أول مهمة له كمستشار للأمن القومى لرئيس الوزراء . سيرأس عفرى وفدا اسرائيليا يبحث قضيتين : زيادة القدرة الدفاعية والردع لدى إسرائيل فى مواجهة أخطار الاسلحة غير التقليدية وصواريخ أرض - أرض ، وإعادة ترتيب الأطر التى سادت حتى الآن ، فى إطار العلاقات الأمنية بين اسرائيل والولايات المتحدة .

وقد وزع مكتب رئيس الوزراء فى المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه عن تعيين عفرى مذكرة التفاهم الاستراتيجى التى وقع عليها الرئيس الامريكى كلينتون ورئيس الوزراء

٤ إسرائيل / تركيا

خبراء اسرائيليون ساعدوا تركيا في مكافحة المتمردين الأكراد

هآرتس
١٧ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : يوسى ملمان

اتهم متحدثون اكراد ، اسرائيل بمساعدة تركيا فى عملية نقل زعيم المنظمة الكردية ، عبد الله اوجلان ، من كينيا الى تركيا. اتخذت اسرائيل قرارا بوضع مندوبياتها فى العالم فى حالة تأهب ، وذلك بعد أن تم التشاور ما بين المؤسسة العسكرية وأعلى المسئولين بما فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو .

وقد نفى رئيس الوزراء والمتحدث باسم وزارة الخارجية مزاعم المتحدثين الاكراد والأنباء التى ترددت أمس ، وأكدوا انه لم يكن لاسرائيل اى دور فى القضية . وقد ظهرت هذه الاتهامات ضد اسرائيل نظرا للتعاون الأمنى والاستخبارى الوثيق بين اسرائيل وتركيا وبين اسرائيل وكينيا . طبقا لهذه الانباء، فقد ساعدت اجهزة المخابرات الاسرائيلية فى تعقب تحركات اوجلان فى الشهور الاخيرة ، منذ ان طلب حق اللجوء السياسى فى ايطاليا ثم استبعد منها.

تقول هذه الأنباء ، ان اجهزة المخابرات الاسرائيلية قد استخدمت الاجهزة الالكترونية فى التقاط المحادثات وتعقب مسار الطائرات التى استقلها فى تلك الفترة ، فى محاولة العثور على دولة تمنحه حق اللجوء السياسى . وكانت المعلومات المتجمعة تبلغ الى المخابرات التركية.

كذلك تناقلت اجهزة الاعلام الدولية تكهنات بأن المخابرات الاسرائيلية ، التى على علاقة وثيقة جدا مع ادارة الرئيس الكينى اراب موى، قد نصحت كينيا بتسليم الزعيم الكردى للاتراك .

وتقول مصادر اجنبية ، ان هذا التعاون الوثيق بين الموساد وبين جهاز المخابرات الوطنى التركى يرجع الى اربعين عاما مضت ، منذ الخمسينات . وتضيف هذه المصادر ، ان جهازى المخابرات وقعا على اتفاق انضم اليه ايضا جهاز السافاك - الايرانى - فى عهد حكم الشاه . فى اطار هذا الاتفاق كان قادة

جهازى الموساد والأمن العام يلتقون عدة مرات سنويا مع نظراء اتراك وإيرانيين وتبادلوا المعلومات وتقديرات الوضع حول ما يحدث فى الشرق الاوسط.

فى اطار هذا الاتفاق قام خبراء الموساد وجهاز الامن العام بتقديم العون للمخابرات التركية وتدريب افراده على اساليب التحقيق ، وزودتها بأجهزة التنصت وغيرها. بعد سقوط الشاة عام ١٩٧٩ الغى هذا الاتفاق ، ولكن بعد عدة سنوات من التدهور فى علاقات الدولتين ، تم استئناف التعاون الاستخبارى بين اسرائيل وتركيا . وقد تركز هذا التعاون فى السنوات الاخيرة على لقاءات سنوية بين كبار مسئولى اجهزة المخابرات فى الدولتين ، وقام خبراء اسرائيليين فى مجال مكافحة الارهاب بدعم الصراع التركى ضد عناصر حزب العمال الكردستانى . وقد قامت تركيا بتبنى اساليب الأمن الجارى المعمول بها على حدود اسرائيل، مثل الاسلاك الشائكة وأجهزة الاستشعار ودوريات مسلحة وألغام وغيرها، وذلك على حدود تركيا مع العراق وسوريا والمناطق الواقعة داخل اراضيها ولكنها =تحت سيطرة حزب العمال الكردستانى .

وتقول مصادر اجنبية ، ان الموساد والمخابرات العسكرية الاسرائيلية قدما المساعدة فى جمع معلومات من انحاء العالم عن المنظمات الكردية، وقدموها الى المخابرات التركية . ومن بين مظاهر هذا التعاون الوثيق - حسبما ذكرت مصادر اجنبية - انه توجد بعثة كبيرة من الموساد فى تركيا. فى المقابل تلقت اسرائيل مساعدة من تركيا فى صورة متابعة ما يحدث فى سوريا.

وطبقا لنفس هذه المصادر ، تسمح تركيا لاسرائيل ، بإنشاء محطات تنصت فى اراضيها من أجل التقاط الاشارات السورية ، وتسمح لطائرات سلاح الطيران الاسرائيلى بالتدريب فى اراضيها والقيام بطلعات استطلاع وتصوير فى اتجاه الاراضى السورية .

كذلك لدى الموساد بعثة هامة فى نيروبى - عاصمة كينيا - والتى تعتبر محطة اقليمية لكافة انشطة الموساد فى القرن الافريقى . وقد زعمت مصادر اجنبية ان ادارة الرئيس دانيال اراب موى تحصل على النصح الدائم من مندوب الموساد فى كل ما يتعلق بالتصدى لأنشطة المنظمات الاسلامية ، بتحفيز من السودان وإيران .

لقد اتاح التعاون الاسرائيلى الكينى فى الماضى للموساد تنفيذ عملية انقاذ الرهائن فى عنتيبى بأوغندا، فى يوليو ١٩٧٦ . فقد تسلل عملاء اسرائيليون ومنهم افراد من القوات الخاصة ، من كينيا الى اوغندا للقيام بأعمال استطلاع ومراقبة وجمع المعلومات . كذلك سمحت كينيا للطائرات الحربية الاسرائيلية - التى كانت فى طريقها لاسرائيل بعد انتهاء العملية - بالهبوط فى نيروبى للتزود بالوقود. وانتقاما من هذا التعاون قام فيما بعد عملاء الرئيس الاوغندى - عيدى امين - بوضع قنبلة فى طائرة بروس ماكينزى ، المستشار الخاص للرئيس الكينى آنذاك جومو كنياتا ، الذى كان يعتبر رجل الاتصال الكينى بالموساد .

رغم تعاون اسرائيل الوثيق مع الدولتين المتورطين فى قضية اوجلان ، فإنه من مصلحتها الواضحة عدم الدخول فى نزاع مع الاكراد .

(لماذا نفتح جبهة جديدة؟) . جاء هذا على لسان مسئولين كبار سابقين فى أجهزة المخابرات الاسرائيلية ، فى محاولة لتفسير الاعلان الرسمى بأن اسرائيل غير متورطة فى القضية . وقالوا (كان فى مقدور المخابرات التركية ان تقوم بالعمل بدون مساعدة اسرائيل).

٤ إسرائيل / آسيا

هآرتس ـ الملحق الاسبوعى
٢/٥
تحقيق صحفى بقلم
أمنون بارزيلاى

قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين

إختراق سور الصين

قبل عشرين عاماً، فى ٢٢ فبراير ١٩٧٩، وفى الساعة الثامنة صباحا سُحبت طائرة بوينج ٧٠٧ غير محددة الهوية من مسار جانبى فى مطار بن جوريون، وفى غضون عدة دقائق حلقت فى السماء. ولم يمر الإسرائيليون الثلاثون الذين حملتهم الطائرة بإجراءات التفتيش المعتادة. لقد كان مطلوباً أن تظل هويتهم القومية سرية: فقد جرى استبعاد كل ما يشير إلى إسرائيل، كما مُنعوا من الافصاح للمقربين منهم ولأسرهم عن هدف رحلتهم.

وطارت الطائرة باتجاه الشرق. كانت تلك هى طائرة مدراء رجل الأعمال شاؤل آيزنبرج. وكان المسافرون على متنها أعضاء وفد وزارة الدفاع وكان الهدف المأمول من هذه الرحلة هو الصين الشعبية.

وفى ساعة متأخرة من الليل أقلعت الطائرة من المطار الترانزيت الذى سبق تحديده، ومن ثم وصلت إلى بكين. لكن عملية الهبوط فى المطار العسكرى بضواحى العاصمة توقفت. فقد أورد برج المراقبة ظروفاً جوية صعبة وصلت فيها درجة الحرارة على الأرض ١٧ درجة تحت الصفر، وأدى الجليد الذى غطى المسار إلى صعوبة اتمام عملية الهبوط. وعلى مدى ساعة كاملة حلقت الطائرة فوق المطار حتى تتلقى إذناً بالهبوط.

وكانت مجموعة من الصينيين تنتظر عند عجلات الطائرة. صعد أحدهم وقدَّم نفسه كمندوب إحدى شركات التصدير والاستيراد. وقدم آيزنبرج له رئيس الوفد جبرائيل جيدور. واستقبل الصينيون الإسرائيليين بوجوه صارمة. وباختصار صدرت التوجيهات وتم ترجمتها، إذ توجه أعضاء الوفد إلى اتوبيسين، بينما توجه رئيسا الوفدين إلى السيارتين السوداوين المنتظرتين بأحد الأجناب.

وفى غضون ساعة واحدة ابتلع الظلام قافلة السيارات. وكما خرجوا سراً من إسرائيل دخلوا إلى الصين سراً. ولم يمر أعضاء الوفد الإسرائيلى بأية وحدات تفتيش حدودية، أو جمركية، او فحص للجوازات. ونهبت القافلة الصغيرة الطريق إلى العاصمة فى سرعة بالغة، باتجاه بيت الضيافة الرسمى للحكومة الصينية. وهكذا بدأت العلاقات الدفاعية السرية بين الصين وإسرائيل.

بيجين يلقى قنبلة:

قبل ذلك بسبعة شهور، فى ١٨ مايو ١٩٧٨، زار رئيس الوزراء مناحم بيجين الصناعات الجوية فى اللد. وكان فى صحبته أيضاً وزير الدفاع عزرا فايتسمان، ونائبه مردخاى تسبورى والقادة العسكريون: العميد أفرايم بوران والعقيد إيلان تهيلا. كان ذلك بعد عام ويوم واحد من التحول السياسى الأول فى إسرائيل، وتجمعت وسائل الإعلام التى استشعرت أهمية الحدث فى مكان امتلأ عن آخره. لقد توقف ١٠,٠٠٠ من عمال الشركة وتجمعوا فى أحد المبانى للاستماع اليه، واستغل بيجين هذه الفرصة جيداً.

ومما قاله رئيس الوزراء: «إن شعوباً كثيرة، أكبر منا، لا تستطيع أن تتفاخر بما تنتجه الصناعات الجوية فى إسرائيل». قليلون فقط الذين استطاعوا الربط بين هذه الكلمات وما قيل قبل ذلك بوقت يسير فى نطاق محدود وأكثر خصوصية. ففى حجرة الطعام بمبنى الادارة التقى بيجين ورفاقه بمدير عام شركة الصناعات الجوية جبرائيل جيدور ورئيس مجلس الادارة يسرائيل سحروف. واستعرض جيدور أمام الضيوف إنجازات الشركة واختراق منتجاتها لأكثر من أربعين دولة. استمع بيجين باهتمام ثم علق قائلا: «سيد جيدور، ما قلته رائع. والنتائج التى حققتها باهرة ومؤثرة ولكن لو كنت تستطيع ادخال الصناعة الجوية إلى الصين».

واندهش أعضاء الادارة المصغرة للصناعات الجوية. فالصين تعتبر خارج الحسبان. فحكومة إسرائيل كان لديها قائمة

سوداء لدول محظور بيع اسلحة لها، وهي القائمة التى وضعتها وزارتا الخارجية والدفاع. وكان المعيار الرئيسى فى تشكيل هذه القائمة هو مدى الخطر الذى سيعود على إسرائيل نفسها من بيع السلاح والمعلومات والتكنولوجيا الاصلية. وحتى ذلك اليوم كان واضحاً للصناعات الجوية أن الصين تقع تقريباً على رأس القائمة السوداء. لقد كانت الصين صديقة للدول العربية وإحدى زعامات العالم الثالث، وكان الخطاب الرسمى فى تعريف إسرائيل أنها «الكلب النابح للامبريالية الأمريكية».

ولم تُقدم أى دولة غربية على بيع سلاح للصين. وفكرة أن تخرق إسرائيل هذا الحظر غير المكتوب، تبدو مزعجة. وكان من الصعب على مسئولى الصناعات الجوية ايضاً أن يهضموا أن تأتى الفكرة من رئيس حكومة يعتبر مناوئاً متشدداً للشيوعية. وعندئذ تدخل فى المحادثة كذلك وزير الدفاع فايتسمان، الذى عرف جيدور منذ فترة خدمته فى سلاح الجو: «جافى، انت بالطبع فخور بما فعلته فى الشركة، لكننى أوصيك بأن تُدخلنا الصين».

وطلب جيدور من بيجين وفايتسمان أن يستخدم معلومات معينة لكى يسارع بدفع الاتصالات مع الصين، وكان له غير ذلك. شرط واحد أن يكون على رأس الوفد الذى سيتوجه للصين. وصدر الاذن. عيّن جيدور نائب مدير عام الشركة للتسويق موشيه كيرت رئيساً لمشروع الصين. أما رئيس شعبة القوى البشرية فى الكتيبة الاليكترونية للشركة، يوسى كنتى، فقد تولى مسئولية التخطيط. وفى نطاق الصناعات الجوية باللد تم تخصيص مبنى خاص للمشروع، «هنجى رقم ١٥»، وأحيط بسياج من السلك، وتم تركيب أبواب جديدة به ذات مدخل يعمل بشفرات خاصة، ووضعت عليه حراسة مشددة.

اقتراح آيزينبرج:

كانت البداية قبل ذلك بخمسة شهور، فى مطلع ١٩٧٨، بادر رجل الأعمال آيزينبرج بالذهاب لمقابلة وزير الدفاع فايتسمان فى مكتبه. وقال لمضيفه: «يمكننى أن أفتح أمام وزارة الدفاع الباب إلى الصين، وإننى مستعد لوضع طائرة المدراء الخاصة بى تحت أمر إسرائيل». حدث ذلك بعد أكثر من عام على موت الزعيم الصينى ماوتسى تونج. وكانت الزعامة الجديدة برئاسة دينج سيانج بينج، أكثر برجماتية، وكانت مستعدة للحصول على استثمارات وتكنولوجيات متقدمة من انظمة حاكمة كانت تعتبر حتى ذلك الحين فى مصاف الأعداء.

كانت لآيزينبرج آنذاك علاقات اعمال متفرعة فى معظم دول شرق آسيا، ولكنه بينما كانت غالبية أعماله فى تايوان فإنه لم يهتم بالصين. وقد أسفر التقارب بين الولايات المتحدة والصين فى بداية السبعينيات، ليس فقط عن تغير الخريطة السياسية، بل أيضاً الخريطة الاقتصادية. وقبل موت ماو تعرف آيزينبرج على فرص الاستثمار الجديدة فى الصين، ولكى يتغلب على معوقات التقارب (لم تكن شركات الطيران الغربية تطير إلى الصين بعد) اشترى فى النمسا عام ١٩٧٥ - طائرة بوينج ٧٠٧. وقامت كتيبة الصيانة بالصناعات الجوية بتحويلها إلى طائرة ادارية فاخرة.

طلب فايتسمان من بيجين الاجتماع بمجلس الوزراء المصغر، الذى يضم سواهم أيضاً وزير الخارجية موشيه ديان. وجرى الاجتماع بعد عدة أيام من محادثات فايتسمان وآيزينبرج. وعرض وزير الدفاع ما قاله آيزينبرج باسم حكومة الصين، إنها مهتمة بإقامة علاقات أمنية مع إسرائيل. وكان فايتسمان متحمساً. وقد حكى لمقربيه أنه منذ الخمسينيات يتذكر ما قاله دفيد بن جوريون قبل اجتماع كبار ضباط الجيش عن أهمية قيام علاقات بين الشعبين العريقين فى التاريخ الانسانى، الشعب اليهودى والشعب الصينى، ثقافياً واقتصادياً. وبأن هذا الحلم قريب التحقق. وكان التوقيت مناسبا بالنسبة لإسرائيل. فمنذ زيارة الرئيس المصرى أنور السادات إلى إسرائيل، قبل ذلك بخمسة شهور، تحسنت صورة إسرائيل فى العالم. وعلمت إسرائيل أن الصين رحبت بالعملية السلمية، لكن حكومة إسرائيل، وخاصة وزارة الدفاع، كانت قلقة من تدهور الأوضاع فى إيران. فقد أورد السفير أورى لوفرانى تقريراً عن مرض السرطان الذى يعانيه الشاه وانعدام فعاليته. فكان التنبؤ بأن حكم الشاه على وشك الانهيار والتفتت.

فيما عدا الأثر الاستراتيجى لسقوط حكم الشاه، كان لدى وزارة الدفاع مشكلة عاجلة. فقد كانت إسرائيل وإيران على وشك التوقيع على اتفاق تعاون موسع، لتطوير انظمة تسليح كاملة للجيش الايرانى. وخططت وزارة الدفاع لاستثمار الأموال الايرانية فى تطوير منظومات اكثر تقدماً فى تسليح جيش الدفاع الإسرائيلى. وأثار عدم الاستقرار فى إيران الخوف من أن يغلق مصدر التمويل الايرانى قريباً.

إذن كان لابد من ايجاد البديل. واتفق بيجين وفايتسمان وديان فيما بينهم أن الصين، بعد رحيل ماو، يمكن أن تكون زبوناً للصناعات الأمنية الإسرائيلية. واتخذ الرجال الثلاثة قرارين: الأول هو الحفاظ على سرية العلاقات الأمنية المزمعة مع الصين، والثانى يتصل بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة التى أذابت جمود علاقاتها مع الصين، لكنها لم تعلن علاقات دبلوماسية كاملة (كان الاعلان عن علاقات دبلوماسية فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٨، عشية توجه الوفد الإسرائيلى إلى الصين) وكان تقدير مجلس الوزراء المصغر أن الولايات المتحدة لن تعارض تبادل الاتصال بين إسرائيل والصين.

آيزينبرج يطلب احتكاراً:

بعد زيارة بيجين للصناعات الجوية اتصل مدير عام الشركة جيدور بثلاثة عناصر مختلفة لها صلة بالصين. وكان أحدهم آيزينبرج هو الذى أبرم الصفقة المشتركة الأولى مع الصناعات الجوية عام ١٩٧١. وبعد نجاح هذه الصفقة اقترح آيزينبرج أن يتولى ادارة أعمال الصناعات الجوية فى منطقة شرق آسيا بفضل علاقاته الجيدة، وكان بذلك وكيل أسلحة الصناعة الجوية فى الشرق الأقصى. وفتحت علاقاته الخاصة بالفعل أمام الشركة أسواقاً جديدة، خاصة فى الفلبين وتايوان. مشكلة واحدة فقط خيمت على العلاقات التعاقدية: تصميم آيزينبرج على أن يحظى باحتكار المنطقة وطلب عمولة بنسبة

تتراوح بين ١٧٪ إلى ٢٠٪ من إجمالي المبيعات.
وقد دُهش رئيس الحكومة اتسحاق رابين الذى تولى منصبه ١٩٧٤ من النسبة التى يطلبها آيزينبرج الذى تعنت وتمسك بمطالبه المادية. ولأنه لم يكن هناك قناة اتصال أخرى مع الشرق الأقصى، اضطرت وزارة الدفاع إلى الخضوع لشروط آيزينبرج.
لقد عرف بيجين وديان أيزينبرج جيدا. فقد عرفه ديان عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع، وكان أول من وافق على شروط الصفقات التى أبرمها. كذلك عرف المليونير اليهودى الطريق إلى بيجين واستضافه أكثر من مرة فى منزله الريفى. غير أن النسبة العالية التى تمسك بها آيزينبرج أدهشتهم أيضا. ولهذه الاسباب لم يتحمس، على ما يبدو بيجين وديان لاسناد مهمة اختراق السوق الصينى لآيزينبرج. وبعد عدة أسابيع ظهر فى الصورة رجل اعمال آخر، هو يكوتال فيدرمان صاحب سلسلة فنادق دان. وقد علم فيدرمان صاحب مصنع «إل ـ أوف» لانتاج أنظمة الكتروبصرية عسكرية أن الصين مهتمة بالعلوم والتكنولوجيا العسكرية التى تطورها إسرائيل. وكان مصدر هذه المعلومات رجل الأعمال السويدى ماكس شميدت، شريكه فى إحدى المشروعات. وقد أوضح شميدت لفيدرمان أن الجيش الصينى مزود بأسلحة قديمة وأن باستطاعته أن يضعه على اتصال بأحد زعماء الصين.
وفى نهاية سبتمبر ١٩٧٨ جرت مقابلة فى فندق رويال مونسو بباريس. وخلالها قال المندوب الصينى لفيدرمان أن وزير الخارجية الامريكى الأسبق هنرى كيسنجر قال للصينيين: أنه يمكنهم الاعتماد على الإسرائيليين، حيث يصنعون أسلحة لا تقل جودة عن الأسلحة الأمريكية. وذكر المندوب الصينى لفيدرمان أن الصين مثلها مثل إسرائيل، اعداؤها فى آسيا أكثر من الأصدقاء. وفى نفس المساء شاهد فيدرمان نشرة الاخبار بالتليفزيون الفرنسى والتى أعلنت عن زيارة نائب رئيس الحكومة الصينية لفرنسا. وعندما تعرف فيدرمان على صورة الرجل أدرك أنه نفس المندوب الصينى الذى التقى به فى الفندق.
وفى أحد الأيام اتصل بن يوسف بفيدرمان وطلب منه وقف الاتصالات مع الصينيين. وذكر له أن رئيس الحكومة قال إن آيزينبرج لديه احتكار للتعامل مع الصين ولا يجب إفساده. واتصل فيدرمان مباشرة ببيجين لكنه تلقى رداً واضحاً: «إننى أقدر تماماً ما تفعله، لكن لدينا هنا شئ له خصوصيته. وأنت لا تعرف كل شئ ولا أستطيع الآن إتخاذ قرار بتغيير الوضع».
وفى هدوء ادار آيزينبرج مفاوضات شاقة مع وزارة الدفاع ليحظى بإطلاق يده واحتكار المشروع. والتزم بإيجاد علاقة مع الصينيين خلال أربعة أو خمسة شهور. وقال آيزينبرج لفايتسمان «إذا لم أنفذ ذلك اعطوا الموضوع لشخص آخر»، وكان فايتسمان متمسكاً بمنح احتكار الأمر لآيزينبرج. وفايتسمان مقتنع حتى اليوم أن آيزينبرج فقط هو الذى كان مؤهلا لاختراق الصين.

خطة أوليمبيا:

تعنتت إدارة وزارة الدفاع ضد فكرة أن يترأس الوفد الصينى جيدور مدير عام الصناعة الجوية. ونشب حول ذلك جدل كبير. وقد ذكر مدير عام الوزارة يوسف معيان، ونائبه افرهام بن يوسف أن رئاسة الوفد لابد أن تكون من نصيب ممثلى الوزارة. والسؤال هل عملية الاتصالات مع الصين ستكون بين الحكومتين أم بين المؤسسات الصناعية، كان له نصيب من النقاش فى مجلس الوزراء الأمنى المصغر. صحيح أن كل الصناعات فى الصين كانت ضمن ملكية الدولة، لكن بيجين، وفايتسمان وديان قرروا أن تكون الرحلة إلى الصين فى إطار العلاقات التصنيعية، وليس بين الحكومات. وتحدد نهائياً أن يكون جيدور رئيسا للوفد.
أطلق على مشروع الصين إسم «أوليمبيا». وشكل رئيس شعبة دعم التصدير الأمنى فى وزارة الدفاع اتسحاق شبيرا، فريقاً من كبار العاملين فى الصناعات الأمنية. وأمدهم آيزينبرج بمعلومات هائلة من خلال رحلاته المتتالية للصين وأبلغ فايتسمان وجيدور أن الصين مستعدة لشراء كل شئ.
وخلال عدة أسابيع تشكل الوفد، وشملت القائمة، بخلاف بن يوسف وشبيرا، أيضا رئيس قسم الشئون الدفاعية بوزارة الدفاع حاييم كرمان، ورئيس شعبة الاتصالات الخارجية فى الموساد، دفيد قمحى، ومجموعة كبيرة من رجال الصناعات الامنية ومن بينهم، من الصناعات الجوية جيدور (رئيس الوفد)، ونائب مدير عام شعبة البحث والتطوير، د. مائير دفير، ومدير عام شركة ألتا د. نينوليفى، ومدير هيئة تطوير الوسائل القتالية د. بن تسيون نافيه، ونائب مدير عام الصناعة العسكرية المتسقة مع الانتاج عقيد (احتياط) أهرون بيت هالحمى. وكان ضمن المسافرين أيضاً آيزينبرج وإثنان من رجاله، يوناتان زوخوفيتسكى وشالوم آرياف.
وفى وزارة الدفاع تشكل فريق دراسة لجمع وإعداد المادة المعلوماتية عن الصين. وكان على رأس هذا الفريق أستاذان من الجامعة العبرية تخصصا فى شئون الصين والشرق الأقصى هما يتسحاق شيمور ورافى يسرائيلى. وعلى مدى عدة أسابيع أعطى الاثنان كل المعلومات والتوجيهات المطلوبة لأعضاء الوفد عن الصين وزعمائها وتاريخها، وعرضا كل ما خفى واستغلق عن أهمية الزعامة الصينية التى سبق وحكمت الصين. واستقر الأمر على انضمام رافى يسرائيلى إلى الوفد كمترجم.
وكان الجميع يتحدثون عن نافذة الفرص السياسية التى انفتحت فى الصين. ودعم هذا الاحساس سلسلة الأحداث التى وقعت فى الصين بداية من عام ١٩٧٩. ففى الاول من يناير أعلنت علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين. وفى ١٦ يناير ترك الشاه إيران وبعد أسبوعين دخل الخومينى طهران. وفى ٢٩ مارس وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية السلام.

الصين فى أزمة:

فى عام ١٩٧٨ تدهورت العلاقات بين الصين وفيتنام. فقد اتهمت حكومة الصين جارتها الجنوبية بملاحقة مواطنين من أصل صينى، وكان وراء هذه الاتهامات سعى صينى للقيام بتغييرات على حدودها مع فيتنام. ونشبت بين الدولتين معارك شرسة، وكانت حالة الجيش الصينى ليست على ما يرام. وأعلن الاتحاد السوفيتى تأييده لفيتنام. وأصاب الصين بالغ القلق.
ووصلت المواجهة العسكرية بين الصين وفيتنام إلى ذروتها مع

نهاية ١٩٧٨ وبداية ١٩٧٩، إذا اكتسبت أبعاد حرب حقيقية. وقبل اسبوع من توجه الوفد الإسرائيلي للصين، أرسلت الصين مئات الآلاف من الجنود وألف طائرة إلى المعركة. وخشى الأسطول الروسى مساعدة فيتنام، التى نجحت قواتها بمفردها فى صد الجيش الصينى. وفى ٢٠ فبراير، قبل توجه الوفد الإسرائيلى بيومين إلى الصين، بدأ ١٥٠ ألف جندى صينى فى الانسحاب. وفى اليوم التالى وصلت تقارير حول استنفار عسكرى سوفيتى على طول الحدود مع الصين.

فى هذه الأثناء زار آيزينبرج الصين مرتين على الأقل، ليقف على احتياجاتها الأمنية. واتضح من المعلومات التى وصلته أن الحقيقة مذهلة. فبسبب إلغاء اتفاقية المساعدات السوفيتية عام ١٩٦٨، وانعزالها عن الدول الغربية، سقطت الصين فى انحدار عسكرى فى التجهيزات والتكنولوجيا، وبسبب المواجهة العسكرية من الجنوب والتهديد من الشمال، أصبحت الأمور الأمنية على رأس أولويات الزعامة الصينية الجديدة. وكانت أهم رسالة نقلها آيزينبرج أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى يمكنها فى ذلك الوقت أن تساعد الصين فى إعادة بناء جيشها والرد على التحدى الذى تجده فى جيش فيتنام.

لقد طورت إسرائيل أنظمة الحرب التى استهدفت كسر الشوكة العسكرية السوفيتية، وأيضاً طورت وأنتجت أنظمة تسليحية للرد على القدرة العسكرية الروسية، كما ظهر فى حرب يوم الغفران، قبل ذلك بخمسة أعوام. ليس ذلك فقط. فقد سقطت فى أيدى جيش الدفاع إبان حرب يوم الغفران أسلحة سوفيتية أحدث مما كانت مستخدمة فى الجيش الصينى. واستولى جيش الدفاع على مئات الدبابات الروسية من طُرز متقدمة آنذاك، من طراز تى ٥٥، تى ٦٢. وقد أضافت إليها إسرائيل أجهزة مراقبة النيران وأجهزة رؤية خاصة، وحسنت قدرتها وألحقتها بالخدمة فى وحداتها.

وفى أعقاب حرب يوم الغفران طورت إسرائيل أيضاً الأساليب القتالية ضد الصواريخ الأرض جو السوفيتية من نظام اس اى ٦ الأكثر تقدماً، التى تسببت فى أضرار بالغة لسلاح الجو الإسرائيلى. وفى إسرائيل أيضا جرى تطوير أجهزة قتالية اليكترونية، أجهزة رادار أرضية وأجهزة رادار محمولة على مقاتلات جوية. هذه الأنظمة الجوية التى طورتها الصناعات الأمنية كانت موجهة ضد المقاتلات السوفيتية، وهى نفس الطائرات التى كانت تهدد الصين آنذاك. هذه الطائرات التى كانت من جيل أقدم، كانت فى حوزة سلاح الجو الصينى.

لقد كانت الصين إذن فى أشد الحاجة للتكنولوجيا والعلم العسكرى الإسرائيلى. وكان هناك شعور قوى عند الوفد المزمع بأن لديهم القدرة على تقديم عرض استراتيجى حقيقى للصين، نابع من الخبرة العسكرية والفنية لإسرائيل.

نحن إسرائيليون:

جرى تسكين الوفد الإسرائيلى، كل شقة مكونة من حجرتين. وكان الشرط الأساسى للصينيين ألا يفصح أعضاء الوفد عن هويتهم الإسرائيلية وأن يبقى هذا الأمر سراً. وفى ختام جلسة قصيرة ارتسمت على وجه رجل الاتصال الصينى ملامح الجدية وقال لجيدور رئيس الوزراء: «محظور عليكم أن تذكروا أنكم إسرائيليون». اعترض جيدور وادعى أنهم ربما يتعرضون لاسئلة لا مفر منها، لكن الصينى تمسك بما قاله: «لن يسألكم أحد. يجب أن تقدموا ما وعدتم به: السلاح الروسى المتقدم والاستراتيجية».

وبعد أن استدعوا للنوم هذه الليلة، أراد جيدور أن يستشير كبار أعضاء الوفد: بن يوسف، شبيرا، قمحى وكرمون. ولخوفه من التنصت طلب محادثتهم خارج المبنى، قال لهم: «إننى أنوى أن أصعد إلى المنصة غدا وأقول إننا إسرائيليون. ما رأيكم؟» ارتبك الجميع واختاروا أن يتركوا القرار فى يد جيدور.

صفقات جيدة:

كما خرجوا سراً، عاد أعضاء الوفد سراً إلى إسرائيل، ومع عودة الوفد وفى حوزته المعلومات من مصدرها الأصلى حول الاحتياجات العسكرية للصين، رتبت وزارة الدفاع لارسال وفد ثان، خرجت بعده وفود أخرى تضم خبراء من صناعات السلاح الإسرائيلية وكبار الضباط بالجيش. كما توجه إلى الصين مدراء عموم وزارات الدفاع والمالية، يوسف معيان ويعقوف بيثمان.

وفى يناير ١٩٨٠ أعلن راديو موسكو أن إسرائيل ستساعد الصين للاسراع بتحديث جيشها. وأعربت الصين عن ثقتها التامة فيما طورته إسرائيل من معلومات وعلوم عسكرية، لكنها أرادت امتلاكها وإنتاجها بنفسها. وهكذا تعاملت مع ما حصلت عليه من الاتحاد السوفيتى. وقدمت وزارة الدفاع عرضها ببيع المعلومات ضمن بيع أنظمة التسليح التى أنتجت فى إسرائيل، واضطرت الصين للموافقة. وتم توقيع اتفاق بين الدولتين لشراء العلوم والأسلحة. وحسب تصريحات غربية اشترى الصين من إسرائيل أنظمة مراقبة للدبابات، مدافع للدبابات، أجهزة اتصال، أنظمة رؤية، صواريخ، أنظمة رادار أرضية وجوية وأنظمة قتالية اليكترونية، وساعدت إسرائيل أيضاً فى تطوير المقاتلة إف- ١٠ للصين.

وقد حصل آيزينبرج الذى توسط فى الصفقات واهتم بترتيب كافة الالتزامات، على نصيبه. ففى مقابل المعدات والأسلحة التى سلمتها إسرائيل دفعت الصين سلعاً ومواد خام، فتلقى آيزينبرج البضائع (أغلبها حرير) وباعها بأسعار كاملة فى أسواق العالم. ومن إجمالى ما حصله دفع للصناعات العسكرية الإسرائيلية. وحصل فى البداية على عمولة بنسبة ١٥٪ ثم زادها بعد ذلك ٢٪ بحجة أنها تكلفت أكبر مما كان مخططا. وحتى منتصف الثمانينات بلغت المبالغ التى ربحها آيزينبرج من مبيعات السلاح الإسرائيلى للصين على الاقل نصف مليار دولار. هذا بخلاف ما ربحته الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

إن التعتيم الذى فرضته الصين وإسرائيل على العلاقات بينهما استمر لخمس سنوات. وفى عام ١٩٨٤ أوردت مجلة جينز البريطانية المتخصصة فى الشئون العسكرية أن صفقات السلاح بين الصين وإسرائيل بلغت ٣,٥ مليار دولار. وحسب تقديرات أخرى، حتى نهاية الثمانينات وصل معدل مبيعات السلاح الإسرائيلى للصين ضعف ذلك.

الهند وإسرائيل: شراكة إستراتيجية متنامية

India and Israel: Evolving Strategic Partnership

تأليف: ب. ر. كومارا سوامي
P. R. Kumara swamy
مركز بيجين ـ السادات للدراسات الاستراتيجية
BESA Center for Strategic Studies

كان قرار رئيس الوزراء الهندى السابق ناراسيما راو فى يناير ١٩٩٢ بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وطبيعية متأثرا بشكل جزئى بتقييمه الايجابى لآفاق التعاون الأمنى بين البلدين، فكلتا الدولتين تمتلك طموحات غير تقليدية سواء فى مجالات الأسلحة النووية، أو الصواريخ أو الأقمار الصناعية، وهما تنظران إلى هذه المجالات كجزء عضوى من سعيهما لتحقيق الاستقلال التكنولوجى كركيزة للقوة وأداة لتحقيق مصالحها القومية.

وعلى الرغم من الاختلاف النوعى للتهديدات التى تواجه كلا من الهند وإسرائيل، فضلا عن عدم وجود عدو مشترك، إلا أن الدوافع الكامنة وراء سياسات البلدين (التحديث ـ بناء قوة عسكرية ـ التصدير) لا تتسم بكل هذا الاختلاف، فكل منهما يسعى لتحقيق تفوق نوعى وإستقلال تكنولوجى.

من ناحية أخرى، فبدون مساعدة خارجية سوف تستنزف مشاريع الدفاع الهندية الكثير من الوقت والتكلفة، وحتى فى حالة استكمالها فمن المرجح أن يتقادم عهدها التكنولوجى بوتيرة متسارعة، وطالما أن الهند ليست بحاجة لإعادة إختراع العجلة، فإن الحل المنطقى يتمثل فى تجارة السلاح، ونفس الأمر بالنسبة لإسرائيل، فبدون تصدير خبراتها، أو اجتذاب تمويلات خارجية لأبحاثها فسوف يحدق الخطر بخططها طويلة المدى، خاصة إذا ما وضعنا فى الإعتبار تغير أولويات الإدارة الأمريكية الحالية، والصعوبة التى تواجهها فى تبرير المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل والتى تصنف فى خانة الدول المتطورة بدخل سنوى للفرد يبلغ نحو ٢٠ ألف دولار.

إنطلاقا من المعاملات السابقة تناقش هذه الدراسة التداعيات المحتملة لسياسة الاهمال وعدم المبالاة التى إتبعها الطرفان تجاه بعضهما لآماد طويلة على إمكانية صياغة تعاون أمنى وثيق، خاصة وأن الشراكة الاستراتيجية ستكون فى مصلحة الدولتين، بينما لن تستطيع صفقات التسلح تعميق وتطوير شراكة استراتيجية متينة بين الطرفين، وعلى ذلك فبدلا من التركيز على تجارة السلاح تقترح الدراسة أن تقوم كلتا الدولتين بتحديد نطاقات التعاون الاستراتيجى المحتملة، وفى هذا الاطار تسعى الدراسة لاكتشاف المصالح والأهداف المشتركة على أصعدة البحث العلمى والتنمية والانتاج.

خلفية تاريخية: العلاقات السياسية الهندية الإسرائيلية:

ترجع جذور السياسة الهندية تجاه إسرائيل إلى بدايات العشرينيات، عندما إصطف الزعماء الوطنيون للهند إلى جانب العرب، فلأسباب تاريخية كان موقف الهند تجاه التطلعات القومية اليهودية مغايرا لموقف الغرب فتعاملت معها من منظور عربى، حيث إحتج قادة الحركة الوطنية الهندية بأن موافقة العرب شرط ضرورى لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، وعلى الرغم من تعاطفهم مع معاناة اليهود فى الدياسبورا إلا أنهم كانوا غير مستعدين للإقرار بالمطالب الصهيونية، وفى المقابل تعامل قادة الصهاينة بلا مبالاة تجاه الهند، ولم يستطيعوا إيجاد قاسم مشترك فى صراع الهند ضد الاستعمار، وفى عام ١٩٤٧ تقدمت الهند باعتبارها عضوا فى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين بمشروع أقلية دعت فيه إلى إنشاء دولة فيدرالية فى فلسطين مع منح اليهود حق الحكم الذاتى، وعندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع الأغلبية إنضمت الهند إلى الدول العربية والاسلامية فى معارضتهم لتقسيم فلسطين.

ومع إنشاء دولة إسرائيل تغير الواقع السياسى والجيوبوليتيكى فى الشرق الأوسط، وبعد محاولات ومفاوضات مضنية إعترف رئيس الوزراء الهندى جواهر لال نهرو بدولة إسرائيل فى سبتمبر ١٩٥٠، وبعد ذلك بشهور قليلة تم إفتتاح مكتب تجارى لإسرائيل فى بومباى تحول تدريجيا لمباشرة أعمال القنصلية إلى حين إفتتاح أول قنصلية فعلية فى يونيو ١٩٥٣، وفى المقابل ونتيجة لصعوبات مالية وفنية ترددت الهند فى إفتتاح قنصلية لها فى إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فعندما قام والتر إيتان ـ المدير العام لوزارة الشئون الخارجية ـ بزيارة الهند فى بدايات عام ١٩٥٢، أعرب نهرو عن إستعداده لاقامة علاقات دبلوماسية، وفيما بعد تفاعلت التطورات الدولية والاقليمية (أزمة السويس ١٩٥٦ ـ الصداقة المستحدثة بين نهرو، وجمال عبدالناصر) لمنع أى تفاهم ذى معنى بين الهند وإسرائيل.

عقب إنتصاره الانتخابى فى عام ١٩٨٤ بادر راجيف غاندى (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩) بإجراء عدد من الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل، وقد أصبحت هذه التفاعلات جزءا عضويا من السياسة الخارجية البراجماتية وغير الأيديولوجية لناراسيما راو، وقد ساهمت عدة تطورات فى تكريس هذا التغير من أهمها نهاية الحرب الباردة ـ إنخفاض حدة التوتر الدولى ـ إستعداد الدول العربية للدخول فى مفاوضات سلمية مع اليهود وتفعيل إتفاقية مدريد، وقد أثبت الإنسياب المنتظم للزيارات السياسية والتجارية وجود إمكانية للتعاون فى مجالات عديدة.

وبشكل عام لا يمكن للمرء تجاهل الاعتبارات الأمنية فى قرار راو، ففى الماضى لم يمنع غياب العلاقات الدبلوماسية الهند

من السعى للحصول على مساعدة إسرائيل، وخلال الأزمات الوطنية على شاكلة النزاع الصينى الهندى فى عام ١٩٦٢، والحروب الهندية الباكستانية فى عامى ١٩٦٥ - ١٩٧١، حصلت الهند على صفقات صغيرة من الأسلحة والذخيرة من إسرائيل، وعلى الرغم من ندرة الاعتراف العلنى بهذه الصفقات وهامشية الأثر العسكرى لها، إلا أنها قد أرخت لتعاون أمنى مشترك وإن لم يكن لصداقة. كذلك كان هناك تعاون طويل بين قسم البحث والتحليل الهندى ونظيره الإسرائيلى (الموساد)، وقد كان هذا التعاون موجودا حتى أثناء فترات ولاية رئيسة الوزراء أنديرا غاندى (١٩٦٦ - ١٩٧٧، ١٩٨٠ - ١٩٨٤) والتى كانت تعتبر بصفة عامة غير ودودة تجاه إسرائيل.

إهتمامات أمنية مشتركة:

تفترض الشراكة الاستراتيجية تفاهما مسبقا حول الاهتمامات الأمنية المشتركة، وفى الوقت الحالى فإنه من غير المرجع أن يتمحور أى تعاون أمنى هندى/ إسرائيلى حول عدو مشترك (خفى أو واضح)، فمن المستبعد أن تشارك الهند إسرائيل إهتماماتها بإيران أو بالإسلام الراديكالى، أو أن تشارك إسرائيل الهند مخاوفها من الصين، وطبقا للعلاقات السياسية التقليدية، والقرب الجغرافى، ومصادر التزود بالنفط، ودول استيعاب العمالة المهاجرة، فمن غير المحتمل أن تتخلى الهند عن علاقاتها الوثيقة مع العالم العربى، وفى هذا الإطار يجب مراعاة تعاطف الهنود المسلمين مع الدول الإسلامية وقضاياها، وعلى الرغم من ذلك فإن العنف الذى تفجر فى كشمير خلال السنوات القليلة الماضية، وتفجيرات بومباى عقب تفجير المسجد التاريخى فى أيودا فى ديسمبر ١٩٩٢ يثبت أن الهند ليست محصنة ضد الإسلام الراديكالى، ولحساسية هذا الموضوع يجب على الهند أن تتعامل معه بحذر وأن تتجنب توريط إسرائيل علانية، وإن كان ذلك الاحتمال مستبعد - على الأقل فى المستقبل المنظور - فعلى الرغم من أولوية الأصولية الاسلامية على أجندة الأمن الإسرائيلية، إلا أنه من المستبعد أن يمثل أحد محاور الحوار الثنائى بين البلدين، خاصة مع إستمرار التوجه الهندى لاعتبارات محلية وإقليمية فى الحفاظ، بل وتدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران، ومن ناحيتها فمن غير المحتمل أن تتخلى إسرائيل عن عقدين من التعاون العسكرى مع الصين لتتوافق مع المصالح الهندية، وبينما أعربت الهند عن تحفظاتها على التعاون النووى المشكوك فيه بين الهند وإيران، فلا توجد أية دلائل على أن الهند قد أثارت موضوع الصين خلال المحادثات الثنائية، وبطبيعة الحال، لا يجب أن يفسر الصمت على أنه دلالة على تغاضى أو موافقة الهند على التعاون بين الطرفين، فمشاركة إسرائيل فى مشروعات مثل المقاتلة الصينية F.10 سيحدد فى المدى الطويل المصالح الأمنية الهندية، ومن المحتمل أن يكون التقارب العسكرى بين الطرفين يهدف - ولو جزئيا - لمراقبة صفقات وإتفاقيات التسلح الإسرائيلية الصينية، علاوة على ذلك فمن الوارد أن تتضمن العلاقات الإسرائيلية الباكستانية بعدا عسكريا، وعلى الرغم من عدم تدخل الهند فى طبيعة هذه العلاقات، إلا أنه من البديهى أنها تثير تحفظها وريبتها.

من ناحية أخرى فإن غياب عدو واضح ومحدد يجب أن يدفع كلا الطرفين للتركيز على تقليص، وفى النهاية، القضاء على تبعيتهما الأمنية، فاعتمادهما بالتتالى على كل من روسيا، والولايات المتحدة كمصدر للسلاح، والتكنولوجيا، والمساعدة المالية يحد من قدرتهما على المناورة سياسياً ودبلوماسيا، فحتى الصفقات التجارية مثل شراء طائرات مدنية تخضع لضغوط سياسية، وفى هذا السياق فإن عقد تحديث طائرات الميج - ٢١ الهندية مع روسيا كان متأثرا بالاعتبارات السياسية وخاضعاً لاحتمالات الدعم والامداد المستقبلى، وبينما تمثل التكنولوجيا عائقا للهند، فإن السوق المحلية المحدودة تعد عائقا أساسياً لإسرائيل، ومع مراعاة الحدود التى تفرضها الأوضاع الاقتصادية على قدرة أى دولة على تحقيق الاستقلال التكنولوجى، إلا أنه من البديهى أن التنسيق والتعاون فيما بينهما سيقلص بشكل نوعى إعتمادهما الدفاعى على كل من روسيا والولايات المتحدة.

إن الدولتين تتشاركان فى رؤيتهما لاتفاقيات حظر أنواع معينة من التسلح، مثل إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وعلى الرغم من عدم اعتراضها على المبدأ تبرر الهند موقفها باعتبارات أمنية إقليمية مماثلة للاعتبارات الاسرائيلية، والدولتان تطمحان أن يتم معاملتهما باعتبارهما حائزين للسلاح النووى، وبينما تظل إسرائيل فى وضعية الحائز المحتمل، تخلت الهند عن الغموض الطويل لبرنامجها النووى بإجرائها لتجاربها النووية فى مايو ١٩٩٨.

الاستقلال التكنولوجى والتفوق النوعى:

تمثل الهند قوة إقليمية وسوقا ناشئة، وهى بذلك تلبى المصالح الإسرائيلية الحريصة بدورها على وجود علاقات سياسية وإقتصادية وثيقة معها، وقد تبنت الدولتان مواقف متشابهة فى العديد من الموضوعات المتعلقة بالسيطرة على التسلح، كذلك يشكل الاسلام الراديكالى تهديدا جديا لكلا منهما، وبشكل عام فإن المنظور الحقيقى للشراكة الاستراتيجية يتجسد فى بحث الهند عن الاستقلال التكنولوجى، وسعى إسرائيل لتحقيق تفوق نوعى، إن الصعوبات الجدية التى تواجه الهند فى سبيل تحديث وتطوير قواتها المسلحة نتيجة لغياب التكنولوجيا الملائمة، فضلا عن محدودية الموارد المالية تدفع الهند للبحث عن تعاون طويل المدى مع إسرائيل، وفى هذا الإطار من المتوقع أن يتركز التعاون فى مجالات تطوير طائرات القتال الخفيفة، والمدرعات، وتطوير الصواريخ، وفى ظل غياب المكاسب المالية المباشرة من الصعب توقع أن تتم صفقات تسليحية تتضمن نقلاً لأنماط التكنولوجيا الإسرائيلية، ووفقا لهذا السياق يظل تصدير السلاح جزءا أساسيا وعضويا للأمن الإسرائيلى نظرا لدوره فى خفض تكلفة الوحدة المنتجة، وتقليص تكاليف البحث والتطوير وخفض عجز ميزان المدفوعات الإسرائيلى، فضلا عن خلق المزيد من فرص العمل للمتعطلين الإسرائيليين.

نطاقات التعاون:

تتركز مجالات التعاون بين الدولتين فى نطاق الأمن والتسلح، وإن كان ذلك لا ينفى إمكانية التعاون فى مجالات

أخرى مثل الاستخبارات، ومقاومة الارهاب، وخفر السواحل، وإزالة الألغام وغيرها، فقد تواجدت أنماط من التعاون والتنسيق بين مؤسسات المخابرات في كلتا الدولتين حتى في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية، حيث دفعت مشكلة التسلل من كل من باكستان وبنجلاديش السلطات الهندية للإستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، وفي نفس السياق إستقدمت الهند شحنات صغيرة من الأسلحة من إسرائيل في الستينيات والثمانينيات، كذلك قامت بإستيراد مركبتين لخفر السواحل عقب تطبيع العلاقات.

من ناحية أخرى أدركت المؤسسة الأمنية الهندية أهمية البعد التكنولوجي، وضرورة تأمين مصالحها الوطنية كآلية ضرورية لتكريس نفوذها وقوتها، وقد تضافرت عدة عوامل لتأكيد أهمية الاعتماد على التكنولوجيات الوطنية من بينها تزايد اهتمام الغرب بصادرات التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام وإصراره على منعها، فضلا عن تحلل الاتحاد السوفيتي السابق.

والأبحاث الدفاعية في الهند يتم إجراؤها بواسطة Defense researeh and Development Organization أو DRDO (المعادل لمؤسسة رافاييل Rafael الإسرائيلية)، وتتكون من خمسين مركزا بحثيا موزعين عبر البلاد، وتنخرط DRDO في نطاق يشمل عددا واسعا من المشروعات مثل الطيرانيات - التسلح - مدرعات القتال - التكنولوجيا البحرية - الصواريخ - علوم الكومبيوتر - الإلكترونيات - الاتصالات - علوم البيولوجيا وغيرها، وكنتيجة لذلك فإن DRDO ستكون في مقدمة أي شراكة أمنية بين الهند وإسرائيل.

طائرات القتال الخفيفة:

يعد تطوير طائرة قتالية خفيفة، البرنامج العسكري الأكثر طموحا، الذي تسعى مؤسسة البحث والتطوير الدفاعية لوضعه موضع التنفيذ، فمع تزايد الرغبة في تأمين المتطلبات الدفاعية من الضغوط الخارجية إعتمدت الهند خيار انتاج طائرة قتال خفيفة Light Combat Aircraft (L C A)، خاصة وأنها في ظل حجم السوق المحلية لن تكون بحاجة للاعتماد على الصادرات لخفض تكلفة الوحدة المنتجة، وتمتلك الهند حاليا ما يزيد على ٣٠٠ طائرة MIG - 21 يجب استبدالها في غضون العقد القادم، ومع ارتفاع تكلفة إحلال الطائرات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تعاملت الهند مع مشروع (L C A) باعتباره خيارا استراتيجيا.

وقد دشنت DRDO برنامج تصنيع (L C A) في عام ١٩٨٣ وقد توافق هذا التحرك مع سعي الهند للبحث عن خيار غير سوفيتي لتلبية إحتياجاتها العسكرية، وعلى الرغم من الاختلاف النسبي لوضع الهند مقارنة بالوضع الحرج لإسرائيل، إلا أن اعتمادها على مورد وحيد كان هائلا خاصة في بعض المجالات والأنماط التسليحية.

لقد تم تصوير مشروع (L CA) باعتباره الخيار الاستراتيجي لضمان التفوق النوعي لسلاح الطيران الهندي في بدايات القرن القادم (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)، وقد تم استعراض التكنولوجيا المستخدمة للمرة الأولى في ١٧ نوفمبر ١٩٩٥، كما تم تحديد ميعاد الاختبارات الأولية للطيران في نهايات عام ١٩٩٨، وقد تم إتخاذ خطوات هامة لتسريع وتيرة التطوير، والتصنيع، وإختبارات الطيران تمهيدا لإدخال (L C A) في سلاح الطيران الهندي بحلول عام ٢٠٠٣.

ومثل مشاريع أخرى عديدة تعرض برنامج (L C A) للتعطل منذ البداية نتيجة لكوابح تكنولوجية وتمويلية، فالافتقار لتكنولوجيا محلية أدى للاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وطبقا لبعض التقديرات فإن حوالي ٧٠٪ من مكونات (L C A) مستوردة، كما أن التأخر في برنامج التنفيذ يؤدي ليس فقط لزيادة التكلفة، بل كذلك إلى إختلاط الأنماط التكنولوجية في المنتج النهائي، وحتى إذا ما تم الإلتزام بتاريخ ٢٠٠٥، فإن ذلك سيعني وجود فجوة زمنية تراوح ٢٣ عاما منذ تدشين المشروع، وفي الحقيقة فقد شكك العديد من المحللين الغربيين في الرشادة الاقتصادية لمشروع (L C A) وقدرة الهند على تجميع وإنتاج طائرة تفي بالاحتياجات المستقبلية لسلاح الطيران، كذلك تعرض المشروع لانتقادات حادة، حيث تم توصيف (L C A) باعتبارها فيل الهند الأبيض سواء من حيث التكلفة، أو من حيث اعتمادها المطلق تكنولوجيا على النوايا الحسنة لكل من أمريكا - بريطانيا - فرنسا - السويد.

إن الصعوبات والمعوقات التي تواجه (L C A) تماثل نفس الصعوبات التي أدت بإسرائيل في نهاية المطاف إلى التخلي عن مشروع الطائرة Lavi والخبرة الإسرائيلية في هذا المجال ستكون مفيدة، خاصة في مجالات مثل الكترونيات الطيران، والهيكل الخارجي، ودمج المحرك وأنظمة التسليح في الهيكل، وعلى الرغم من أن بعضا من التكنولوجيات الأساسية لطائرة Lavi قد تم الحصول عليها من الولايات المتحدة، إلا أن جزءا هاما من هذه التكنولوجيات قد تم تطويرها أثناء مرحلة الانتاج، وبالتالي يمكن لإسرائيل تصديرها أو نقلها للهند، وقد تم تصدير هذه التكنولوجيات في السابق لكل من الصين، وتايوان، وكوريا الجنوبية وبالتالي لا يوجد ما يمنع حصول الهند على نفس التكنولوجيا.

تحديث الطائرات:

حتى يتم انتاج الجيل الأول من (L C A)، فإن على المؤسسة العسكرية الهندية الانتهاء من تحديث طائراتها من طرازات MIG - 21 - BIS، وفي هذا الاطار قامت الهند بتوقيع عقد قيمته ٤٠٠ مليون دولار مع موسكو لتحديث ١٢٥ طائرة من طراز MIG - 21 وإطالة عمرهم الافتراضي لمدة ١٥ عاما أخرى، وقد أكدت لجنة الشئون الدفاعية بالبرلمان الهندي على ضرورة إعطاء الأولوية لتحديث الطائرات من طرازات BIS - MIG21 - MIG27 MIG29 - وعلى الرغم من خسارة إسرائيل لعقد تحديث BIS - MIG21 لصالح موسكو، إلا أن سوق التحديث مازالت ضخمة وتضم على الأقل ١٠٠ طائرة أخرى من الطرازات الأخيرة من الميج، ومن الضروري في هذا الصدد أن نضع في الاعتبار أنه رغم أن الهند ليست من الدول المتقدمة

في مجال تحديث الميج، إلا أنها ليست مبتدئة كذلك، فمؤسسة HAL المملوكة للدولة تمتلك ترخيصا لتصنيع وصيانة وتطوير طائرات الميج منذ بداية الستينيات، وعلى ذلك فبدلا من التنافس مع هذه المؤسسة فالأولى بصناعة الطائرات الإسرائيلية IAI التعاون معها للاستحواذ على السوق الهندية.

الصواريخ والأقمار الصناعية:

على عكس مشروع (LCA) يتسم برنامج تطوير الصواريخ الهندية بغلبة التكنولوجيا المحلية (الكمبيوتر - السوفت وير - رقائق الالومنيوم - مكونات صواريخ الدفع - الرادار)، ومنذ البداية حاولت الهند تطوير عدة أنظمة للصواريخ، صواريخ باليستية متوسطة المدى IRBM، صواريخ أرض/ جو متوسطة المدى، مضادة للمدرعات، وبينما تم الانتهاء من المراحل التجريبية أو حتى الاستخدام الفعلي لغالبية هذه الصواريخ، إلا أن الصواريخ المضادة للمدرعات قد تأخرت عن جدولها الزمني، ومن المتوقع أن تبدأ تجارب استخدامها في منتصف عام ١٩٩٨.

وإذا كانت إسرائيل قد قامت بإستخدام وتصدير كل من Unmanned Aerial Vehicles and Remotely Piloted Vehicles منذ اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢، فإن الهند قد دخلت هذا المجال متأخرة، وعلى الرغم من ذلك فإن على الدولتين إيجاد وسائل للتغلب على الالتزامات المفروضة على إسرائيل نتيجة لاتفاقية حظر تصدير تكنولوجيا الصواريخ. وبينما تخضع صواريخ Jericho2, Agni لتقييدات الكارتلات المصدرة للصواريخ، فإن صواريخ أخرى من قبيل - RPVs Prithvi لا تخضع لهذه التقييدات، وإذا ما كانت إسرائيل تتمتع بخبرات ومعارف نوعية في مجال الصواريخ والطائرات الموجهة عن بعد، فإن لدى الهند سبق زمني في تكنولوجيا الفضاء، حيث يرجع تاريخ انشاء مؤسسة أبحاث الفضاء الهندية إلى عام ١٩٥٠، وعلى الرغم من أنها قد صاغت برامجها حول أولوية الاستخدامات المدنية، إلا أن استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض عسكرية يشكل ظاهرة حديثة، وهناك تجارب ناجحة لاستخدام هذه التكنولوجيات في إطلاق وتوجيه الصواريخ الحربية مثل Agni

اشتراطات أولية للشراكة الاستراتيجية:

إن كون الدولتين قد ظلتا لمدة تزيد على أربعة عقود في حالة لا مبالاة، بل وعداء تجاه بعضهما البعض لن يجعل من السهل بالنسبة لهما صياغة علاقة أمنية وثيقة وبسرعة كافية، حيث يجب التغلب على التداعيات السلبية لانقطاع التفاعل السياسي قبل الشروع في بناء أي تعاون أمني ذي مغزى، وأية محاولة لاقامة شراكة استراتيجية بين الهند وإسرائيل سيكون عليها تحقيق الشروط الأولية التالية:

(أ) تجاوز المعوقات الماضية:

من الضروري بالنسبة للدولتين أن يتجاوزا الميراث السلبي للماضي، وأن يتبنيا نهجا واقعيا بإتجاه التعاون الأمني، فمنذ حركة الخلافة في بداية العشرينيات تعاملت الهند مع إسرائيل إنطلاقا من المنظور العربي والإسلامي ونتيجة لذلك فشلت محاولات التطبيع بين الدولتين، وعلى الرغم من وجود بعض الانتقادات للتقارب الحالي بين الدولتين إلا أنها عملية مستمرة، حتى أن أحزاب مثل جاناتا دال الذي عارض هذا التوجه في عام ١٩٩٢ قد بدأ بشكل تدريجي في التوافق مع معطياته.

وانطلاقا من ذلك فإن قرار ناراسيما راو بتطبيع العلاقات في يناير ١٩٩٢ كان بمثابة إنخلاع من تراث الماضي، ومع ذلك فلابد من مراعاة خصوصية الأوضاع بالنسبة للهند، وتأثرها الحتمي بتقلبات الأوضاع الخاصة بعملية التسوية السلمية وتأثير ذلك بدوره على التعاون الأمني المشترك، فحتى أكثر الحكومات موالاة لإسرائيل لا يمكنها التغاضي عن الروابط التاريخية للهند مع العالم العربي، والخضوع لإغراء ربط التعاون بمسيرة التسوية سوف يحد بشدة من إمكانية تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، خاصة وأن معظم المشروعات المشتركة لن تتجسد فعليا قبل بدايات القرن القادم، وبعد فترة طويلة من عام ١٩٩٩ - الميعاد النهائي المحدد بواسطة إتفاقية أوسلو - وبشكل عام فإن جعل العلاقات الأمنية اسيرة عملية التسوية سوف يعطلها إلى ما لا نهاية.

من ناحيتها فإن على إسرائيل تجاوز وضعية اللامبالاة، فعلى الرغم من التخلف والتشوه اللذين يعانيهما الاقتصاد الهندي خاصة في قطاعات الصحة - التعليم - البنية الاساسية، إلا أنه لا يمكن إغفال الانجازات التي تحققت على أصعدة التصنيع - العلم - التكنولوجيا - والتعاون الأمني والعسكري المقترح يتطلب الوعي بالأوضاع الحالية والمحتملة بالنسبة للهند.

(ب) البحث والانتاج المشترك:

كانت ميزانية الدفاع الهندية في أوائل التسعينيات تبلغ نحو ٢.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام ١٩٩٧/٩٦ كانت الميزانية تقارب ١٠ مليارات دولار، تم إقتطاع نحو ٥٪ منها لأبحاث الدفاع، والهند تسعى حاليا لزيادة المكون المحلي في معدات الدفاع من ٣٠٪ في الوقت الحالي إلى حوالي ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥، كما أنها ستحتاج خلال العقد القادم إلى إحلال وتجديد عدد ضخم من طائراتها ومدرعاتها.

وبشكل عام فإن الهند تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه التطلعات، كما أن طبيعة الطلب الهندي تستبعد إسرائيل كمورد أساسي في بعض القطاعات مثل مشروع (L C A) وكنتيجة لذلك فمن غير المتوقع أن تتضاعف معدلات الصادرات الإسرائيلية إلى الهند.

من ناحية أخرى فإن القدرات الإسرائيلية على تصدير منتجات نهائية محدودة بالنسبة لكل من RPVs - Merkava والصواريخ من طرازات Popey, jericha2 - 1 , Python AAM,Gabriel - ومن بين هذه المجموعة فإن صواريخ - Popeye - Python Gabriel مغرية بالنسبة للهند بإعتبارها لا تمتلك خبرات سابقة في تطوير هذه النوعيات من الصواريخ، أما بالنسبة لصواريخ Jericho بطرازيها فإنه من المستبعد ان تضمها قائمة الواردات الهندية، فهي ليست سوى أنماط متطورة من صواريخ، Agni - Prithvi أما الوضع بالنسبة لـ Remotely Piloted Vehicles

(RPVs) فهو مختلف إلى حد ما، فالضغط المتنامى من المؤسسات العسكرية للحصول على هذه الطائرة، وتأخر مواعيد انتاج البديل المحلى يفتح آفاقا لاستيراد عدد محدود منها، مع مراعاة أن الصفقات الضخمة من هذه النوعيات ستواجه بمعارضة كل من DRDO وبرلمانى الدولتين.
إن قدرة إسرائيل على التنافس مع موردين آخرين محتملين محدودة إلى حد بعيد، فالاعتماد الطويل للهند على موسكو لتلبية احتياجاتها العسكرية يجد منطقه فى المعايير المالية التفضيلية التى منحتها موسكو للهند (جداول تسديد طويلة المدى، ترتيبات إئتمانية وغيرها) وهو الأمر الذى تفتقر إليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نظرا للصعوبات الاقتصادية التى تواجهها فى الآونة الاخيرة، من ناحية أخرى، فإن هناك فرصة لدعم التعاون الاستراتيجى بين الهند وإسرائيل فى إطار استكمال المشاريع العسكرية للهند والتى تتطلب تعاونا على صعيدى التكنولوجيا والخبرة الفنية.
إن الاعتبارات الثلاثة السابقة، تطلع الهند إلى الاستقلالية التكنولوجية، والحدود التى تفرضها قدراتها المادية، وحاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها ومعارفها التكنولوجية تجعل من نطاق البحوث والتطوير نطاقا هاما للتعاون الاستراتيجى بين البلدين، وعلى الرغم من إختلاف نوعية الخبرات التكنولوجية ومعايير الأداء، وغيرها، إلا أن هناك عددا من المشاريع الجارية بالفعل لا تختلف جذريا فيما بين البلدين مثال، Prithvi - Jericho1, Arjun - Merkava, LCA - Lavi, Agni - Jericho 2 ونفس الشئ يمكن أن يقال عن عدد من البرامج الهندية الأخرى مثال نظم الانذار المبكر، نظام الصواريخ المضادة الباليستية، تكنولوجيا الصواريخ البحرية وغيرها.
من ناحية أخرى وبغض النظر عن قدرة DRDO على تسليم (L C A) بحلول عام ٢٠٠٥، فإن الهند لن تكون قادرة على إحلال إجمالى مقاتلاتها فى وقت قصير، وسوف تضطر إلى تحديث مقاتلات الميج المتواجدة، وليس من المؤكد أنه سيتم إختيار روسيا مجددا لأداء مهمة التحديث، وبدلا من التنافس على هذا العقد فسيكون من الأجدى لكل من ألبيت Elbit، IAI أن تسعيا لاستكشاف امكانية التعاون معHAL والتى تتعامل مع عقد تحديث الميج بإعتباره غير مغرى، فإذا ما راعينا إرتفاع تكلفة العمل فى إسرائيل فإن مشروعا مشتركا معHAL سوف يؤدى لخفض التكاليف بشكل ملحوظ، وهو ما سيؤدى بالتالى لزيادة الجدوى الاقتصادية والتنافسية لمشروعاتهما المشتركة.
إن معاملات من قبيل القدرة على النفاذ للتكنولوجيات الغربية المتقدمة، والوضع الأمنى الحرج، والبداية المبكرة لبحوث الدفاع، هذه المعاملات تمنح إسرائيل هيمنة تكنولوجية على الهند، وهناك العديد من الأسلحة الإسرائيلية قد مرت بمراحل هامة من التحديث والتطوير إستنادا إلى خبرات القتال الفعلية، وكمثال فإن Jericho قد تم إنتاجه فى بداية السبعينيات وقبل نحو عقدين من نظيره الهندى Prithvi والمدرعة Merkava قد تم تطوير طرازها مرتين، والوضع نفسه ينطبق على Popeye الذى يوجد الجيل الرابع منه حاليا، والتعاون مع إسرائيل بناء على ذلك سوف يؤدى لخفض التكلفة والوقت بالنسبة للمشاريع الهندية المماثلة، كما أنه سيمكنها من تجاوز الصعوبات الفنية والتقنية التى تواجه DRDO وفى المقابل فإن إسرائيل لن تفعل ذلك لمجرد مساعدة الهند، فنجاحها فى الحفاظ على تفوقها التكنولوجى وسط تزايد قوة الدول العربية يرتكز كلية على قدرتها على تمويل مشروعاتها النوعية، وللعديد من الأسباب يبدو تسويق تكنولوجياتها الخيار الواقعى الوحيد المتاح، فمع انكماش ميزانية الدفاع فإن البحث عن مشروعات مشتركة مع الهند يحوى العديد من المنافع الاقتصادية والاستراتيجية، ومع توجه العديد من البلدان الغربية المتقدمة لاعتماد المشروعات المشتركة لتوفير الوقت والجهد وخفض التكلفة، ومع وجود العديد من أنظمة التسلح التى يتم انتاجها بشكل مشترك فإن الصعوبة تزداد بالنسبة لإسرائيل والهند فى استمرار إعتمادهما على الذات لتلبية إحتياجاتهما العسكرية والتكنولوجية.

المكون الأمريكى:

على الرغم من ضغط الادارة الأمريكية على الهند منذ عام ١٩٤٨ للتقارب مع الدولة اليهودية، إلا أنه من الصعب المراهنة على تشجيع ودعم واشنطن للتعاون الأمنى الحالى بين إسرائيل والهند، فمع الاقرار بقدرة هذه الشراكة على تقليص التوتر الحالى بين واشنطن ونيودلهى، إلا أنه من الضرورى مراعاة معارضة الولايات المتحدة للعديد من الطموحات الهندية ومحاولتها أكثر من مرة توقيع عقوبات إقتصادية، وسياسية عليها لعرقلة هذه الطموحات، خاصة فى المجالات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، والاعتماد على النفوذ الإسرائيلى لتجاوز هذه الاختلافات لا يبدو كافيا.
من ناحية أخرى فإن التعاون الامنى فى المجالات المقترحة عبر هذه الدراسة، خاصة فى مجال الصواريخ المضادة للصواريخ، والصواريخ البحرية، وتكنولوجيا الطائرة Lavi ،سوف يؤدى لاستدعاء الولايات المتحدة كطرف ثالث فى هذه الشراكة، فبعض هذه التكنولوجيات قد تم نقلها أو تمويلها من الولايات المتحدة، وعلى ذلك فستكون عرضه لانهاء رخصة الاستخدام، وإنطلاقا من المعارضة المبدئية من قبل الولايات المتحدة لاختبار الصاروخ Agni أو تشغيل Prithvi، فمن غير المحتمل أن تتغاضى واشنطن عن نقل تكنولوجيا Jericho إلى الهند.
بناءاً على ذلك سيصبح لزاما على كل من الهند وإسرائيل التنسيق المسبق والتفاهم الكامل مع واشنطن قبل تنفيذ أى من أبعاد الشراكة الاستراتيجية.

الاطار المؤسسى:

بمراعاة الطابع الديمقراطى للدولتين سيكون على القيادة السياسية فى كل منهما مواجهة عدد من الضغوط المحلية والاقليمية بخصوص شراكتهما الاستراتيجية فى المجالات الأمنية، إن مصالحهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية محدودة للغاية وتدور حول تطوير علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع القوى الكبرى. ومن ناحية أخرى فإن المشهد الهندى يحوى

العديد من التعقيدات، خاصة على مستوى النخبة السياسية والمؤسسة التنفيذية، فقد شهدت الهند خمس رؤساء للوزراء فى الفترة ما بين ١٩٩٦ - ١٩٩٨، ومن البديهى أن التغيرات المتتالية للنخبتين السياسية والبيروقراطية يخلق معضلة هامة على مستوى الاستمرارية مما يؤدى إلى التخبط سواء على صعيد تفعيل الشراكة، أو على صعيد اتخاذ القرار وصياغة سياسة متماسكة واضحة المعالم، فعلى عكس الوضع فى إسرائيل هناك مستوى منخفض من التعاون والتنسيق ما بين مؤسسة الدفاع ووزارة الخارجية الهندية.

إن إرساء ترتيبات مؤسسية وغير سياسية تتولى مسئولية الشراكة الأمنية تعد ضرورة حيوية للتغلب على الصعوبات والعراقيل الحالية، من قبيل عدم الاستقرار السياسى - بطء عملية إتخاذ القرار - غياب الاستمرارية والتواصل - التداخل البيروقراطى - غياب التخصص فى عملية اتخاذ القرار.

التقارب الإسرائيلي الباكستاني:

تعتمد أية شراكة أو تفاهم أمنى ذى مغزى بين الهند وإسرائيل على موقف وتقييم طرف ثالث هو باكستان، فتاريخيا كان غياب العلاقات الدبلوماسية المتبادلة متأثرا بشكل نوعى بالموقف الهندى تجاه باكستان، وحاليا وعلى الرغم من الزيارات والاتصالات المتبادلة خاصة فى المجال العسكرى، فإن المسئولين الهنود مازالوا مترددين فى صياغة علاقات سياسية مع إسرائيل، فضلا عن شعورهم بضرورة ابلاغ السفراء والمسئولين العرب بتطورات العلاقة بين الطرفين.

ولا يستطيع المرء إختزال التردد والتبريرية اللذين يسمان الموقف الهندى بمجرد الحديث عن الآثار السلبية للجفاء التاريخى بين الدولتين، فحتى فى ظل غياب العلاقات الدبلوماسية واظبت باكستان على اتهام الهند بالتآمر مع (العدو الصهيونى) لتهديد وإضعاف العالم الإسلامى، ومنذ بدء تطبيع العلاقات اصبحت الاتهامات بوجود مؤامرات هندية/ يهودية - براهمية / صهيونية بمثابة موضوع أساسى فى الاعلام الباكستانى.

إن أيا من الهند أو إسرائيل لا يستطيعان تهدئة تلك المخاوف والهواجس كلية، بيد أن صياغة علاقات تعاونية بين إسرائيل وباكستان سوف يفتح سبلا لتطوير العلاقات بين تل أبيب ونيودلهى على كافة الأصعدة سياسيا، ودفاعيا، وأمنيا وغيرهما.

ضرورة الحذر:

يشكل الافشاء الصبياني معوقا جوهريا لصفقات تصدير السلاح الإسرائيلية، وقد أصبح إفشاء الاسرار أكثر مما هو ضرورى مثار العديد من الخلافات حتى فى حالة إلغاء بعض الصفقات، فعلى سبيل المثال، وفى سياق حماسها لصياغة تعاون وثيق مع أعضاء حلف الناتو، وجدت إسرائيل نفسها متورطة فى الشئون الداخلية لتركيا، خاصة مع معارضة الإسلاميين للامتيازات العسكرية الممنوحة لإسرائيل، ومن المفارقات الهامة، أن الاستياء بل والغضب العربى من التعاون الأمنى الإسرائيلى التركى قد نجم إلى حد بعيد من التغطية الإعلامية الواسعة فى إسرائيل حول الصفقات العسكرية المحتملة وإمكانية استخدام تركيا كقاعدة لمراقبة الدول المعادية مثل سوريا - إيران - العراق، وإذا ما راعينا مصداقية الإعلام الإسرائيلى يصبح من الطبيعى أن تتردد هذه الدول فى تصديق النفى الرسمى لمثل هذه الاتهامات. وبالمثل فإن الوصف الرسمى وحتى غير الرسمى للتعاون الهندى الإسرائيلى قد إستفز دولاً أخرى مثل الصين - ايران - العراق - باكستان - سوريا، الأمر الذى يضع ضغوطا شديدة على التعاون الثنائى، وإذا ما كان التعاون بين بلدين غير إسلاميين سيتم تصويره باعتباره مؤامرة ضد العالم الإسلامى، فإنه حتى أكثر الحكومات موالاة لإسرائيل فى نيودلهى لن تستطيع تجاوز الضغوط المحلية للتخلى عن الروابط الأمنية مع تل أبيب، ومع مراعاة أن التعمية الكاملة ليست ممكنة فإن هناك ضرورة للتعامل مع التعاون الأمنى والعسكرى بدرجة عالية من الحذر والاحتراس.

تعكس المعاملات السابقة الطابع المعقد والمركب للعلاقات الهندية الإسرائيلية، فالغياب الطويل للعلاقات الدبلوماسية لم يمنع أيا من الدولتين من التعاون فى مجال الأمن - المخابرات - خفر السواحل - مناهضة الارهاب، وعلى الرغم من ذلك فمازال على البلدين صياغة منظور تهديد مشترك لدعم منظومة تعاونهما الأمنى.

والبلدان بشكل عام يتشاركان فى عدد من الأهداف، البحث عن الاستقلالية التكنولوجية والتفوق النوعى، والعديد من البرامج الاستراتيجية المنفذة حاليا تشكل قاعدة وإطاراً موضوعياً للشراكة، من ناحية أخرى فإن التجارب النووية الخمس التى أجرتها الهند فى مايو ١٩٩٨، وقرار باكستان بإتباع نفس المسار، تضيف محددا جديدا للتعاون الأمنى فيما بينهما، فإجراء هذه التجارب بعد انقطاع نحو ٢٤ عاما تجد دوافعها فى الاعتبارات والتخوفات الأمنية من القدرات النووية الصينية.

ومن البديهى أن إسرائيل سوف تكون أكثر سعادة إذا ما ظلت هذه التطورات شأنا هنديا / باكستانيا خالصا، ولم تلق بتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتوترات، فليس من مصلحة إسرائيل أن ترى القنبلة الباكستانية تتحول إلى قنبلة إسلامية.

من ناحية أخرى فليس فى استطاعة إسرائيل تجاهل المصالح الأمريكية ومعارضتها للتعاون العسكرى مع الهند، ورغم ذلك فليس من المتوقع أن تتخلى إسرائيل بسهولة عن إغراءات السوق الدفاعية للهند واحتمالات التعاون الأمنى طويل المدى، ومع تأرجح موازنة الدعم الأجنبى تبدو قدرة واشنطن على تعويض إسرائيل عن تلك الشراكة ضعيفة الاحتمال، ولذلك فعلى الرغم من قدرة الحظر الأمريكى على تأجيل التعاون الأمنى ما بين الهند وإسرائيل، إلا أن تداعياته ستكون ضعيفة فى المدى الطويل.

٥

إسـرائيل / علاقات إقتصادية

بنك إسرائيل: المساعدات الدولية للأردن تضمن استمرار التعاون مع إسرائيل

معاريف ٨/ ٢/ ١٩٩٩
بقلم: دافيد ليفكين

صرح محافظ بنك إسرائيل يعقوب فرنكل «بأن المساعدات الدولية الكبيرة للمملكة الأردنية سوف تساعد على دعم الاقتصاد الأردنى من ناحية وعلى الاستقرار الاقتصادى فى فترة نقل السلطة فى المملكة».

ويعتقد المسئولون فى بنك إسرائيل أن الجهود الدولية لاستقرار الاقتصاد الأردنى سوف تقلل من مقدار عدم التأكد الاقتصادى فى الأردن وفى دول المنطقة. ولذلك فإن تغيير السلطة فى الأردن فى أعقاب موت الملك حسين لن يؤثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلى. وكذلك فيما يتصل بالتعاون الاقتصادى بين الدولتين.

وتجدر الاشارة إلى أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون طلب من الكونجرس الأمريكى الاسراع فى تقديم المساعدات الاقتصادية للأردن بواسطة تحويل ٣٠٠ مليون دولار. وتهدف المساعدات الاقتصادية العاجلة التى تقدمها الحكومة الأمريكية للأردن إلى مساعدتها على التغلب على الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها. وتصل نسبة الازدهار الاقتصادى فى الأردن إلى ٥, ١٪ بينما قفزت نسبة البطالة إلى ٤٠٪.

ويعرب رجال الصناعة الإسرائيليون عن ثقتهم فى استمرار العلاقات الاقتصادية مع الأردن. وهناك اتفاق فى الرأى بين رجال الصناعة الإسرائيليين الذين يعملون فى الأردن على أن موت الملك لن يتسبب فى تراجع العلاقات الاقتصادية مع الأردن والتى أثبتت ذاتها فى السنوات الأخيرة وأثبتت أيضا مدى استقرارها على الرغم من الأزمات والعراقيل.

هذا وسوف تستمر شركة ديلتا ـ وهى أكبر الشركات الإسرائيلية التى تعمل فى الأردن ـ فى توسيع مصنعها الكبير فى المنطقة الصناعية فى اربيد الأردنية. ويقول مدير عام ديلتا، ارنون تيبرج أن خطة استثمار ملايين الدولارات سوف تستمر. وسوف يلحق هذا العام حوالى ١٥٠ عاملاً بخط الانتاج فى المصنع.

وهناك مصنعان تابعان لشركة ديلتا فى الأردن وتصل دورة إنتاج هذين المصنعين إلى عشرات الملايين من الدولارات فى العام.

ويقول يائير روتيلفى رئيس شعبة النسيج فى إتحاد الصناعيين ومدير عام لورجينا روتيكس أنه يعتقد أن التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والأردن هام للغاية بالنسبة للأردنيين نظرا لأن رجال الصناعة الإسرائيليين يوفرون آلاف فرص العمل لمواطنى الأردن. ويرى روتيلفى أنه على الرغم من الوضع فى الأردن، فإن المستثمرين الإسرائيليين لن يتوقفوا عن البحث عن استثمارات جديدة فى الأردن. والجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات الإسرائيلية فى الأردن يصل إلى حوالى ٥٠ مليون دولار.

وأما رئيس بينشيا ورئيس الشعبة العامة فى اتحاد الصناعيين عوديد تريا فإنه يقول أنه يتوقع عدم حدوث تراجع فى التعاون الاقتصادى مع الأردن. ولكن إذا حدث شئ من هذا القبيل فإن الخسائر لن تكون كبيرة.

وأما بنى جائون رئيس الغرفة التجارية الإسرائيلية فى الأردن فإنه يقول أن الملك حسين كان يؤمن بقوة إسرائيل الاقتصادية وتنبأ بأن السلام سوف يساعد على تنمية وازدهار المملكة. ويضيف قائلا: «أنه يرى إسرائيل فى هذا الصدد كدولة عظمى، وآمن بأن الأردن سوف تستفيد من عملية السلام من الناحية الاقتصادية».

الأردنيون يعرضون زيادة حجم التجارة

معاريف ٨/٢/١٩٩٩
بقلم: دافيد ليفكين

يصل حجم التجارة بين إسرائيل والأردن إلى مئات الملايين من الشيكلات فحسب، حيث بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن فى عام ١٩٩٨ إلى ٢٥,٢ مليون دولار، مقابل ٢٠,١ مليون دولار عام ١٩٩٧، وأما الصادرات الأردنية لإسرائيل فقد وصلت فى العام الماضى إلى ١٧,٢مليون دولار، مقابل ١٢,٧ مليون دولار عام ١٩٩٧.

وبعد التوقيع على اتفاقية السلام، مارس الأردنيون ضغوطا شديدة للسماح لهم بتصدير عدد كبير من المنتجات للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من خفض الجمارك على عدد كبير من السلع إلا أن الفلسطينيين لم يرفعوا حجم الواردات كما هو متوقع. وقد ألغت وزارة التجارة والصناعة المطلب الخاص بالحصول على أذون استيراد من الأردن وتم التوقيع على اتفاق بين معاهد القياس فى الدولتين بشأن التعاون فى هذا المجال.

ويعود الأردنيون بين الحين والأخر ويدعون أن إسرائيل تضع عراقيل توقف زيادة حجم التجارة بين الدولتين. ولكن إسرائيل تنفى هذه الادعاءات. ويرفض المسئولون فى وزارة التجارة والصناعة المطلب الأردنى بالسماح لهم بتصدير منتجات للسلطة الفلسطينية بدون رقابة إسرائيلية. ويرفض المسئولون فى وزارة التجارة والصناعة هذا المطلب بسبب الخوف من أن تكون هذه المنتجات غير مطابقة للقياسات وأنه من الممكن أن تتسرب إلى السوق الإسرائيلى.

وفيما يتصل بمجال الصناعة فإن التعاون بين إسرائيل والأردن يقتصر على المنطقة الصناعية «الحسن» التى تقع على مقربة من «ايربيد».

وتعمل فى منطقة ايربيد حوالى ثمانى شركات إسرائيلية ومن بينها ديلتا جاليل وتاديران سوليلوت وكيتر بلاستيك وبازحين تخشيطيم وغيرها.

ومن بين المبادرات المشتركة فى مجال الأعمال بين إسرائيل والأردن شركة سينشورى للاستثمارات والتى يملكها عمر صلاح، وهذه الشركة هى التى تقوم بتشغيل منطقة التجارة الحرة فى ايربيد شمال الأردن، حيث يعمل هناك حوالى ١٥٠٠ عامل. وهذه الشركة ممثلة فى إسرائيل بواسطة رجل الأعمال رافى روايتمان صاحب شركة تل أبيب - عمان.

وبالاضافة إلى ذلك هناك منطقة صناعية أخرى فى منطقة الزرقا فى الأردن. وهناك تعمل أيضا شركة باجير. ومنتجات هذه المصانع مخصصة للتصدير (خاصة للولايات المتحدة الأمريكية) والمادة الخام الأساسية التى تستوردها إسرائيل من الأردن هى الرمال التى تستخدم فى صناعة البناء.

شركة إسرائيلية تحصل على حق امتياز للبحث عن المعادن فى قيرجيستان

يديعوت ٨/٢/١٩٩٩
بقلم: نفيت زومير

وقعت شركة سيلفر جولدن الإسرائيلية على عقد مع حكومة قيرجيستان بالحصول على حق امتياز للبحث عن المعادن النفيسة فى إحدى أكبر مناطق المناجم فى العالم.

ويتم استخراج ٢٣ نوعاً من المعادن النفيسة من منطقة المناجم فى قيرجيستان مثل الذهب والبلوتنيوم والتيتانيوم وغير ذلك.

ومن المقرر أن تبدأ الشركة الإسرائيلية المملوكة لبيرتى سينفتى من حيدرا خلال شهرين فى تسويق الذهب بواسطة بنك روتشيلد فى لندن. ويمثل أصحاب الشركة الإسرائيلية المحامى اريبه حجحى من تل أبيب الذى صرح أنه طبقاً لتقديرات الجيولوجيين من المتوقع أن تصل كمية الذهب المستخرجة من المنجم فى السنة الأولى إلى عشرة أطنان،يصل سعرها فى السوق العالمى إلى حوالى ٩٠ مليون دولار.

معاريف ٧/٢/١٩٩٩
بقلم: هداسي مانور

شركات دولية توقف نشاطها في إسرائيل

تتوقع كبيرة العلماء في وزارة الصناعة والتجارة الدكتورة ارنا برى أن شركات دولية أخرى سوف تغلق مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لها وتوقف نشاطها في إسرائيل.

وتقول برى أن التطور التكنولوجي الذي طرأ على المنتجات المتقدمة قد حولها إلى منتجات استهلاكية، وأن جميع الشركات تركز على عدد من المنتجات التي أصبحت محدودة بالمقارنة إلى الماضي، وتحول التسويق والبيع إلى الشغل الشاغل لهذه الشركات.

وحول فصل العاملين قالت: أنه على ضوء هذا الوضع فإنه يجب على إسرائيل أن تزيد ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات الإسرائيلية وإلا فسوف يكون هناك شك في استمرار نشاط بعض الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا مثل آي. سي. ايه وايفرت.

وتجدر الاشارة إلى أن شركة بي نتواركس التابعة لشركة نورتل الكندية قد قررت في الأسبوع الماضي إقالة العاملين ووقف نشاط الشركة في مجال تخطيط البيانات، وطلبت الشركة أن تنقل إلى الولايات المتحدة نشاط تحليل أنظمة الاتصالات، وأن يتم الابقاء في إسرائيل على مجال التخطيط فحسب. كذلك قررت شركة لوسنت في الأسبوع الماضي إغلاق شركة أوكتيل تكنولوجيوت والتي كانت بمثابة مركز التطوير والانتاج التابع لها في إسرائيل.

وهناك شركات أخرى قررت تقليص حجم نشاطها في إسرائيل ووصل الأمر إلى حد أن بعض من هذه الشركات أغلقت أبوابها.

وعلى سبيل المثال نجد أن شركة جينرال سيستمس من مجموعة جينرال إليكتريك قلصت عدد العاملين من مصنع الشركة في حيفا، وأما الـ اس. ايه لوجيك فقد أغلقت مركز التطوير التابع لها في إسرائيل، كما قامت شركة ميدترنيك الأمريكية بغلق مركز التطوير التابع لها في إسرائيل. وعلم أن شركة كوالكوم التي أعلنت عن فصل ٦٠٠ من العاملين في فروعها ومراكزها في جميع أنحاء العالم، سوف تقلص نشاط مركز الأبحاث والتطوير التابع لها في إسرائيل.



إسرائيل / الأردن

ليس هناك ما يدعو للذهول

معاريف ١ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : موشيه جاك

(*) عبد الله لن يغير سياسة الاردن تجاه اسرائيل لأن أبيه أقام هذه السياسة على أساس المصالح المشتركة والمستمرة .

***

ستيف رجولانت ، عضو الكونجرس الامريكى من أوكلاهوما ، رجل متدين ويعتبر صديقا لاسرائيل . وكل عام يعقد اجتماعا دينيا تحت عنوان " صلاة وجبة الافطار " . ودعا ستيف للصلاة التى ستقام يوم الخميس القادم ، الرئيس السورى حافظ الاسد ، ووزير خارجية السودان ، وياسر عرفات ، وذلك من أجل التخلص من الارهاب . وقد استجاب ياسر عرفات للدعوة . وتسبب بذلك فى شعور أصدقاء إسرائيل بعدم الرضا ، لأنه من المقرر أن يشارك فى هذا الافطار الرئيس كلينتون ، وسوف تكون هذه فرصة طيبة للزعيم الفلسطينى كى يلتقى مع رئيس الولايات المتحدة الامريكية دون أن يكون هناك توازن عن طريق عقد لقاء مماثل مع رئيس وزراء اسرائيل .

وقد سارع صائب عريقات ، الذى يعرف مدى ضعف الجماهير الاسرائيلية ، كى يفصل المطالب التى سيقدمها عرفات للرئيس كلينتون خلال لقاء الصدفة الذى سيعقد فى إحدى الغرف الملحقة بالقاعة . ويحاول عريقات أن يضفى على هذا اللقاء أهمية ومغزى، على الرغم من أنها لا تستحق كل ذلك. ولكن الحقيقة هى أن عريقات قد صدق فى تقديره . فقد شعر المسئولون فى إسرائيل بالذهول من الخبر الذى أشاع أن اللقاء الذى سيعقد هذا الاسبوع يجيئ بمبادرة الرئيس بيل كلينتون ، ودون أن يوجه دعوة مشابهة لبنيامين نتنياهو . ومن المحتمل أن يشترط عرفات إلغاء تهديده بالاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو بدعوته أولا الى البيت الابيض ، أى كنوع من الاعتراف بالدولة قبل إقامتها . ولكن اللقاء هذا الاسبوع من نوع مختلف وليس هناك مجال للذهول .

وتجدر الاشارة الى أن الجماهير الاسرائيلية تعانى من ميول ماسوشية . وأى تغيير أو تطوير يحدث فى المنطقة يثير ذهولا خوفا من أن يكون هذا التطور ضد مصلحة إسرائيل . فعلى سبيل المثال نجد أن إقالة الأمير حسن وتعيين الابن الأكبر للملك حسين وليا للعهد ، قد أثارت خوف إسرائيل بلا مبرر ، وكأن العلاقات بين إسرائيل والاردن مرتبطة بعواطف الملك حسين ولا ترتبط بالمصالح المشتركة للدولتين . ونحن نعرف أن الملك حسين بحكمته السياسية قد اتبع سياسة متوازنة من أجل ضمان مستقبل مملكته ، وهى سياسة التوازن الدقيق بين إسرائيل والفلسطينيين . وليس فقط بسبب الخلافات النسائية فى البلاط الملكى اختار الملك حسين الأمير عبد الله كخليفة له ، ولكن أيضا بسبب رغبته فى استمرار سياسته . فقد فضله على الأمير حمزة بسبب السن الصغيرة للأخير. ويعرف حسين جيدا أنه عندما كان فى سنه كاد أن يفقد مملكته بسبب حماسه الزائد لمساعدة عبد الناصر خلال معركة سيناء. ولكن رئيس وزرائه نجح فى الحد من هذا الحماس . وفى حرب الأيام الستة أجبره قادة الجيش على الارتباط بعبد الناصر ، ولكن فى حرب عيد الغفران توخى الحذر بدرجة مثيرة للاعجاب عندما امتنع عن فتح جبهة ثالثة لمحاربة اسرائيل.

ونحن نعرف أن سياسة مبارك اختلفت عن سياسة السادات بعد أن حصل على سيناء بالكامل ، ولكن عبد الله لن يغير سياسة أبيه تجاه إسرائيل لأنها تعتمد على المصلحة المشتركة وليس المصلحة المؤقتة . وليس من المستبعد أن نصطدم ببعض الأمور التى لا تروق لنا ولا يجب ان ننسى أن الملك حسين نفسه لم يكن محصنا ضد بعض الخطوات التى أثارت غضبنا . ولكن سامحناه بسبب الحب الذى يكنه له الشعب الاسرائيلى وبسبب بعض البادرات الطيبة التى اتخذها ، مثل تقديم واجب العزاء فى بيت شيمش .

كذلك فإن الجهد المتواصل من جانب الملك حسين للتأثير على الرأى العام فى اسرائيل حتى يحظى بمودة الشعب الاسرائيلى وهو ما خلق بعض الأساطير التى أحاطت به:
- إنه لم يتجول فى شارع ديز نجوف . ولكن الطيار الخاص به هو الذى تجول فى الوقت الذى انتظر هو فى أحد البيوت المؤمنة جيدا عند مدخل تل البيب مع جولدا وديان.
- إنه لم يوافق على الحل الاقليمى، ولكنه أعرب عن استعداده لمناقشة تبادل مناطق صغيرة على أكثر تقدير.
- لم يكن هو الذى اقترح مشروع "ممر اريحا" ولكن إسرائيل هى التى اقترحته ورفضه حسين لأنه ذكره بمشروع آلون .
- لم يوافق على المؤتمر الدولى بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لأنه لم يرغب فى الدخول فى مواجهة مع العالم العربى.
- لم يبلغ جولدا مائير بسر الأسد والسادات بشأن خطتهما لخوض حرب عيد الغفران ، ولكنه حكى عن كل ما شاهدوه عبر النظارة المكبرة على الحدود الاسرائيلية من أن الجيش السورى فى حالة انتشار استعدادا للانطلاق ، أى أنه لم يأت بأى جديد .
ولكن ايضا بدون هذه الأساطير ، فقد تصرف حسين بذكاء مع اسرائيل وحرص على الحفاظ على التعاون فى المجالات الحيوية للغاية، وهذا لا ينبع بالطبع من حبه لاسرائيل ولكن بسبب حبه للاردن. ومصالح الأردن هى التى دفعته لهذا التعاون - وهذا هو الأساس الذى ورّثه لابنه البكر .
والمنطق يشير الى أنه لا يجب أن نتوقع حدوث تغييرات جوهرية فى سياسة الأردن تجاه اسرائيل . ومن الصعب أن نتوقع حدوث تغييرات غير منطقية . وفى هذه الأثناء فإن الاعراب عن المخاوف على الملأ بشأن حدوث تطورات سياسية أمر يثير الخوف ويشجع بدون داع الضلع الثالث فى المثلث الاردنى الاسرائيلى الفلسطينى.

عبد الله على الخريطة

الملحق السياسى لمعاريف
٨ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : أورى أفنيرى

(*) ان سياسة الأردن ليست مرتبطة بهذا الملك أو ذاك ، بل بالتطلع للتوازن مع كل جيرانها.

***

"هل تريد أن تفهم الأردن ؟ سألنى الموظف الكبير "سوف أعلمك فى خمس دقائق " وبذلك وفى الخمس دقائق الآتية تعلمت اكثر مما عرفت من عشرات الكتب ومئات المقالات، ناهيك عن مقالات بعض "الخبراء" عندنا، والمستشرقين والعسكريين والذين يعلمون الكثير ويفهمون القليل.
لقد حدث ذلك قبل ١٣ عاما وكنت الشخص الاول الذى سجل فى الأردن كإسرائيلى والخلفية : ديبلوماسى أوروبى قال لى أن رئيس البلاط الملكى يدعونى للحضور لعمان .
وقد منحنى رئيس الحكومة شيمون بيريز سماحا رسميا والذى تم ختمه فى جواز سفرى . ووصلت لعمان من القاهرة ، وعلى مدى اسبوع جلست فى بهو الفندق الرئيسى بعمان ، تقابلت مع شخصيات وأعطيت عشرات المقابلات الصحفية للصحافة المحلية والعالمية ، وذلك من خلال انتظار لحوار مع الملك أو أخيه . ولكن الدعوة تأخرت وتلكأت ودعانى ذلك الموظف الكبير لوجبة عشاء على مايبدو كتعويض غذاء.
فجلسنا فى مطعم فرنسى فاخر فى قلب عمان . وكان محدثى رجلا بدويا مثله مثل كل رؤساء الحكم فى الاردن . أخذ منديل ورق ورسم عليه خريطة الأردن . وشرح لى : انظر الى حدودنا ، فى الشمال لدينا حدود مع سوريا وهى دولة علمانية قومية عربية خالصة . وفى الجنوب توجد السعودية ، مملكة من العصور الوسطى محافظة ودينية . وخلفها الامارات والتى تحكمها انظمة متخلفة من الشيوخ . ومن الشرق تقع العراق ، ديكتاتورية قومية عدائية.
وفى الغرب نلامس مصر ، دولة كبيرة وفقيرة ذات توجه غربى، وترغب فى زعامة العالم العربى . ولدينا حدود طويلة مع اسرائيل والتى - سامحنى - جسد غريب فى المنطقة ، دولة غربية عصرية ذات أغراض توسعية . وفى الضفة الغربية يجلس الشعب الفلسطينى المناضل من أجل الاستقلال ، والذى يوجد بداخله قوى راديكالية . وفى الشمال الغربى ليس بعيدا عن حدودنا، توجد لبنان غير المستقرة بالنزاعات والصراعات مع كل أنواع القوى الخطيرة.
والنتيجة هى : أن دولتنا الصغيرة تتسرب اليها تأثيرات من كل أولئك الجيران - افكار ، لاجئين ، عملاء انهم جميعا يلتقون على أرضنا . ونحن نسعى لاستيعابهم وتحييدهم. ان وجودنا مرتبط بالتوازن بين كل هؤلاء الجيران. فكلهم خطر علينا. ونحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بالشجار مع اى واحدة منهم على مدى طويل.
ونظر الى صورة الملك التى كانت معلقة على الحائط. وقال : ان حسين هو فنان هذه اللعبة. فعندما يؤيد اليوم العراق فى حربها مع إيران فهو يعلم جيدا أن عليه ان يصالح غدا عدوتها سوريا . وعندما يقترب غدا من سوريا فعليه القيام بعد غد بلفتة تجاه اسرائيل . واللفتة تجاه اسرائيل عليه ان يوزنها بتصريح لصالح الفلسطينيين . فلا تنسى أن نصف السكان عندنا فلسطينيون . وبعد ذلك عليه ان يهدئ من روع السعودية التى تخشى من الفلسطينيين ومن العراق . وكل ذلك دون اغضاب صدام حسين.
وهكذا كل النظرية بشكل مختصر أن نابليون قال ذات

مرة: "اذا كنت تريد فهم سياسة دولة فانظر فى الخريطة" . إن الملك حسين يعيش داخل هذه الخريطة . إنه لا يحب اسرائيل بالمقدار الذى لم يحب فيه العراق أو سوريا . لقد كان من المتشبثين المثقفين ، راقص باليه جيوسياسى . عندما قبّل رابين فكر فى عرفات وعندما عانق صدام حسين حول أحد عينيه تجاه الأسد والعين الأخرى تجاه فهد السعودية . ولذلك فقد صنع الملك سلاما معنا فقط بعد أن وقع عرفات على إتفاقية أوسلو وأعطى للآخرين صلاحية . إن السادات وعرفات تشجعوا وقبلوا المخاطر وجاء حسين من بعدهم بخطوات حذرة .

والآن يحاولون عندنا التخمين: هل الملك القادم "يحب اسرائيل" كما كان أبيه ؟ هل سيتعانق مع نتنياهو؟ هل سيستمر فى العلاقات الحميمة والثابتة؟ إنهم يكتبون التقارير المخابراتية ، يجرون حوارات مع الناس الذين قابلوه هنا وهناك ، يؤلفون أبحاثا ودراسات . ومع كل احترامى ، كل هذا سخافات .

إن الملك القادم سيفعل مثل ما فعل من سبقه ومن سبق من سبقه . لا أكثر ولا أقل إن نوازع قلبه مهمة مثل قشور الثوم .

فإذا إشمئز فى مكنون قلبه من ايريل شارون ، رجل صابرا وشاتيلا فسوف يقبله على خديه بحرارة ويفكر فى زوجته الفلسطينية . وإذا كره صدام سوف يقول كلمات ذات مشاعر مغرضة حول معاناة الشعب العراقى . إن ذلك هو إسم اللعبة التى اسمها الأردن ، ملك ذهب وملك قادم . ولكن الخريطة باقية .

"ما بعد حسين"

الملحق السياسى لجريدة
هآرتس ٩ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : المحرر

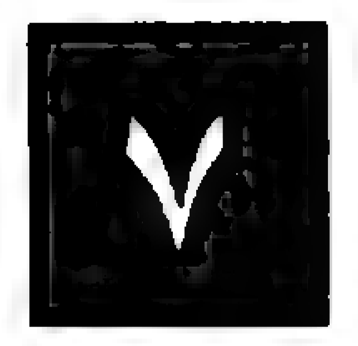
لم يكن هناك زعيم عربى مثل الملك حسين حظى بالمديح والحب فى اسرائيل على كل المستويات . فقد اصطدمت مبادرة السلام للرئيس أنور السادات بالشكوك العديدة ، وكذلك الاتفاق المنتهى مع مصر عرف هذا الاعتراض الشديد ايضا . إن الملك حسين اندمج فى مسيرة التسوية فقط بعد انفتاح الطريق مع الفلسطينيين . فلم يكن مستعدا لتلك الانطلاقة من العلاقات الكاملة طالما كان محتملا الزعم تجاهه بأنه تسرع قبل ان يحظى الصراع الاسرائيلى - الفلسطينى بالعلاج المقنع . فرئيس المملكة التى يبلغ حوالى ٦٠ ٪ من سكانها فلسطينيين لم يكن يستطيع أن يتصرف تصرفا آخر.

ففى تاريخ كل شخصيات المنطقة نجد إضاعة الفرص فى تناولهم لمسيرة السلام . ولكن منذ اللحظة التى قرر فيها حسين حسمه للأمور وهو يتصرف بتفهم ، وبأصالة وبدفء فى العلاقات دفعته الى التعاطف الاسرائيلى الجارف.

إن مئات الشخصيات من أرجاء العالم كله والذين شاركوا بالأمس فى جنازة الملك حسين . لم يكونوا فى حاجة لأقوال المديح والإطراء التى ألقوها عن الملك . إنه انجاز من الدرجة الأولى لزعيم ، اضطر للسير بحذر شديد بين المطبات التى يضعها نطاق واسع ذو مشاكل وحساسيات . وخلال ذلك لم يرتدع أيضا بالمجازفة بحرب ضده فى عام ١٩٦٧ . ان اسرائيل نفسها لم تتسرع فى مد يدها للسلام على مدى سنوات عديدة لجيرانها ، أو تدرس بشكل موضوعى ما بدا كفرص لا يجب اضاعتها . ومسموح لها اليوم تقدير سياسة حسين طبقا لنتائجها النهائية فقط.

إن موت حسين يجعل المفاوضات مع السلطة الفلسطينية فى حالة متجمدة . إن بنيامين نتنياهو حقن المسيرة بنغمة من الحموضة والشك . فقبل صعود نتنياهو للسلطة رأى فى الأردن دولة من الممكن ان تتحقق فيها الرغبات والأمانى القومية الفلسطينية . وكذلك وزير الخارجية ايريل شارون فقد سعى الى تسييد أفكار جيوسياسية مشابهة . ولكنهم بصفتهم يتحملون مسئولية حكومية رسمية تركوا البديل غير الواقعى وأخذوا على عاتقهم افتراضات أوسلو والسلام مع الأردن . وما يمكن كونه مفهوما من تلقاء ذاته جدير بالذكر الآن مرة أخرى لأن موت حسين من المحتمل أن يثير أمورا قديمة عن مدى استقرار الدولة المجاورة . ولكن شخصية الملك المميزة والفريدة ساعدت فى خلق رؤية مقنعة عن الوحدة القومية فى المملكة الهاشمية . ومن يرغبون فى التشكيك فى هذا الانطباع يستطيعون الإرتباط بالغالبية الفلسطينية لسكان الأردن . إن هناك عناصر مركزية فى البلاد ، بما فيها رئيس الحكومة، لا يوافقون على الاتفاقيات بين اسرائيل وبين السلطة الفلسطينية . وهم مؤهلون لجعل موت الملك ذريعة وسببا للدراسة المتأنية والحذرة لإستمرار مسيرة التسوية مع الفلسطينيين .

إن المنطق المرفوض لنظرية كهذه ، هو أنه فى أعقاب التسوية الدائمة ، ستقوم فى شرق إسرائيل دولة مع إرتباط قوى للأغلبية الفلسطينية فى الأردن . إن موت ملك ذو صلاحيات وسلطة من المحظور أن يستغل كذريعة لتحرير ودفع الشكوك الى تلك المسيرة.



وثـــائـــق

إسرائيل تكشف وثائق جديدة عن قضية لافون

هآرتس ٨و٩/٢/١٩٩٩
يوسى ملمان

حينما ذكر أحد الوزراء الإسرائيليون خلال إحدى الجلسات التى عقدتها الحكومة الإسرائيلية خلال شهر يناير عام ١٩٥٤ «الرجا ألا تسجل الكلمات التى سأدلى بها فى محضر جلسات الحكومة» فقد حرص موشيه شاريت الذى شغل آنذاك منصب رئيس الوزراء على تهدئته بقوله لا داع للقلق لأن بروتوكولات الجلسات الحكومية لاتنشر ولاتوزع، ومن المؤكد أن شاريت وسائر الوزراء لم يتوقعوا آنذاك أنه سيتم نشر هذه المحاضر بعد مضى أربعين عاما على تسجيلها.

ومن المعروف أنه يعود إلى حكومة رابين الفضل فى نشر بروتوكولات الحكومة المؤقتة التى تشكلت فى شهر مايو عام ١٩٤٨، تلك البروتوكولات التى تم البدء فى نشرها منذ ثلاثة أعوام، فتم الكشف فى غضون الأعوام الثلاثة السابقة عن بروتوكولات الحكومات الإسرائيلية التى تشكلت منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣. ويتم حاليا الكشف عن الوثائق التى يعود تاريخها إلى عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ اللذين تولت خلالهما مقاليد الحكم تلك الحكومة التى تشكلت اثر انتخابات الكنيست الخامسة، وبينما شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا فى عدد العمليات العسكرية الواقعة على الحدود، إلا أنها شهدت تصعيدا فى تلك العمليات العسكرية التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى الأردن وقطاع غزة. وكان من بين العمليات التى وقعت آنذاك تلك العملية التى وقعت فى عام ١٩٥٣ التى قام خلالها بعض من تسللوا وقتلوا ثلاثة وعشرين يهوديا، كما شهد عام ١٩٥٤ مقتل أحد عشر يهوديا غير أن هذا الرقم لا يشمل عدد الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم خلال رحلتهم بالباص فى شهر مارس عام ١٩٥٤.

الثأر:

وحينما تولى موشيه شاريت منصب رئاسة الحكومة فى شهر نوفمبر عام ١٩٥٣ عقب إصرار بن جوريون على الاستقالة من الحكومة والاقامة فى مستعمرة «سادية بوكير» فقد وجد بنحاس لافون صعوبة بالغة فى ملء الفراغ الذى خلفه بن جوريون بخروجه من منصبه، بل وأصبح أضحوكة، إذ كان مثار سخرية «الصقور» الداعين إلى تبنى سياسة متشددة تجاه العرب، والذين كان من بينهم شيمون بيريز الذى شغل آنذاك منصب مدير عام وزارة الدفاع، وموشيه ديان رئيس الاركان العامة. وأجبر هذا الوضع لافون على تبنى سياسة العمليات الثأرية ضد العرب، تلك السياسة التى انتهجها رغبة منه فى إرضاء المتطرفين، غير أن هذه السياسة أسفرت عن وقوع بعض المواجهات مع شاريت، فقد صدق لافون على سبيل المثال على قيام موشيه دايان بتنفيذ عملية ثأرية ضد قرية «عزون» انتقاما لمقتل مواطن يهودى فى منطقة «رعناناه»، وأسفرت هذه العملية الثأرية عن مقتل أربعة من سكان القرية. وكانت هذه العملية تعد خروجا عن النهج المحدد والذى تمثل فى قصر أهداف العمليات الثأرية على المواقع العسكرية.

وقد رد الأردن على اقتحام قرية عزون بقصف مكثف على القدس، ذلك القصف الذى تحول إلى معركة حقيقية استمرت ليومين متتاليين. وقررت حكومة شاريت عقب هذه التطورات الأخذ بموقف رئيس الأركان العامة ووزير الدفاع فعملت على زرع الألغام ونصب الأسلاك الشائكة على امتداد الحدود المشتركة بالمدينة.

وحينما أعرب موشيه شاريت خلال الجلسة التى عقدتها الحكومة فى السابع والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٥٤ عن استيائه من الطريقة التى تطورت بها الأمور، وقال: «إن ما حدث فى راعتاناه لا يتعدى حدود قيام مجموعة فدائية صغيرة بارتكاب الجريمة.. ولقد أخبرنى وزير الدفاع انه سيتم القيام بعملية صغيرة وأنه سيكلف ثلاثة أفراد بإصابة فرد أو فردين غير أن عدد الضحايا قد تضاعف.. ولو كان قد تم عرض هذه الخطة على لما كنت قد وافقت عليها». وأعرب شاريت خلال حديثه أيضا عن تحفظه إزاء حالة الانبهار ببطولات الجنود الإسرائيليين إذ ذكر «إننا لا ننفذ مثل هذه العمليات حتى نعطى للشباب الإسرائيلى فرصة التميز». وأثار حديث شاريت حفيظة لافون فعقب عليه قائلا: «إنى أطالب رئيس الوزراء بألا يتوقف عند توافه الأمور التى تحدث فى العمليات التى يوافق عليها وإلا فيتعين عليه ألا يوافق على العمليات التى أعرضها عليه».

وعقب مضى ما يقرب من اسبوعين على هذه الجلسة فقد اصطدمت إحدى سيارات الجيش الإسرائيلى بلغم بالقرب من مستوطنة «كيسوفيم» مما أسفر عن إصابة جندى إسرائيلى، فقام على اثرها وزير الدفاع القوات الإسرائيلية بالأمر بشن عملية ثأرية ضد أحد المواقع المصرية المجاورة. وأسفرت هذه العملية عن مقتل ستة جنود مصريين، وأسر جنديين مصريين. وفى المقابل فقد قتل جندى إسرائيلى، وأصيب عدة جنود. وحينما بحثت الحكومة الإسرائيلية هذا الحادث ذكر وزير الأديان موشيه شابيرا الذى كان عضوا بحزب «هبوعيل هميزراحى»: «حينما نرد على أية عملية نتعرض لها فإننا لا نرغب دائما فى الاعلان عن طبيعة العملية فتارة نقول لقد ضل بعض الجنود طريقهم فلقوا مصرعهم، وتارة نقول لقى بعض العرب مصرعهم إثر اقتحامهم للحدود فى إطار بحثهم عن قطعانهم. ولا يتم التوقف عن طرح المبررات والذرائع، ولا نرغب فى الاعتراف بقيامنا بمثل هذه العمليات. ولقد اعلنا هذه المرة أننا قمنا بهذه العملية خاصة اننا تمكنا فى إطار هذه العملية من أخذ بعض الأسرى بل والاستيلاء على بعض الأسلحة. وقد يفسر العالم هذا الحدث على نحو يوحى بأن الجيش الإسرائيلى هو الذى باشر تنفيذ هذه العمليات. ولا أدرى ما إذا كان من الحكمة أن نعلن عن مثل هذه العمليات». وعقب لافون على حديث الوزير بقوله «إنى ارحب على وجه العموم بهذه الفكرة، غير أنه من الممكن أن نعلن فى بعض الحالات عن قيامنا بتنفيذ بعض العمليات.. ومن المعروف اننا لم نعلن عن كافة العمليات».

وقامت القوات الإسرائيلية بعملية ثأرية أخرى عقب مقتل حارس مستعمرة «رمات رزيئيل»، إذ قامت القوات الإسرائيلية باقتحام موقع القوات الأردنية المتمركزة فى جبال القدس، وأسفرت هذه العملية عن مقتل أربعة جنود إسرائيليين، وخمسة جنود أردنيين. وقد عقب وزير الدفاع لافون على هذه العملية فى التاسع والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٥٤ فذكر «لقد كان لهذه العملية هدف سياسى محدد».

وحينما عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة فى مطلع أكتوبر من عام ١٩٥٤، تزامن عقدها مع قيام مصر بمنع سفينة إسرائيلية من عبور قناة السويس، واعتقال طاقمها، وقد امر رئيس الوزراء شاريت فى ذلك الحين ألا يتم شن أى عمل عسكرى ضد مصر حتى لا يتم التصعيد من حدة التوتر، ورفض شن أية عملية عسكرية، غير أن لافون اعترض على هذا الموقف بقوله: «إنى اتشكك فى إمكانية تحقيق أى نفع سياسى من وراء هذا الموقف، وأتساءل فى هذا الموضوع: هل يتعين علينا السماح للعرب بالتصرف كما يحلو لهم أم أنه يتعين علينا الاعتراض والرد على ما يقومون به».

والجدير بالذكر ان مصادر أخرى تفيد أن بعض الوزراء وخاصة وزير القضاء بنحاس روزن، ووزير الداخلية «يسرائيل روكاح» احسوا أن الجيش الإسرائيلى ووزير الدفاع يعملان دون إحاطة الحكومة بما يقومان به، وقد أعرب «روكاح» الذى كان عضوا فى لجنة الشئون الأمنية عن استيائه من عدم حرص اللجنة على عقد جلساتها، ومع هذا فقد عبر عن بعض مشاعره فى بعض جلسات الحكومة.

القضية:

وفى حقيقة الأمر فمن المذهل أن يتبين المرء أنه بالرغم من مضى خمسة شهور على اكتشاف مصر لشبكة تجسس إسرائيلية فى القاهرة والاسكندرية فلم يطرح أى وزير إسرائيلى أى استفسار للتعرف من الحكومة على حقيقة هذه الشبكة. ومن المعروف أن الحكومة المصرية ألقت القبض على أعضاء هذه الشبكة عقب أن اكتشف أحد جنود الشرطة بمدينة الاسكندرية تصاعد الدخان من جيب «فيليب نتانزون»، وكان هذا الدخان نتيجة لاشتعال فتيل القنبلة الموقوتة الموضوعة فى جيبه، والتى كان يعتزم وضعها فى سينما ريو بالاسكندرية. وتمكنت أجهزة الشرطة المصرية عقب مضى بضعة أيام على اعتقاله من الامساك بسائر أعضاء الشبكة الذين كان من بينهم: «موشى مرزوق وشموئيل عيزر ومارسيل نينو وفيكتور ليفى وروبرت داسه ومائير زعفران ومائير ميوحاس وايلى يعقوب وعيزر كوهين» أما «ايفرى العاد - زايدنبرج» الذى قام بتشغيل هذه الشبكة التى كانت تابعة للوحدة ١٣١ بجهاز المخابرات العسكرية والذى أتهم بأنه عميل مزدوج فقد فر خارج مصر.

وفيما يتعلق بالأوامر التى كان على اعضاء الشبكة تنفيذها فقد تمثلت فى وضع المتفجرات فى المراكز الثقافية الأمريكية بمدينتى الاسكندرية والقاهرة، وفى دور

السينما ومحطات القطار في الاسكندرية، وكان الغرض من وراء هذه العمليات زعزعة أسس نظام الرئيس جمال عبدالناصر والمساس بعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكان من نتائج الكشف عن هذه الشبكة أن القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين شهدتا صراعا حادا أسفر في نهاية الأمر عن استقالة لافون من الحكومة، والاطاحة ببنيامين جيبالي رئيس المخابرات العسكرية، واستقالة بن جوريون من منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٦٣، وإقدامه على تشكيل قائمة عمال إسرائيل (المعروفة باسم رافي) في انتخابات عام ١٩٦٥.

وقد تركز الجدل آنذاك حول قضية من يتحمل مسئولية هذا الحادث ومن أعطى أوامر القيام بهذه المهمة التي لم يكن هناك أي داع لها، وهل المسئول عن الحادث وزير الدفاع لافون أم رئيس الأركان العامة ديان أم رئيس المخابرات العسكرية جيبالي، ومن كان على علم بتفاصيل الحادث. وقد اجتاحت الدولة في ذلك الحين عاصفة من الشائعات غير أن جلسات الحكومة لم تتطرق إليها، فلم يطرح الوزراء أية تساؤلات عن هذه القضية، الأمر الذي يدل على أنه لم يطلعهم أحد على تفاصيل الحادث، وأنهم استمدوا مثل غيرهم المعلومات من الشائعات. ولم يتطرق وزراء الحكومة إلى هذا الموضوع إلا في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ أي عقب مضي يوم واحد على البدء في محاكمة اعضاء الشبكة الإسرائيلية في القاهرة، فتساءل وزير الداخلية الإسرائيلي «يسرائيل روكاح» «أليس من الواجب أن نتطرق إلى تلك المحاكمة التي تشهدها مصر حاليا؟» واستجاب رئيس الوزراء لهذا التساؤل، وقدم عرضا موجزا أوضح خلاله ان إسرائيل تبذل كل ما في وسعها من أجل المعتقلين. أما لافون فقد التزم الصمت طيلة الجلسة.

وذكر شاريت عقب مضي أسبوع على هذه الجلسة أن بعض المعلومات التي استقاها من مصادر وثيقة تفيد أن السلطات المصرية لا تعتزم إصدار حكم بإعدام المتهمين. وكما يبدو فلم تكن مصادر هذه المعلومات دقيقة، خاصة أن المحكمة العسكرية التي تشكلت للحكم في هذه القضية أصدرت حكما بإعدام مرزوق وعيزر، وأحكاما بالسجن على معظم أعضاء الشبكة. وقد اقترح عضو الكنيست حاييم لانداو الذي كان من حركة حيروت قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية ثأرية يخطف خلالها بعض الجنود المصريين، وأن يتم فيما بعد مقايضة هؤلاء الجنود بمن صدرت ضدهم أحكام بالإعدام.

وعقب موشى شاريت في الثلاثين من يناير عام ١٩٥٥ على هذا الاقتراح بقوله: «لابد أن يعلم الجميع أنه يوجد فرق ضخم بين دولة إسرائيل وبين الجيش الإسرائيلي». ومع هذا فقد أعلن شاريت أنه ليس من الممكن الاستمرار في سياسة ضبط النفس فذكر: «ليس من الممكن أن نتصور أن هذه المحاكمة التي تشهدها مصر حاليا تعد تحديا مصريا منظما لإسرائيل. ولقد أعربت من قبل عن رأيي الذي كان مفاده أنه من الواجب ألا نقوم حاليا بأي شئ كان. وإذا كنا قد حرصنا حتى الآن على ضبط النفس تجاه ما يحدث في قطاع غزة، فقد كانت هذه السياسة نابعة إما نتيجة لتخوفنا أو لاعتبارات أخرى، غير أنه إذا وقعت أية عمليات أخرى تستلزم اتخاذ رد فعل فمن الواجب أن نرد عليها بكل شدة حتى يصبح واضحا للجميع أننا سنرد بالدم على الدم الذي سفك على أيديهم».

وتلقى هذه الكلمات ضوءا جديدا على الأحداث خاصة أن عددا كبيرا من الباحثين تصور أن عودة بن جوريون إلى منصب وزير الدفاع في شهر فبراير عام ١٩٥٥ هو الذي اسفر عن ذلك التحول الذي طرأ على طبيعة رد الفعل الإسرائيلي، ومع هذا فيتضح من محاضر الجلسات أن شاريت أعلن قبل عودة بن جوريون إلى منصبه ان السياسة الإسرائيلية ستشهد تحولا.

وقد اقترح وزير القضاء الإسرائيلي روزان عقب مضي أسبوع على ما ذكره شاريت أمام الحكومة تشكيل لجنة وزارية للبحث في الظروف المحيطة بمحاكمة الشبكة الإسرائيلية في القاهرة، وزعم روزان خلال حديثه أنه قد تسرب إلى علمه أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية فشلت في مهمتها، وأنه يرى أن قيام المخابرات بتشغيل هذه الشبكة دون إخبار الحكومة بحقيقة هذا الوضع ينطوي على تهديد خطير للديمقراطية الإسرائيلية، وذكر روزان خلال حديثه عن وزير الدفاع لافون «إني على معرفة بوزير الدفاع، وأعلم أنه شخص واع ومسئول عن تصرفاته، ومن ثم لا يمكنني أن أتصور أن هذه العملية تمت دون معرفته بها، وأتصور أن أحد الأفراد حاك مثل هذه المؤامرة. وإذا كانت إحدى قيادات الجيش قد نفذت مثل هذه العملية فلا شك أنها تدل على قدر كبير من الحماقة. وإذا كانت الأمور تسير على هذا النحو فإنها تشير إلى أن أحد الجهات العسكرية تقوم بتنفيذ ما يحلو لها».

الاستقالة:

والتزم لافون الصمت طيلة الجلسة، ومع هذا فحينما طرح في جدول أعمال الجلسة التي عقدتها الحكومة في العشرين من شهر فبراير عام ١٩٥٥ فكرة استقالة لافون من الحكومة، أحس لافون أن اعضاء الحزب والحكومة لا يقدمون الدعم الكافي. وتكون بيان استقالة لافون من خمس صفحات غير أنه لم يتم السماح بعد للباحثين بمطالعة نص البيان، خاصة أن ميخائيل نير سكرتير الحكومة السابق. وبنحاس الياف نائب مدير عام وزارة

الخارجية السابق واللذان يتوليان مسئولية الكشف عن الوثائق الحكومية - تلك المسئولية التي يتحملانها من قبل أرشيف الدولة - قررا عدم الكشف عن نص هذا البيان. ومع هذا فيمكن للمرء أن يتفهم أن ما قاله لافون قد أثار غضب من استمعوا لبيانه، ومع هذا فلم يشعروا بالقلق إلا بسبب رغبة لافون في أن يدلي ببيان مشابه أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست. وقد أعرب وزير القضاء في ذلك الحين عن تخوفه من رغبة لافون بقوله «من الواجب ألا يطلع أعضاء حيروت ومبام بلجنة الخارجية والأمن بالكنيست على ما سمعه وزراء الحكومة من لافون».

وكان من بين المواضيع التي أثيرت في تلك الجلسة ذلك الموضوع الخاص بضم بن جوريون إلى الحكومة، وقد لقيت هذه الفكرة ارتياحا ملموسا في أوساط أعضاء الحكومة فذكر شاريت: «إن انضمام بن جوريون إلى الحكومة هو الذي بمقدوره تحقيق الهدف الذي يصبو الجميع إلى تحقيقه». وتمثل هذا الهدف في إعادة الاستقرار إلى صفوف الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات. وكان لعودة بن جوريون إلى الحكومة دور كبير في تغيير سياسة الحكومة الإسرائيلية وإسدال الستار على تلك السياسة الداعية إلى التعايش في هدوء، تلك السياسة التي كان شاريت قد اتبعها.

ومع عودة بن جوريون فقد اقترح في السابع والعشرين من شهر فبراير وبالاشتراك مع رئيس الأركان العامة موشي ديان القيام بعملية ثأرية، تلك العملية التي كان الغرض منها الرد على تسلل مجموعة من المخابرات المصرية إلى المعهد البيولوجي الواقع في منطقة «نيس تسيوناه»حيث قامت هذه المجموعة بقتل راكب دراجة بخارية في منطقة «رحوفوت» وكانت هذه العملية ثأرية موجهة ضد غزة، وصدق رئيس الوزراء شاريت عليها. وقد رأى بن جوريون أن هدف العملية سيقتصر على تدمير بعض المباني، وتوقع ديان أن عدد ضحايا العدو في هذه العملية التي كان اسمها الكودي «السهم الأسود» لن يتعدى عشرة جنود. ومع هذا فقد ذهل شاريت من نتائج هذه العملية التي نفذت في مساء الثامن والعشرين من شهر فبراير وفجر الأول من شهر مارس، خاصة أن هذه العملية التي قادها ايريل شارون أسفرت عن مقتل ثماني وثلاثين جنديا مصريا وإصابة أعداد كبيرة منهم. وفي المقابل فقد لقي ثمانية من جنود المظلات الإسرائيليين مصرعهم.

وكانت هذه العملية بمثابة نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي إذ تخلى عبدالناصر عقب هذه العملية عن إمكانية إجراء اتصالات سرية مع إسرائيل، بل ويئس من إمكانية الحصول على اسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد توجه إلى الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أسفر بعد تسعة شهور عن ابرام صفقة الأسلحة التشيكية. وقررت إسرائيل عقب إبرام هذه الصفقة شن حروب وقائية ضد مصر، تلك الحرب المعروفة باسم عملية سيناء.

* * *

وكان من بين العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في عام ١٩٥٤ تلك العملية التي نفذتها في مساء الثامن من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤. وقد ضمت هذه العملية أربعة جنود وضابط مخابرات، وأربعة مرافقين لتأمين الطرق. وقد عبر هؤلاء الجنود الحدود مقتحمين هضبة الجولان بغرض سرقة الصواريخ السورية، وزرع أجهزة تنصت تم تركيبها على خطوط الهاتف التي تربط المواقع المختلفة. وقد باءت هذه المهمة بالفشل، وتم أسر أعضاء هذه الجماعة، غير أن «أوري ايلان» الذي كان عضوا في هذه الجماعة أقدم على الانتحار اثر التعذيب الذي تعرض له. ومع عودة جثته إلى إسرائيل وجد المحققون الإسرائيليون ورقة صغيرة في ثنايا ملابسه كتب عليها «لم أخن» وكان للكشف عن هذه الورقة أثر كبير في غليان الشارع الإسرائيلي الذي طالب بالانتقام. ومع مضي بضعة شهور على عودة الجثة أعادت سوريا الجنود الأربعة.

وبالرغم من أن الصحافة الإسرائيلية والبحوث الهستيرية عرضت الموضوع على هذا النحو إلا أن محاضر جلسات الحكومة التي يعود تاريخها إلى عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ والتي تم السماح مؤخرا بنشرها تقدم صورة أكثر تعقيدا.

وتفيد هذه المحاضر أن الحكومة لم تتلق تقريرا وافيا عن هذه العملية إلا في السادس عشر من شهر يناير عام ١٩٥٥ أي بعد عودة جثة «اوري ايلان» وبعد مضي خمسة أسابيع على هذه العملية. وكما يبدو فقد تأخر عرض التقرير نظرا لأن الحكومة كانت منغمسة في تلك الفترة في بحث الكثير من القضايا، فضلا عن ان المشكلات كانت تتوالى عليها واحدة تلو الاخرى ، تلك المشكلات التي نذكر من بينها ان مصر منعت في شهر سبتمبر عام ١٩٥٤ عبور سفينة "بت جاليم" الاسرائيلية لقناة السويس فضلا عن انها اعتقلت طاقمها . كما ان القاهرة شهدت في شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ البدء في محاكمة أعضاء شبكة التجسس الاسرائيلية والتي سبق الاشارة اليها .

وحينما تحدث وزير الدفاع بنحاس لافون امام الوزراء عن قضية "أوري ايلان" فقد ذكر" أرغب في ألا يتم الاعلان فيما بعد عما سأتلوه عليكم" . واستطرد قائلا" لقد اخبروني بأنه تم ارسال خمسة جنود لتنفيذ مهمة في سوريا ، ولم يبلغوني بهذا الوضع إلا بعد أن تم أسرهم . وأعتقد أن رئيس الاركان العامة موشي ديان لم يكن له

علم ايضا بهذه المهمة".
وبالرغم من ان لافون قد طلب الحفاظ على سرية هذا المطلب فلم يكن لهذا الخبر الخاص، بقيام احد الضباط بتكليف جنوده بتنفيذ مهمة خطيرة خلف خطوط العدو دون الحصول على موافقة رئيس الاركان العامة ووزير الدفاع، وقع الدهشة فى نفوس الوزراء . وفى حقيقة الأمر فقد نبع غضب لافون من إحساسه بتفشى حالة لا مثيل لها من الوهن فى اوساط الجهات التشريعية والتنفيذية فذكر لافون:" من غير الممكن ألا يتم ارسال جنود فى مهام خلف خطوط العدو، وفى المقابل فمن الضرورى أن يعرف الجميع مسبقا انه من الوارد أن تُمنى هذه العمليات بالفشل، بل وتسفر مثل هذه العمليات عن مقتل الجنود أو أسرهم . وليس من الممكن ان تفقد إسرائيل صوابها بسبب تجاهلها لمثل هذه الحقائق. وقد يدعو ماحدث الى الاحساس بالأسى غير أنه ليس من الممكن ان نعيش تحت رحمة الأقدار . وعند قيامنا بمثل هذه العمليات التى يعد من الضرورى تنفيذها من حين الى أخر فمن الضرورى ان نعرف مسبقا ما اذا كانت مثل هذه العمليات ستواجه أية صعاب وما اذا كانت ستسفر عن وقوع بعض الضحايا. وليس من الممكن ان نشن أية عملية دون وضع هذه الأمور فى الاعتبار".
وذكر بنحاس لافون خلال الجلسة أن الأسرى اعترفوا لمراقبى الأمم المتحدة خلال التحقيق معهم فى المعتقل بحقيقة أهداف العملية التى كلفوا بها ، وقام هؤلاء المراقبون بإطلاع السوريين بما اعترف به الأسرى . وقد قاطع الوزير موشيه شابيرا وزير الدفاع خلال حديثه ، وطلب منه توضيح ما اذا كانت لدى القوات الاسرائيلية تعليمات بشأن متى يتعين عليها الدفاع عن نفسها أو الاستمرار فى القتال، أم أن التعليمات تنص على ضرورة الاستسلام فى الحال ؟ وأجاب لافون على هذا الاستفسار بقوله "كما يبدو فقد نجح السوريون فى حصار المكان بعدد كبير من القوات . وقد رأى قائد العملية بعد تبادل قصير للطلقات انه ليس هناك أى امل فى الهروب من الموقع ، وأنه وإن نشبت معركة حقيقية فإنها ستكون أشبه بالمعركة الانتحارية ، ومن ثم فقد أعلن استسلامه ، وسلم نفسه وسائر جنوده للسوريين.
واستطرد لافون فى الحديث بقوله لقد توجه أحد مراقبى الامم المتحدة الذين حضروا التحقيق مع الأسرى الاسرائيليين فى سوريا الى اسرائيل ، وحدث الضباط الاسرائيليين عما جرى فى التحقيق ، فذكر لافون :" لقد أخبرنا هذا المراقب ان الاسرى معتقلون وأن كلا منهم يقيم فى زنزانة انفرادية ، وأن حالتهم المعنوية جميعا مستقرة باستثناء ايلان الذى يشعر بقدر كبير من الاحباط والحزن" . وقاطع الوزير ظالمان ايرن لافون خلال حديثه مستفسرا ألم يخبرك بأسباب إحساسه بالحزن والاحباط؟ واكتفى لافون بنفى هذا الأمر واستطرد قائلا:" حينما توجهت الى مكتبى واجهت وضعا بالغ الصعوبة اذ وجدت بالمكتب "بيجه ايلانيت" والدة ايلان . ولم يكن لدى أى علم حينئذ بانتحاره ، ومن هنا فقد أخبرتها أن أسرانا سيعودون الى اسرائيل . وحينما غادرت مكتبى كانت تغمرها السعادة فاتصلت بمنزلها وأبلغتهم ما ذكرت . ومع مضى ساعتين على هذا اللقاء تلقيت نبأ انتحار اورى ايلان ، وقد تخوفت آنذاك من إقدام الصحافة على نشر هذا الخبر قبل أن التقى بها ، فبدأ الجميع فى البحث عنها وتمكنوا من احضارها الى مكتبى . ولكم ان تتخيلوا طبيعة الوضع المخيف الذى كان يتعين على أن أتعايش معه . وحينما جلست امامى وعند علمها بهذا النبأ القاسى أخذت تردد طيلة الوقت : لماذا أقدم على ما فعله .. ربما أقدم على الانتحار بسبب إحساسه أنه لم يتصرف كما ينبغى . وعند تحليل أقوال الأم على الصعيد النفسى وفى مثل هذه الظروف نجد أنها كانت منشغلة فى المقام الأول بكرامة ابنها".
واستكمل لافون حديثه قائلا :"وحينما قمنا بفحص الجثة فقد وجدنا فيما بين أصابع القدمين ورقة صغيرة جاء بها: وصيتى أن تبحثوا فى ملابسى ..أورى" وعند تفتيش ملابسه على نحو دقيق وجدنا تسع وريقات ، وسأتلو عليكم ماجاء بها ، ويحق لكل منكم ان يستنتج مايشاء .. جاء فى الورقة الاولى "لتنتقموا من مندوبهم فى لجنة وقف اطلاق النار – أورى" . وعلق موشيه شاريت على ما جاء فى الورقة بقوله " إنه يعلن أن من الضرورى الانتقام بعد موته من مندوب السوريين فى لجنة وقف إطلاق النار

واستطرد وزير الدفاع قائلا "أما الورقة الثانية فإنها مدونة بتاريخ الثالث من يناير وجاء بها أنهم سيقتلوننى وأوصيكم بالانتقام ، ولتدفنوننى بجوار جابى – اورى ايلان ، وجاء بالورقة الثالثة ، فلتنتقموا من العاملين مع الامم المتحدة ، ولم يرد بالورقة الرابعة سوى اسم "اورى ايلان". أما الورقة الخامسة فقد جاء بها "لم أخن فانتحرت" ، وجاء بالورقة السادسة "فلتفتشوا الملابس" ، وجاء بالورقة الاخيرة : "الوداع – أورى ايلان. الانتقام" وكان تاريخ الورقة الأخيرة العاشر من يناير وجاء بها " لقد انتهوا من قتل الجميع ، وإنى مضطر لقول إنى لا أعرف شيئا عن الغد . ولتدفنونى بجوار جابى – الانتقام".
واستفسر الوزير ارن من وزير الدفاع لافون قائلا : أود أن استفسر من وزير الدفاع كيف يمكنه تفسير تركيز كل هذه الاوراق على الانتقام من المندوب السورى فى لجنة وقف إطلاق النار ، ولماذا ركز على ضرورة الانتقام منه "
وأجاب لافون:" أجد صعوبة بالغة فى تفهم هذا الأمر واذا افترضنا انه تعرض الى تعذيب حقيقى فمن الصعوبة بمكان أن نتصور قيام المندوب السورى المشارك فى لجنة وقف اطلاق النار بهذه المهمة "وقاطعه الوزير" "دوف

يوسف" بقوله "لدى خبرة ما فى مثل هذه المواضيع، وقد خرجت بانطباع مفاده أن إيلان لم يكن صلبا فى مواجهة ما تعرض اليه من ضغط. ومن الوارد ان يكون تعرض الى ضغوط نفسية لا يستطيع الرجل الطبيعى تحملها .. وهذا هو ما يقصده وزير الدفاع بالضغط النفسى".
واستطرد لافون قائلا "حينما تم فحص الجثة على نحو مبدئى بالقرب من منطقة "جيشر يعقوف " لم تكن بها أية آثار للتعذيب، ومع هذا فقد تم فيما بعد فحص الجثة على نحو بالغ الدقة فى إحدى المستشفيات الواقعة فى منطقة "تل هشومير" ، وقد اكد الأطباء بعد فحصها أنه لا توجد بها أية آثار تفيد تعرضه للتعذيب. وقد أكد مراقبو الأمم المتحدة خلال كافة احاديثهم أن الحالة المعنوية للأسرى طيبة للغاية غير انه كانت لدى المراقبين بعض التحفظات إزاء حالة الزنازين التى وضع بها الأسرى، فقد وصفوها بأنها قذرة ورطبة ، وأن الاسرى يطلبون مزيدا من الملابس لتقيهم من البرد ، فضلا عن بعض الكتب .. وأتساءل فى هذا الموضع عما اذا كان الأسرى قد تعرضوا الى تعذيب حقيقى . ولا يمكننا التعرف على هذه المسألة إلا من خلال تحديد تعريف دقيق لمصطلح التعذيب، ومع هذا فلا يساورنى الشك فى أنهم تعرضوا الى ضروب عدة من التعذيب النفسى . ومن الوارد أن يكونوا قد اخبروه، لقد قتلنا الآخرين وسنقتلك غدا وأعنى بهذا انهم قد تعمدوا إرهابه وبث الرعب فى نفسه .
ويختلف هذا الضرب من التعذيب بالطبع عن التعذيب البدنى الذى يهدف فى المقام الاول الى تحطيم السجين . ومن الوارد أن يكون ايلان قد تعرض الى حالة من الانهيار لم تدعه ينعم بالهدوء ، ومن ثم فلم يتمكن من تحمل التهديدات النفسية ، وكما يبدو فقد كان أكثر حساسية من الآخرين ".
وقد أعرب لافون خلال حديثه عن مدى إحساسه بالاستياء والحزن مما جرى خلال جنازة ايلان التى تحولت الى جنازة هستيرية ، فذكر لافون :"لقد اعطيت أوامرى بعدم نشر ما جاء فى هذه الأوراق نظرا لأنها تخلق انطباعات غريبة عند قراءتها ، وأعتقد أنه من الضرورى العمل على كبح المشاعر".
أما رئيس الوزراء موشيه شاريت فقد أعرب خلال الجلسة عن إحساسه بالاستياء عن ذلك الاقتراح الخاص بسحب الثقة من الحكومة الذى تقدمت به كتلة حيروت التى كان يتزعمها آنذاك مناحيم بيجين، وفى حقيق الامر فقد كان شاريت متخوفا من قيام المعارضة بانتقاد الحكومة لعدم قيامها بما ينبغى لإعادة الأسرى والحفاظ على حياة ايلان.

ولا يفوتنا فى هذا المجال الاشارة الى ان الحكومة الاسرائيلية قررت عقب وقوع الجنود الاسرائيليين فى الأسر القيام بعملية ثأرية ، ومن هنا فقد أصدرت أوامرها باعتراض أية طائرة عسكرية سورية عسى أن تتمكن من الحصول على بعض الأسرى ومبادلتهم بجنود الجيش الإسرائيلى ، ومع هذا ونظرا لارتكاب خطأ جسيم فى التعرف على الهدف فقد اعترضت طائرات سلاح الطيران الاسرائيلى طائرة مدنية وأجبروها على الهبوط فى مطار اللد. وبالرغم من أنه كان على متن الطائرة ضابط سورى إلا أنه كان على متنها أيضا مسئول امريكى رفيع المستوى . ونظرا لأن الحكومة تخوفت من تبنى الولايات المتحدة الامريكية لأى رد فعل حاد ازاء انتهاك المواثيق الدولية الخاصة بالطيران المدنى فقد أسرعت بإطلاق سراح الطائرة وكل من كان على متنها .
وقد ذكر وزير الدفاع عقب هذا الحادث "لقد اصدرت أمرا باعتراض طائرة عسكرية سورية، غير ان طائرات سلاح الطيران الاسرائيلى اختطفت طائرة مدنية لم يكن من الممكن الانتفاع منها فيما يتعلق بموضوع الأسرى الاسرائيليين فى سوريا "وقد قاطعه شاريت قائلا:" سيزعم البعض أن هذه الطائرة كانت تقل ضابطا سوريا "غير أن لافون سارع بقوله "لقد كان هذا الضابط ملحقا عسكريا ، ومن ثم فإنه كان يسافر بوصفه شخصية دبلوماسية ، وليس بوصفه عسكريا.
واختتم شاريت هذا النقاش بقوله "من الواضح انه يروق للبعض حاليا تحميل لافون الذى أصدر أمرا بإطلاق سراح الطائرة السورية مسئولية دم ايلان ، وأتصور أن مندوب كتلة حيروت فى الكنيست لن يدخر جهدا فى توضيح هذه النقطة. ولكنى أتساءل: هل يمكن لدولة اسرائيل ان تحل القضايا الدولية من خلال عمليات القرصنة، وهل يمكنها تجاهل كافة التبعات المترتبة على هذا الوضع أم أنها دولة تتصرف وفقا للأعراف الدولية".
وقد أعلن لافون فى ختام الجلسة انه قرر تشكيل لجنة بالجيش الاسرائيلى للتحقيق فى الملابسات والظروف التى أسفرت عن اعتراض طائرة مدنية، غير ان لافون استقال من منصبه بعد مضى شهر على هذه الجلسة، ومن هنا فقد قرر ديفيد بن جوريون الذى خلفه فى هذا المنصب وقف التحقيق فى هذا الحادث، وحل اللجنة التى كانت قد تشكلت لهذا الغرض.

٨

رؤية

معسكر السلام الصهيونى
الثقافة السياسية العنصرية

أمين اسكندر

تشكلت الثقافة السياسية للتجمع الصهيوني على أرض فلسطين، من روافد عديدة، وعبر أزمان متراكمة وجغرافيا شاسعة، وبيئات اجتماعية متعددة، لذا كان طبيعيا أن يصف علماء الاجتماع الشخصية اليهودية بالشخصية المعقدة والمركبة، وكان طبيعيا ايضاً عند دراسة معسكر السلام الصهيوني أن نرجع إلى تحليل وتفكيك بنيته الداخلية. أى بنية ثقافته السياسية، حتى يتكشف لنا مدى تأثير الأصول فى أحداث اليوم ومتغيراته، ومدى مصداقية السلوك ومن قبله الشعار والتصريح والتعاهد والاتفاق. وبالإضافة لذلك معرفة المفاهيم والمقصود منها ـ حسب الثقافة السائدة ـ فمثلا ماهو المقصود بالسلام الصهيوني، وماعلاقة ذلك بالقوة والقدرة الإسرائيلية، ومدى ارتباط ذلك المفهوم بالطبقات والشرائح الاجتماعية، وما علاقة ذلك بالاستيطان، وبالاستعمار، وبالعنصرية. اسئلة كثيرة لابد من بحث الاجابة عليها حتى لا نقع ضحايا لأوهام.

تمثل الصهيونية عقيدة سياسية تقوم على أساس دعوة جميع اليهود للعودة إلى الارض المقدسة لبناء إسرائيل، استجابة للأمر الإلهي الذى كلف اليهود كجماعة مؤمنة مختبرة من الإله بأداء وظيفة قيادة الانسانية نحو الكمال الروحي. وهى بالتالى حركة سياسية تطالب وتعمل من أجل توطين اليهود فى فلسطين ـ أرض الميعاد ـ موظفة الأسطورة الدينية والظرف التاريخي، فها هو بن جوريون يعلن «أن الصهيونية الحقيقية لم تبدأ بهرتزل ومؤتمر بال ولا بوعد بلفور ولا بقرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، لكنها بدأت يوم وعد الله أبانا ابراهيم وعده».

ومن هنا عاشت الفكرة الصهيونية خلال قرون طويلة ملازمة لتفسيرات لاهوتية فى الديانة اليهودية والمسيحية (فى الغرب). وفى اليهودية يتضح الربط بينها وبين المملكة العبرية القديمة فى فلسطين (مملكة إسرائيل ومملكة يهودا) حتى تدمير الهيكل الأول فى عام ٥٨٧ ق.م، والغريب أن العهد القديم قد تناول تلك الفترة بكثير من التفاصيل. رغم أن معظم ما جاء فى العهد القديم بما فيها الأسفار الخمسة كتبت بعد ذلك التاريخ!!

وفى المسيحية عاشت الفكرة الصهيونية منذ عصر كرومويل حين كان هناك اعتقاد بأن مرور ألف عام على ميلاد السيد المسيح سيتكفل بإعادة اليهود إلى فلسطين وبناء هيكلهم من جديد.

وهكذا كانت الصهيونية توظيفاً للموروث الديني، وتفسيرا جديداً لليهودية، واستثماراً لليهودية فى ترسيم ملامح الهوية، وقد أكدت على هذا المعنى جريدة الجيروزاليم بوست بتاريخ ٢٦ يناير عام ١٩٧٠ عندما جاء بها «الصهيونية وحدها هى التى تمكن الفرد اليهودى من صيانة مثله العصرية منها والمتطرفة، دون تشويه جوهر يهوديته أو إحداث تناقض داخلى بين كيانه الانساني وهويته اليهودية».

كما يحدثنا روفين برينين الكاتب اليهودى عن مقابلة أجراها مع هرتزل جكى فيها عن حلم راوده «أن تاريخ العودة وأسطورة التحرير من قبل الملك ـ المسيح، رافقت إحداهما الأخرى، فى مخيلة الصبي.. وبعد فترة من ذلك رأى هرتزل فى منامه الحلم التالى «جاء الملك المسيح، وكان رجلاً مسنا مهيباً بهياً، فأخذنى بأحضانه وحلق بى على جناح الريح، وفوق واحدة من تلك الغيوم القزحية التقينا بصورة موسى.. فقال المسيح لموسى: من أجل هذا الطفل كنت قد صليت. ولكنه قال لى: إذهب، واعلن إلى اليهود بأننى سآتى حالاً وأجترح عجائب عظيمة وأعمالاً عظاما من أجل شعبى ومن أجل العالم كله». (المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ـ دار الطليعة ـ بديعة أمين).

خليط من الايمان والحلم والعنصرية والصهيونية، نجح فى توظيفها قادة الحركة الصهيونية فى مسار الاستعمار الغربى الذى كان فى هذه الفترة (القرن التاسع عشر) فى احتياج حقيقى لمدد يأتيه حتى يواصل هيمنته واستقلاله، وهكذا كانت أفكار هرتزل حصيلة ادراك واقعي، ووعى عميق لخصائص وتطلعات المرحلة الاستعمارية التى بلغها النظام الرأسمالى،

وهو القائل «إن الانجليز كانوا أول من أدركوا ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث. لذلك يرفرف علم بريطانيا العظمى فوق البحار. ولذا أعتقد بأن الفكرة الصهيونية ـ وهي فكرة استعمارية، يجب ان تحظى في انجلترا بفهم سريع وسهل». (الفكر الصهيوني المعاصر ـ مركز الابحاث ص ١٤٥ ـ بيروت ١٩٦٨). ومن نفس المصدر ص ٢٤٠ يؤكد يوري أفنيري الفكرة ذاتها قائلا «.. وكانت الصهيونية مظهرا من مظاهر الاستعمار الغربي في نزعه الأخير» وهكذا يكشف لنا أن الصهيونية كحركة، ليست سوى مولود من مواليد القرن التاسع عشر، حيث بدا لبعض الوقت أن حركة التحرر والمساواة التي بدأت تغزو أوروبا سوف تحل مشكلة اليهود، لكن تبين فشل ذلك الطريق بعدما اعترضه عقبتان: العقبة الأولى جاءت من اليهود أنفسهم حيث رفضوا إندماجهم في الآخرين (الأغيار)، وفي ذلك يقول ناحوم جولدمان ـ رئيس حركة الصهيونية العالمية ـ «إن إقامة دولة يهودية هدفه حفظ الشعب اليهودي من خطر التحرر والاندماج». أما العقبة الثانية فكانت من اوروبا نفسها، حيث طفا على سطح الحياة فيها ـ بعد التسامح الديني ـ التعصب القومي والذي جاء مواكباً لنهضة النظام الرأسمالي (العصر الصناعي)، وعندما شعر اليهود بعدم القدرة على التواؤم مع العصر، حيث كانت طبيعة عملهم أقرب إلى التجارة والربا والحرف البدائية، وشعر كذلك الغرب بعدم قدرته على التعايش معهم، مما زاد من سلوك التعصب القومي ضدهم، وصعب من عملية إدماج اليهود في تلك المجتمعات. وقد عبر عدد كبير من الفلاسفة الفرنسيين عن رأيهم في سلوك اليهود، واصفين إياه بأحط الاوصاف التي تعبر أيضا على عدم إمكانية التعايش المشترك، فنجد البارون دوباخ في مقاله «روح اليهودية» يتناول الديانة اليهودية قائلا: «يتخللها البخل وروح المصلحة الذاتية». أما ديدرو، فقد وصف اليهودي في مقاله الذي كتبه في دائرة المعارف بأنه «غامض ومتعصب» أما فولتير فقد قال عنهم «إنك لتجد فيهم مجرد شعب جاهل ومتوحش زاول لمدة طويلة أخس أنواع البخل، وأبغض أنواع الخرافات، ويحمل كراهية لا تعادلها كراهية لكافة الشعوب التي تسامحت معه وكانت سبباً في ثرائه». (الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العداونية ـ عالم المعرفة ـ د. رشاد الشامي ١٩٨٦م).

موجز ذلك أن اليهودية والصهيونية هما فاعلان محوريان في الثقافة السياسية السائدة داخل التجمع الصهيوني على أرض فلسطين ، وهناك عوامل أخرى نتناول منها:

العنصرية:

يتميز تاريخ الحركة الصهيونية بالعنصرية العرقية والمذهبية، حيث دمجت الصهيونية بين عنصرية التوراة، ومذهبيتها في عنصرية الصهيونية، والمقصود بالعنصرية هو تمايز بشر عن بشر وإنسان عن إنسان تحت حجج وذرائع مثل نقاء العرق، وتمايز المذهب، وقد حدث ذلك كثيرا في تاريخ البشرية، ولعل أشهرها النازية وعنصرية هتلر، والصهيونية وعنصرية الكيان الإسرائيلي، ومن قبلهما نماذج كثيرة، وإلى وقت قريب كان هناك الحكم العنصري في جنوب افريقيا، ولم تكن تلك الدعوة في سلطات الحكم فقط، ولا في نظرة شعوب لشعوب أخرى، بل كانت في بعض الفلسفات التي انتشرت في الغرب والحضارة الغربية، وكانت في الدعوات السياسية والعقائد والمذهبيات، ولعل قليل من التأمل في التوراه وباقي الكتب المقدسة عن اليهود، سوف يكشف لنا عمق وتأصل العنصرية اليهودية والعنصرية الصهيونية.

العنصرية في التوراة:

رغم أن التوراة تبدأ برواية قصة الميلاد المشترك للبشر، إلا إنها تفترق بعد ذلك في طريق التمايز العنصري، الذي يستمد تمايزه من الارتباط بين النسبي والمطلق، بين انسان بعينه وبين الله، و من هنا يصير العرق مباركاً، ويصير الشعب مقدساً، كما يصير الاله، هو إله جماعة بعينها، يعمل من أجل مصلحتها، ويمارس ممارستها، ويعطيها مبرراً وسنداً للممارسات العنصرية.

ولم تستند العنصرية الصهيونية على عنصرية الدين والجنس السامي، إنما امتدت لتشمل سامية اللغة، ومن هنا خرجت مصطلحات «السامية ومعاداة السامية»، و«الجنس اليهودي» و«الهوية اليهودية جاءت من رحم يهودي» ونجد ذلك واضحا في التلمود البابلي في قولهم (كما أن العالم لا يمكن أن يعيش بلا هواء، فإنه لا يمكن أن يعيش بدون إسرائيل)، ومن المعروف أن اليهود لم يسجلوا ويدونوا ما يمتلكونه من نصوص ومأثورات عن موسى النبي إلا بعده بألف عام، أي بعد السبي البابلي، وهنا كان طبيعيا أن تتدخل الأغراض والأهواء، كما كان طبيعيا أن تتم أدلجة النص الديني، ومن هنا حُملت اليهودية بالأهواء القومية وعنصرية الجنس ومذهبية القبيلة، حيث أنه من الثابت علميا أنه ليست هناك عصبية عنصرية تقوم بطبيعتها وبالغريزة في نفس الانسان، وإنما تغرسها فيه أمور مصطنعة، عن طريق التربية والنشأة والانحراف بالثقافة نحو هذه الوجهة، كما يقول العالم الفرنسي ميشيل ليريس في مؤلفه المعنون بـ «المسألة العنصرية أمام العلم الحديث: الجنس والحضارة».

وكان طبيعيا في ظل هذا المفهوم أن يركز المفكرون الصهاينة أمثال ارثر هيرتزبرج على إعادة تشكيل الشعب اليهودي حتى يتسنى تحريره (حسبما تدعى النبوءة)، كما تشكلت فلسفة لتربية الناشئة الصهيونية اعتمدت على أن اليهود أمة واحدة لها دين واحد ولغة واحدة، وأن أرض (إسرائيل) هي وطن هذه الأمة وأن الثقافة اليهودية واللغة العبرية والديانة اليهودية هي عناصر الشخصية اليهودية وروح الأمة من يمينها إلى يسارها، وأضيف لذلك أن التوراة في اصولها العبرية هي المصدر الأساسي للتاريخ القومي وجغرافية الوطن والأدب القومي ومحتوى التقاليد الروحية، وأن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار، واعتبار أن أي من الحضارات والثقافات والعلوم إنما هي من وحي هذا الشعب وديانته.

لم تكن إعادة صياغة التوراة بعد ألف عام بعد السبي البابلي مختصا ببث الغرض الأيديولوجي فيها فقط، وإنما تم تعميق ذلك عبر ترسيخ النعرة العنصرية بواسطة ابتداع اعياد وأركان جديدة في الدين مثل عيد الفصح وصلواته بمناسبة ذكرى نجاة موسى وقومه من فرعون مصر، الإهتمام بالانتساب إلى أسلاف كبار مثل يعقوب المعروف بإسرائيل

(الذى غلب الله وصارعه) - حسب رواية د. حسن ظاظا فى كتابه (أبحاث فى الفكر اليهودى). كما اهتم اليهود الصهاينة بنشر فكرة انتماء اليهود جميعا لعنصر واحد واستمرار ذلك حتى الآن، وهى فكرة اسطورية ينفيها العلم على مدار السنوات ومن مختلف المدارس، وها هو عالم الأنثروبولوجيا السويسرى يوجين بيتار، وعبر كتاب الأجناس البشرية والتاريخ يؤكد أن اليهود لا يمكن اعتبارهم أعضاء فى مجموعة بشرية متحدة العنصر، وفى خلال فصل كامل فى هذا الكتاب يتناول تلك الفكرة المزعومة ويدحضها ويصل إلى نتيجة مؤداها أن العنصرية اليهودية مجرد خرافة، ثم يأتى بعده عالم النفس اليهودى سيجموند فرويد ويؤكد فى كتابه (موسى وعقيدة التوحيد) أن البشر الذين خرجوا مع موسى من مصر هم خليط من السكان المصريين. وسواء صح ذلك ام لا، فمن المؤكد أن اليهودية قد تم تحميلها بأغراض عنصرية ومن بعدها الصهيونية كذلك، ويكفى نظرة على فكرة الأغيار (الجوييم) فالأغيار أقل شأنا وأقل ايمانا وغير مقدسين بالنسبة لليهود، وحتى إذا فكر واحد من الأغيار فى اعتناق اليهودية فلابد له من اختبارات كثيرة لانه سوف ينضم لشعب الله المختار، ورغم ذلك فإنه يظل تحت الحماية، ويحرم عليه وعلى سلالته من بعده ان يصاهروا أية أسرة يهودية تحمل لقب (لاوى) مثل: ليفى، كوهين. لأن هذه الأسر تنحدر من سبط اللاويين الذى منه موسى وهارون.

وهكذا لم تكن العنصرية اليهودية فى مواجهة الأغيار فقط، وإنما تعدت ذلك إلى داخل التجمع الصهيونى نفسه فظهرت التفرقة بين اليهود الاشكناز واليهود السفارديم ويهود الصابرا، فالاشكناز هم الذين فروا من معاداة السامية التى مارستها عليهم الحضارة الغربية والمجتمعات الغربية واعتقدوا الصهيونية كحركة قومية ومن تلك الزاوية هم المفضلون لانهم ذاقوا مرارة معاداة السامية ولانهم فى نفس الوقت أبناء الحضارة الغربية بكل أدواتها المتقدمة، وهم وقود الصراع وأدواته وفى نفس الوقت حلقات الوصل مع الاستعمار والنظام الرأسمالى الغربى. أما السفارديم فهم لم يواجهوا تلك المشكلة، إنما أتوا إلى (إسرائيل) من اجل مستوى معيشى أفضل وأحيانا تحت ضغط من الحركة الصهيونية وشعاراتها فى بناء دولة إسرائيل من قبل شعب الله المختار، وقد نتج عن ذلك مرتبة أدنى من مرتبة الاشكنازيم. أما المجموعة التى ولدت على أرض فلسطين ولا تعرف لها وطن آخر غير إسرائيل وتم صناعتها عبر حضانات الصهيونية والتربية الأيديولوجية اليهودية والصهيونية وبالتالى لم تتعرض لمشاكل ولا لإختبارات فهى من النوعيات البشرية الخالصة من عقدة الاضطهاد وهى بالتالى فى مرتبة مميزة.

العنصرية فى إسرائيل:

هكذا تسربت العنصرية إلى داخل الكيان الصهيونى نفسه، وقسمت البشر لطوائف وفئات وشرائح ومراتب، ولعل فضيحة الدم الملوث المنقول ليهود الفلاشا تؤكد ذلك بوضوح، ويعلق على تلك التفرقة ميشيل سلزر فى كتابه «إسرائيل دولة آرية» بقوله «لقد نشأ فى إسرائيل موقف فريد، فبينما لا توجد فى إسرائيل تفرقة بحكم القانون فإن أقلية عرقية تتمتع بدرجة من القوة والنفوذ إلى الحد الذى يجعلها تضع قيمها وأساليبها باعتبارها القاعدة، وأن تنظر بعين الاحتقار إلى الأغلبية العرقية. (كتاب الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية للدكتور رشاد الشامى).

والغريب ان جيل الصابرا خليط من الاشكناز والسفارديم، وبالتالى يطلق على الاشكناز منهم الصابرا أما السفارديم منهم فيطلق عليهم «يليدى هآرتس» او «ابناء البلد» والتفرقة هنا تعود إلى الجذور الحضارية، حيث يستمد الاشكناز جذورهم الحضارية من الغرب ويعملون من اجل الانتماء إليه، ويستمد ابناء البلد جذورهم الحضارية من الشرق ويعيشون حياته.

وينكشف لنا من تغلغل العنصرية فى اليهودية - عبر مقولات مزعومة من قبيل التفوق العرقى ورسولية اليهودية ودولة إسرائيل والانتصار الحتمى لليهود، والأغيار اقل ايمانا وأقل شأنا، وإباحة ممتلكات الغير - أن العنصرية ايضا كانت من لبنات الفكرة الصهيونية، ومن هنا كان من الطبيعى ان تكون الصهيونية ايديولوجية عنصرية: الفكر العنصرى يستمد أصوله من مؤلفات الكاتب الفرنسى دى جوينو الذى نشر بين عامى ١٨٥٣، ١٨٥٥ كتابا واسع الشهرة تحت عنوان «دراسة فى عدم تساوى الأجناس البشرية» وعبر هذا المؤلف قدم جوينو تفسيرا عنصريا للتاريخ حيث أرجع سبب الانحطاط والتقدم والازدهار إلى العنصر البشرى وبالتالى قسم البشر إلى أجناس ممتازة وأجناس منحطة، ورتب على ذلك قدرة الأجناس الممتازة على التقدم وقدر الأجناس المنحطة المحكوم عليها بالتخلف، وقد سار على خطى جوينو علماء وكتاب آخرون كان من بينهم عالم الانثروبولوجيا فاشى دى لابوج وتشامبرلين وأوتو أبون وداروين ونيتشه وغيرهم كثيرون ومن قبلهم كثيرون ايضا فى مسار التاريخ فى الامبراطورية الرومانية والبيزنطية والفارسية. وما يهمنا فى تلك الافكار هى انها واكبت توسع وصعود النظام الاستعمارى الذى قام على دعاوى عنصرية هو الآخر من قبيل عبء الرجل الابيض فى تمدين الشعوب المتخلفة، وكانت الصهيونية هى الأخرى تقوم على حق شعب الله المختار فى بناء وطنه على أرض فلسطين (إسرائيل) أرض الأجداد، والأسباط من ابراهيم حتى نتنياهو فهم امتداد لعنصر واحد فى تصورهم العنصرى، وتم تجسيد ذلك فى اطلاق صفة اليهودى النموذج أو الأمثل على الرواد الاستيطانيين، فهم نواة المجتمع اليهودى الصهيونى على أرض فلسطين، وتشكلت ايديولوجية الريادة تلك من عنصرين أحدهما كان الدفاع الذاتى والثانية كانت الاكتفاء الذاتى، وتم إعمال ذلك عبر التشكيلات العسكرية الاستيطانية مثل الهاجاناه وغيرها، وإقامة المستوطنات العسكرية دون الاعتماد على سكان فلسطين (الاغيار) غير المقدسين، ويشهد على ذلك موسى هس عندما قال أن رسالة الأمة ودورها هى انها نقطة التقاء بين القارات الثلاث «وسيعيد رأسمالكم الحياه للأرض القاحلة وسيحول عملكم وجهدكم، مرة أخرى، التربة القديمة إلى وديان مثمرة بعد أن تنقذوا الأرض من براثن رمال الصحراء الممتدة. بعد ذلك سوف يقدم لكم العالم من جديد آيات الولاء والاحترام».

ويؤكد هرتزل على نفس الفكرة قائلا «وسنكون هناك جزءا من الحاجز الذي يحمى أوربا في آسيا، سنكون مخفراً أماميا للحضارة في وجه الهمجية» ويكشف ماكس نورد بوضوح عن الوجه العنصري القبيح للفكرة وللدور فيقول: «سوف نبذل ما في وسعنا لكي نعمل في الشرق الادنى ما فعله الانجليز في الهند.. نحن ننوى الذهاب إلى فلسطين من أجل المدنيـة والتحضر. ورسالتنا هي توسيع الحدود الاخلاقية لأوروبا حتى نصل إلى الفرات».

وقد ترتب على تلك العقيدة العنصرية على مستوى التوراة والصهيونية أن تلبستها حركة استعمارية عنصرية إحلالية واستئصالية، لا تعمل حساباً للشعب الساكن في فلسطين منذ آلاف السنين، ومارست ضدهم كل أنواع الاقتحام بالنسبة للأرض والعمل تحت شعار العمل العبري، وعبر تلك المفاهيم تم ترحيل الآلاف من الفلسطينيين وتم استخدام القوة وكل ذلك تحت شعار شعب الله المختار والتمدين والحضارة، ويكفى نظرة على «قانون العودة لليهود» وهو الذي يعطى حق الهجرة إلى دولة إسرائيل لكل يهودي يرغب في ذلك ولا يعطيه لأي جنسية أخرى.

بعد كل ذلك ألم يكن آحاد هاعام - زعيم الصهيونية الثقافية على حق عندما قال: «إن اليهودية سبقت النيتشوية بعدة قرون. بفكرة الرجل اليهودي المتفوق. الرجل النقي الذي هو غاية في حد ذاته.. والذي خلق العالم من أجله».

إذن نحن امام دين الهي تم توظيفه وتحميله لأغراض ايديولوجية، وأمام عقيدة صهيونية استهدفت بناء نسق فكرى معتمد على الغرض الايديولوجي في اليهودية وأدمجت معها دعوة لتجميع يهود العالم من الشتات من اجل عودتهم إلى ارضهم المقدسة وإعادة بناء ممتلكاتهم، وبناء على ذلك تم بناء الحركة الصهيونية التي و اكبت الاستعمار في جوهرها ووظيفتها وعملت على ابراز الروح العنصرية المميزة لليهودية «شعب الله المختار» و«بناة الحضارة والتمدن».

قد تم ممارسة تلك العنصرية من خلال الايديولوجية الصهيونية على مستوى الأغيار وعلى مستوى الداخل الصهيوني ذاته (الاشكناز - السفارديم - الصابرا) بل وشيدت كيانها على أسس وقوانين عنصرية كان منها قانون حق عودة أي يهودي إلى فلسطين (إسرائيل).

وهكذا ساهمت العناصر الثلاثة تلك (اليهودية - الصهيونية - العنصرية) - بالاضافة إلى عناصر أخرى - في تشكيل الثقافة السائدة لدى التجمع الصهيوني على أرض فلسطين وعلى مر العصور السابقة لاحتلال فلسطين - ورغم تفاوت الظروف وانقطاع الجغرافيا وتشتتها وتعدد البيئات الحاضنة لهم - إلا إنهم قد واصلوا عبر مسيرتهم التمسك بالقواسم المشتركة تلك وتضافروا مع ظاهرة الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي، بعدما ذهبوا ضحايا له ايضا من قبل المجتمعات الغربية، وكان ذلك سببا في بروز الظاهرة اليهودية الصهيونية العنصرية على حساب عرب فلسطين.

ومن هنا لم يحدث انقطاع في ذلك الخيط المتواصل عبر العصور فالتوراة واليهودية حاملة للهوية وحاملة ايضا للعنصرية والصهيونية كذلك، وعنصرية الاستعمار تعلمت كثيرا من اليهودية كما قال آحاد هاعام، لذا كان من الطبيعي ان تنطلق الدعوة من يعقوب المسمى من قبل الله بإسرائيل بعد أن صارع الله، ومن هنا أصبح إسرائيل هو قوة الله، وانتشر هذا السبط اليعقوبي أو الإسرائيلي وظهر منه سليمان وداود ويهوذا وموسى، تلك هي قصة العنصر النقي ومنها تشكلت الصهيونية العنصرية، وبناء عليه كان طبيعيا أن يخرج علينا حاخامات (إسرائيل) مثل حاييم هاليفي ويهودا جرشوني وفريدمان بتحريم التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين، بل واعتبار ما تبقى من عرب فلسطين محتلين لأرض إسرائيل التوراتية المقدسة «إن كل من يفكر في إعادة مناطق أرض إسرائيل للأغراب يقع في مخالفة مبادئ الدين اليهودي» و«إن العرب الذين يعيشون في إسرائيل يحتلون جزءا من بلادنا وهو أمر يخالف تعاليم التوراه.. فهم غرباء».

ولم يكن ذلك هو رأى اليمين الصهيوني الديني فقط، بل كان رأى العلماني ايضا، فها هو بن جوريون يقول: «السلام بالنسبة لنا وسيلة، أما الهدف والغاية فهو التحقيق التام للصهيونية» نشرة الارض العدد «٢» وها هو رابين يعلن عن رغبته في دولة يهودية لها اسلوب حياتها، كما حدد موشى طابنكين من قادة حزب ماباي في عام ١٩٦٨ المفهوم الجديد للسلام بقوله: «إن السلام الحقيقي هو استيطان المناطق سواء وافق العرب أو لم يوافقوا» ويعلن يوسى ساريد زعيم ميرتس في هآرتس ١٧/٨/١٩٩٠ وتعقيبا على تهديدات العراق «لإسرائيل» «يجب التزود بقناع واق من الغاز لمحاولة التغلب على الرائحة السامة والكريهة لموقف م. ت. ف من صدام حسين، وبشير العناق بين ياسر عرفات وصدام حسين كثيرا من الاشمئزاز وأيضا الخوف، وإذا كنت قد أيدت انشاء دولة فلسطينية لمجرد أن الفلسطينيين يستحقون دولة لكنت الآن تخليت عن تأييدى لذلك، لكنى استمر في المطالبة لهم بدولة مستقلة لأن من حقى أن اتخلص من الاحتلال وأضراره السيئة - أما هم فربما يستحقون الاحتلال. لكن نحن لا نستحقه» أليست تلك هي العنصرية بعينها!!

صدق إسرائيل شاحاك عندما قال: «لا يحتاج المرء سوى أن يراجع ويفحص كيف استطاع العديد من اليهود الاشتراكيين الكتابة عن الكيبوتس من دون ان يكلفوا أنفسهم عناء الاشارة إلى كونه مؤسسة عنصرية، تستبعد استبعادا كاملا مواطني إسرائيل من غير اليهود».

وهو نفسه القائل في كتاب الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٣٠٠٠ عام «بحسب علمي، لم يحدث قط أن أعلن أي سياسي صهيوني رفض لفكرة بن جوريون القائلة بأن السياسات الإسرائيلية يجب أن تقوم (وضمن حدود الاعتبارات البراجمانية) على إعادة الحدود التوراتية كحدود للدولة اليهودية».

خلاصة القول، فقد شكلت اليهودية والصهيونية والعنصرية وعناصر أخرى مثل الجيتو والعداء للسامية والعبرية، ملامح مستمرة من الماضي للحاضر داخل ثقافة هذا التجمع الاستيطاني العنصري.

رؤية

الانتخابات الإسرائيلية بين برامج الأحزاب والأيديولوجيا والعسكرية

عبد الغفار الدويك

يرى جمال حمدان في أهم كتاباته «اليهود انثروبولوجيا» «إن إسرائيل حدودها هي جيوشها وجيوشها هي حدودها كما أن وجودها غير الشرعي رهن من البداية إلى النهاية بالقوة العسكرية وأمن إسرائيل هو مشكلتها المحورية فأصبح جيشها هو سكانها وسكانها هم جيشها». وفي ظل حالة السيولة الحالية وقبل وضوح الرؤية المتكاملة لبرامج الأحزاب والتي من تحليل مضمونها لا تختلف كثيرا عن سابقتها قدر ما تحتوي على إعادة ترتيب للأولويات مع الحفاظ على قائمة الأهداف الأستراتيجية لإسرائيل وهو ما لا يمنحنا الفرصة لإستشراق المستقبل بدقة.. في ظل مجتمع سيكولوجيته غير معهودة.

إن النتيجة النهائية لطرح رؤية مستقبلية يلزم أن تدرج أبعاد لاستراتيجية الصهيونية القادمة والتي تغطي ٥ عقود من القرن ٢١، وهو ما أشار اليه المؤتمر القومي اليهودي الذي عقد في عام ١٩٩٦ محددا اطارا فكريا شمل العديد من المجالات وبلور ايديولوجيا جديدة لما يمكن أن نطلق عليه «ما بعد الصهيونية». كما يلزم أن نتحلى بوعي ومنطقية واقعية لتجريد الحقيقة من الأكاذيب الحقيقية (على غرار ماحاول جارودي في كتابه الأساطير المؤسسة» والنجاح في الفصل بين التاريخ المقدس والأسطورة المزيفة، فالتاريخ المقدس هو المادي الواقعي الملموس الذي يبني حضارة الانسان والأساطير الصهيونية على عكس ذلك.

وعلى مستوى الموقف الانساني على ارض فلسطين يمكن ملاحظة الآتي:

١ - ظهور الانسان المتأله الذي اصبح ارادة مطلقة يحاول ان يصبح سيد العناصر وربها بمعنى أن يجعل بني إسرائيل سادة الطبيعية ومالكيها على حد قول «ديكارت» الفيلسوف الفرنسي الذي أوضح أن هذا الانسان تسيطر عليه شهوة السلطة والتملك.

٢ - ظهور الانسان العادي الذي يشبه ترسا في آلة تطحن الانسان وينفذ كل ما يصدر له من أوامر هذا الأنسان الذي تعلم الاذعان الكامل واستبعد من شخصيته كل الأحلام والمقدرة على التجاوز كما عبر عنه «كافكا» الروائي الألماني اليهودي. هذا هو الموقف الحالي الذي ينطبق على فلسطين.

إن هناك ثلاثة أعمدة رئيسية للسلطة تحت تصرف وسيطرة الرأسمالية وهذه الأعمدة الثلاثة ذات علاقة فيما بينها وبين المجتمع والتي تجعل من الممكن للطبقة الحاكمة أن تعزز هيبتها على المجتمع، السلطة الأولى هي سلطة الأفكار والسيطرة على عقول الناس من خلال وصف الوضع الراهن وكسب قوة العادة لدى الناس حتى ولو بالخداع وهذه هي القوة التي تجعل النخبة قادرة على اقناع المحكومين إارضائهم بالأمر الواقع، ولقد سيطر العسكريون في إسرائيل من خلال نموذج البطولات العسكرية اليهودية على الرأي العام، كما أن هناك سلطة أخرى تتم من خلال البرلمان والحكومات تخضع لاطار دستوري من خلال الأجهزة دون سيطرة جهاز على جهاز بمعنى أن الكل مساعد لهيمنة الدولة ومن خلال هذا المنهج ينتشر العسكريون في كل جهاز او مؤسسة في الدولة. أما السلطة الأخيرة وهي السلطة الاقتصادية فهي تؤثر في النمط الرئيسي للسياسة الاقتصادية وهنا يبرز دور المؤسسة العسكرية الصناعية ويمكن الأستناد هنا على بعض البيانات للتأكيد على سيطرة العسكريين على المجتمع المدني في إسرائيل فمن الكنيست الثالث ١٩٥٥ إلى الكنيست الخامس عشر ١٩٩٦ تواجد داخل الكنيست ١٤٠ شخصية عسكرية على حد هذا يعني أن هناك كنيست عسكري متكامل (١٢٠ عضواً) ضمن الخمسة عشر كنيست وفي حالة التوسع في تعريف شاغلي المؤسسة العسكرية فسنجد هناك أكثر من ٤٠ عضوا في الكنيست الخامس عشر ينتمون للمؤسسة وعلى مستوى مجلس الوزراء. فقد دخل الحكومة من مجلس الوزراء السابع وحتى الوزارة السادسة والعشرين اكثر من ستين ضابطا حمل حقيبة وزارية بين وزارات الدفاع والخارجية والزراعة.. وعلى مستوى منصب رئيس الوزراء فقد شغلا (اسحاق رابين وشيمون بيريز) منصب رئيس الوزراء اربع مرات من اجمالي أربعة عشر وزراء لإسرائيل.

لقد مرت إسرائيل بثلاثة تجارب عسكرية حيوية بدأت بهزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي في ٧٣ والفشل العسكري في جنوب لبنان لتأمين الجليل منذ ٨٢ وحرب الخوف التي إنتابت إسرائيل في الأزمة العراقية ١٩٩١ عندما وصلت الصواريخ العراقية إلى تل أبيب.
وكشفت هذه الحروب عجز الركيزة الأولى لنظرية الدفاع عن الحدود الآمنة ولم يعكس ذلك تراجع للعسكرية الإسرائيلية ولكن زاد من مكانتهم ودورهم لحماية أمن إسرائيل ومواجهة تحديات مستقبلية قادمة وهو ما إنطوى على تطوير لنظرية الأمن الإسرائيلية من خلال تعزيز السلام واستخدام حذر ومدروس للتهديد الأمني المتوقع من توسيع مفهوم الأمن ليشمل دوائر خارج الحدود وليشمل النطاق الاقليمي من خلال تعاون اقليمي واستراتيجي مع قوى جديدة بازغة تعزز التعاون الاستراتيجي القائم مع تطوير قدرة العقيدة القتالية وفهم الحرب من منظور سياسي واستعداد لتطوير قدرة المفاجأة من جانب إسرائيل وأيضا احتمالات مواجهة الضغوط الدولية بالاضافة إلى التوسع في استخدام طاقات إسرائيل المتعددة الانتاجية والتصديرية والأمنية لفرض هيمنة من نوع جديد تحول دون قيام إحدى دول الجوار الجغرافي لها بالحصول على الأسلحة فوق التقليدية.
وإذا نظرنا بنظرة فاحصة إلى الخريطة السياسية الحالية لإسرائيل فهي بإيجاز يمكن أن تكون على النحو التالي: اليمين الإسرائيلي يمثله الليكود بأحزاب متطرفة صغيرة وفي اقصى اليمين الأحزاب الدينية: المفدال ويهودا توراة وفي اقصى اليسار اليمين يقف شاس وفي يسار الحياة السياسية تقف العمل الوريث الشرعي للمابام وبقايا بعض شتات المعراج وفي اقصى اليسار يقف ميرتس مع حاداش وبعض الأحزاب العربية الصغيرة وفي الوسط بين اليمين واليسار يظهر تجمع الوسط الجديد بزعامة اسحاق موردخاي وعضوية أمنون شاحاك (قطبي العسكرية الإسرائيلية) وروني ميلو والثلاثة على قمة الحزب يمثلون خريطة جديدة حيث يقف الأول مع اليمين والثاني مع اليسار وميلو في الوسط بينهما. ورغم محاولة التحديد للخطوط الفاصلة بين اليسار واليمين والوسط وهي خطوط يصعب تحديدها لأسباب يمكن أن نسردها في كشف بعض ملامح هذه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية إلا أنه بات من الصعب محاولة التوصل لفاصل بين اليسار واليمين. والمعتقد أن هناك اهدافاً استراتيجية لمجموعة الوسط عجزت عن اداء دور لها من خلال اليمين أو اليسار وإن كان لا يختلف كثيرا عن الجناحين المشار اليهما.
ومن خلال الاشارة للقضايا الآنفة الذكر نجد أن ما يدور الآن هي طقوس لجدل وهمي في معركة أيديولوجية ترتبط اساسا بالدولة اولا وعلى حد قول «حاجي سيجل» في معاريف ٩٩/١/١٥ أن أوسلو يؤيده حزب العمل وحزب الوسط يتعامل معه برفق والليكود ينفذ بعض ملامحه تحت الضغط على سبيل المثال «موضوع قضية المستوطنات». نتنياهو وباراك وموردخاي لن يفرطوا فيها والمحتمل هو نقل المستوطنات بدلا من اقتلاعها وتجميع جميع الاتجاهات على أن القدس عاصمة ابدية لإسرائيل وأن جنوب لبنان سيظل محتلا إلى أن تضمن سوريا أمن شمال إسرائيل. اما الجولان فهي لن تشكل خلافاً حالة توقيع إتفاق سلام شامل مع سوريا مع الحفاظ على حزام امني داخلها.
-لماذا العسكريون؟؟ هناك التداخل المتبادل في كافة المجالات وهذه الحالة مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل وهو ما مكن العسكريين من ممارسة القوة السياسية في مواجهة بعض الاحزاب. ويرجع ذلك إلى انهم نخبة تمثل التفكير الاستراتيجي التي تحتاجه الدولة والتي وصلت من خلاله إلى ماهي آلت اليه من قوة.
اننا إذا نظرنا إلى قضايا السياسة العامة والاستراتيجية الإسرائيلية وحاولنا تجزئتها نجد انها تنحصر في الآتي: الصراع العربي الإسرائيلي بكل ابعاده ـ العلاقات الخارجية ـ الحد من التسلح ـ الحكم الذاتي الفلسطيني (احتمالات اقامة دولة فلسطينية) ـ مستقبل إسرائيل الاقتصادي في الشرق اوسطية ـ والدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية على مستوى الداخل. هذا غير قضايا فرعية لا يمكن اختزالها مثل الهجرة والاستيطان والسلام الاجتماعي بين ثنائيات عديدة : الوطنية/ القومية غير العلمانيين والمتدينين.
كل هذه القضايا تبرز دور العسكريين في بناء القوة السياسية لدولة إسرائيل، هذا غير الدور الذي تلعبه المؤسسة في مجالات عدة مثل اعادة التنشئة الاجتماعية ـ الهجرة والاستيطان ـ التكامل والدمج الاجتماعي ـ التنمية والتحديث الاقتصادي، اضافة إلى دور لا يستهان به في كافة مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي من الاعداد الى اتخاذ القرار إلى تنفيذه وهم يملكون الآليات والوسائل التي تحقق لهم هذا الهدف.
وفي كل الحالات يلعب العسكريون دورا حيويا، ففي حالة فوز الليكود (وهي حالة متراجعة من استطلاعات الرأي) فلن يستطيع بمفرده تشكيل الحكومة كما حدث في ١٩٩٦، وفي حالة فوز العمل لن يستطيع دون معاونة الأحزاب الصغيرة وفي الحالتين لن يستطيع اليمين أو اليسار تشكيل حكومة دون الوسط وينضم اليه في هذا الائتلاف الأحزاب الدينية خاصة مفدال إلى اليمين وشاس إلى اليسار، وهنا تقع الحكومة الجديدة مايو ـ يونيه ١٩٩٩ في دائرة الابتزاز السياسي واستمرار حالة سيولة اتخاذ القرار وسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد أمور الدولة من خلف اسوار رئاسة الأركان الإسرائيلية. ولو تصورنا جدلا وصول الوسط إلى الحكم في الانتخابات المقبلة فسوف ينضم اليه يسار اليمين ويمين اليسار مشكلا ائتلافا جديدا عليه أن يراجع حساباته وبرامجه لصياغة برنامج حكومة جديد يقع تحت ضغط التيار الديني حالة انضمامه ويتخلص منه حالة غيابه وهو الأفضل لمستقبل الحكومة الجديدة.
ويمكن استنباط بعض ملامح برنامج حزب الوسط مما كتبه يوري افنيري ١٢/٢١ من خلال النقاط التالية: السعي إلى السلم الكامل مع الجيران بما في ذلك الفلسطينيين مع الحفاظ على القدس عاصمة أبدية ومدينة موحدة تحت سيطرة إسرائيل وعدم التفريط في الحدود الآمنة أو العودة إلى حدود ٦٧ ـ السعي لتحقيق السلام الكامل مع سوريا دون الانسحاب الكلي من هضبة الجولان ـ الانسحاب من جنوب لبنان دون تعريض مستوطنات الشمال للخطر. ويحيط ببرنامج هذا الحزب الغموض لعدة اسباب اولها أن العسكريين اشد حرصا

على أمن إسرائيل اكثر من نتنياهو، ومستقبل الفلسطينيين يتعارض مع أمن إسرائيل من وجهة نظر المؤسسة العسكرية وتلك هى المعضلة التى سيواجهها العسكريون. وقد يزداد قوة الوسط حالة نجاحه بانضمام بعض الأحزاب الدينية له مما يعوق من جديد مسيرة السلام فى المنطقة.
ورغم ان الصورة أكثر تشاؤما إلا أن العامل الداخلى فى اراضى الحكم الذاتى وأرض إسرائيل يظل هو العامل الحيوى لحسم نتيجة الانتخابات. والمعتقد أن تيار السلام حتى الآن هو الغالب مالم تقع احداث للعنف على غرار ما حدث فى الماضى من قتل رابين وما وقع قبل انتخابات ١٩٩٦.
وقد يكون فوز الوسط أو ائتلافه مع العمل هو الأمل (فى ظل حالنا العربى الحالى) لأن العسكريين على ما فيهم من غرور اقرب إلى التوجهات الأمريكية وأقرب إلى ما تم الاتفاق عليه (ولم ينفذ).. وهذا يعنى أن هذا السيناريو إن وقع قد تنفذ من خلاله بارقة امل لمستقبل التسوية المتبقية. كما أن العسكريين (يعرفون قدر مصر الحقيقى، على عكس ما كان نتنياهو يعتقد).
إن الحكومة القادمة فى كل الأحوال يشاركها الوسط، أى انه سوف يكون مركز ثقل ومحور تجمع احزاب صغيرة.. ومن هنا فإن برنامجه يسمح له بالانضمام إلى احدى الكفتين دون مواربة او تراجع عن وعود انتخابية على غرار ما هو كائن فى إسرائيل من حكومات سابقة، وذلك على الرغم من أن البعض يرجع احتمالات تقدم الوسط لأسباب الانشقاق الداخلى فى صفوف الليكود.. والعمل وغيبة قيادتهما الكارزمية.
الرؤية تنصب على مستقبل الانتخابات الإسرائيلية مايو ١٩٩٩ واستراتيجية المؤسسة العسكرية فى اطار تبادل الادوار كإدارة علاقات.. الداخل مع الخارج، من ناحية وتجنب الأصطدام من جانب آخر. وهذا قلب الايديولوجيا هناك وهنا، وفى هذا الإطار يبزغ دور اسحاق موردخاى والذى يحسب له «لموردخاى» شخصيته.. انه بالفعل طراز على غرار رابين فى نهاية مطافه السياسى، فكياسته ورجاحة عقله وعدم الغرور وحصافته الشرقية قد لا تجعل الأمر سهلا عند التعامل معه وهو الأفضل بين أقرانه. فعند التعامل مع قائد عسكرى يتسم بالدبلوماسية يصبح الأمر أكثر صعوبة وأكثر خطورة ايضا.
وتعطى مظاهرات ١٤ فبراير ٩٩ مؤشرا خطيرا وورقة ضغط - ظاهرة المعالم للحريديم «التيار المتدين المتشدد» - للأحزاب المتصارعة على الحكم فى إسرائيل. كما أن اعلان المفدال للخطوط العريضة لبرنامجه يعطى الفرصة لليمين الإسرائيلى للتشدد تحت زعم ان التشدد من أجل أمن إسرائيل وهو فى الواقع شيئ آخر. إن التيار الدينى بدأ فى تحالف أبدى مع العمل وانحاز إلى اليمين مع ازدياد نزعة التطرف داخل إسرائيل وارتفاع موجة تيار الاصولية التى يشهدها العالم. والتيار الدينى بغض النظر عن قناعة زعمائه ينطلق من أن المصلحة ترتكز على ضمان الإستمرار بديلا عن العزلة.
وفى كل الحالات المتوقعة سينحاز التيار الدينى للفائز مالم يقامر فى تحالف مبكر مع الليكود.
ويمكن القول - دون الدخول فى تفسيرات ارقام أن مركز «تامى شتاينمتس» التابع لجامعة تل أبيب والمسئول عن اجراء مشروع مقياس السلام والذى اورد العديد من الأرقام فى عدد ديسمبر ٩٨ والصادر فى اول يناير ٩٩ - ان هناك حالة ضبابية لا تعبر عنها الأرقام الواردة فى الاستطلاع لقياس الرأى من ان تأييد حزب الوسط لا ينبع من آمال المؤيدين للحزب لأنه لا يختلف كثيرا عن سابقيه وأن التأييد لا ينبع عن آمال مؤيدة للحزب قدر خيبة امل وإحساس الشارع الإسرائيلى بفشل المنظومة الإسرائيلية السياسية.
وفى النهاية وبعيدا عن الانتخابات فى إسرائيل يلزم أن نشير إلى بعض الملاحظات او نذكر بها:
إن الصهيونية عقيدة تم تطويرها وتحديثها فيما يسمى ما بعد الصهيونية استعدادا لألفية قادمة تتعمد جهات إسرائيلية مسئولة تسريب بعض خطوطها العريضة.
هذه الملامح الاستراتيجية لما بعد الصهيونية.. اجمع عليها خبراء وحكماء صهيون فى آخر مؤتمر صهيونى معلن بالاضافة إلى مقررات لجنة الايباك الدورية. (وهذه الملامح ملزمة.. لمن هو آت فى الحكم سواء كان العمل - الليكود - الوسط أو ائتلاف احدهما مع الآخر او حكومة وحدة وطنية).
إن ما يدور فى إسرائيل شكل من أشكال الديمقراطية الكومبرادورية ونتائجها صراعا حضاريا بدأت بالفعل نتائجه وهى لا رجعة فيها وهما بالفعل لا صفرية واستمرارها على هذه الشاكلة يشكل هزيمة حضارية للغافل عن اعداد نفسه لهذه المواجهة او من يدعى انه يعيد ترتيب الاهتمامات والأولويات. الأغلب والأخطر.. أن تكون حالة الغفلة متعمدة بمعنى الانكفاء على الذاتية على حساب المصلحة القومية.
إن عجلة السلام قد دارت وحال العرب على ماهو عليه، (وجارى استنزاف قدراتهم) ولا توجد قوى عظمى تؤازرهم (فعلينا أن نتعامل مع الشيطان) هذا قدرنا، فالواقع لا يمنحنا اختيار آخر - لانه عادة مفروض علينا - وأيا كانت النتائج - وأزعم ان تحديد اشخاص بينهم للتعامل معهم - من الأمور السطحية عن ادارة العلاقات مع إسرائيل، فقناع الايديولوجيا لا يتغير كثيرا.
إن غيبة برامج واستراتيجيات للتعامل مع الآخر - وتوافرها لديه - هى اهم عوامل تفوقه واستمراره وليس بقية عناصر القوة..!!؟ لأن هذه قضية أخرى.
وعن الدور الأمريكى فى الانتخابات القادمة يمكن القول أن واشنطن تفضل الأقرب إلى مصالحها والعمل والوسط فى هذا الجانب، اما من حيث الأشخاص فلا فرق كثيرا خاصة وأن خبرة العمل مع نتنياهو كانت الأسوأ فى تاريخ العلاقات وقد قبلتها واشنطن لاعتبارات داخلية فى العاصمتين.

ويبقى لنا سؤال: هل الانتخابات القادمة تسيس للعسكر أم عسكرة السياسة. الرؤية التى نطرحها تحاول الفصل جاهدة بين اجرائين يتمان فى صندوق واحد الأول انتخابات الكنيست ومن ثم الحكومة، والثانى رئيس الوزراء وهو الذى يقود دفة الأمور السياسية فى إسرائيل ويعبر بها إلى القرن الحادى والعشرين. الاجراء الأول يعتمد على تحليله، برامج احزاب تتجمع عادة لتشكل حكومة، والثانى يعتمد اغلب الأمر على سمات الأشخاص وهنا يلعب المزاج الإسرائيلى دورا يصعب التنبؤ به وأحيانا مؤثر على الإجراء الأول وتلك رؤية اخرى لا مجال هنا لمقاربتها.



التيار الوسطي الجديد في السياسة الإسرائيلية

علاء سالم

بات النزوع إلى النهج الوسطي - التوفيقي، أحد أهم الملامح الفكرية في حقبة ما قبل نهاية القرن العشرين .إذ لم تكد سنوات العقد الأخير من هذا القرن تنتهي، وهي تحمل في طياتها انتصاراً أيديولوجياً للنهج الرأسمالي - الليبرالي بكافة أطيافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على النهج الاشتراكي - التوجيهي بأطيافه المماثلة، إلا وبرزت على الساحة الفكرية العالمية أيديولوجية جديدة تحاول أن ترسي نمطاً جديداً في الفكر الإنساني، فحواه محاولة إرساء نمط تفكيري ذا طابع وسطي جديد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يعنيه ذلك من محاولة التوفيق بين متغيرات وثوابت كانت تبدو فيما سبق متعارضة بشكل كبير في مضمونها العام .ومثل هذا التوجه الجديد يوصف فكرياً بـ "الطريق الثالث" وهو عبارة عن فلسفة تسعي إلى بلورة صورة المجتمع الإنساني الذي يرجو الوصول إليه في القرن الواحد والعشرين، بناءاً على صياغة خلاقة لمفاهيم وممارسات جديدة .

وإذ كانت المضامين الاقتصادية لمثل هذا النزوع الوسطي - التوفيقي أكثر بروزاً في بيئة البلدان الغربية (التي تعد المهد الحقيقي لبروز الأفكار الحاكمة لهذا التيار)، التي حملت الانتخابات الأخيرة فيها الأحزاب التي تتبنى هذه النزعة إلى مقاليد السلطة السياسية، وفرض مقولاتها الحاكمة على نمط الممارسة السياسية في بلدانها، فإن إسرائيل بدورها باتت مرشحة لظهور هذا الانبعاث الوسطي فيها، ولكن بشكل سياسي في المقام الأول. فالمنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية التي اتسمت دوماً بظاهرة الحّدية Extremity الأيديولوجية في ترسيم مواقع القوي الفاعلة فيها إزاء جملة القضايا المعروضة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها قضية التسوية السياسية مع العرب وإعادة الأراضي المحتلة إليهم في نطاق تفعيل مثل تلك التسوية، باتت الآن معرضة لإرهاصات بزوغ تحول سياسي جدي في توازن القوي الحاكم فيها، سوف يقوض في أحد أهم محدداته الطابع الاستقطابى الذي ميز تلك المنظومة طوال السنوات الماضية .أساس هذا التحول البازغ هو تبلور تيار وسطي - توفيقي في تلك المنظومة الحزبية، يحاول الجمع بين متناقضاتها السياسية والأيديولوجية بالدرجة الأولي، بعدما فشل التياران الرئيسيان فيها : اليساري - العمالي، والليكودي - اليميني في حشد التأييد المستمر لنهجهما تجاه القضية المحورية المطروحة بإلحاح على السياسة الإسرائيلية منذ انطلاق آلية مدريد في أكتوبر ١٩٩١، وهي هل تريد إسرائيل حقاً التسوية السياسية مع العالم العربي بما يتضمنه ذلك من الوفاء باستحقاقات تلك التسوية ..أم لا . ! .ويحمل هذا التيار الجديد اسم " حزب الوسط "والذي يتزعمه وزير الدفاع السابق إسحاق موردخاي، ويضم قياديين من الليكود، بالإضافة إلى رئيس الأركان السابق أمنون شاحاك، الذي ترك قبل شهرين الخدمة العسكرية، ودخل معترك الحياة السياسية.

***أولاً، خصوصية النهج الوسطي الإسرائيلي :**

تعود إرهاصات بروز أفكار التيار الوسطي في إسرائيل بشكله الراهن إلى أكثر من عام تقريباً، حينما انشق الليكودي وعمدة تل أبيب روني ميلو عن الليكود وزعامة نتنياهو، وسعي إلى طرح أفكاره التي تتلخص في إيمانه بضرورة الدمج والربط الموضوعي بين السلام الخارجي مع الدول العربية، والسلام الداخلي عبر تحقيق الوفاق الاجتماعي بين الشرائح الطائفية التي يتكون منها المجتمع الإسرائيلي والليبرالية الدينية، وما يتمخض عن هذا الربط من تخليق سلم أولويات جديد للدولة الإسرائيلية .وزاد من زخم هذا التطور الجيني الانشقاق التالي في الليكود من قبل وزير المالية دان مريدور، الذي شارك ميلو أفكاره الداعية إلى ضرورة إيجاد فضاء وسطي بين الحزبين

الكبيرين في إسرائيل ومقولاتهما الأيديولوجية الحاكمة لسلم أولويات الدولة والمجتمع.
غير أن نشأة حزب الوسط، الذي بات يعبر تعبيراً أيديولوجياً عن النهج الوسطي الجديد في الساحة الإسرائيلية، أتت بشكل مغاير تماماً لنشأة أقرانه في الساحة الغربية، مما حمل في طياته خصوصية هذا النهج الوسطي ـ التوفيقي في البيئة الإسرائيلي .فقد ارتبطت تلك النشأة أساساً بموضوع التبكير بالانتخابات العامة، بعدما فقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ما وصف سياسياً داخل الكنيست بـ "شبكة الأمان "التي وفرتها الأحزاب والقوي السياسية ـ اليسارية المعارضة لتنفيذ مذكرة واي ريفر التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي مما تبقي من نسبة الـ ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية، بعد الشروط التي وضعها نتنياهو أمام الجانب الفلسطيني، ومثلت عملياً تجميداً للتسوية على مفاوضات هذا المسار. ومن المثير للدهشة أن تتضامن تلك القوي المعارضة ـ اليسارية مع مثيلتها اليمينية المؤيدة للائتلاف الحكومي من أجل إسقاط نتنياهو، والتبكير بموعد الانتخابات العامة. وأن كان حسم قضية التسوية برمتها مع العرب، هو المحدد المشترك لهذا التوافق البراجماتي بين تلك القوي المتعارضة أيديولوجياً، فإن الدوافع الكامنة ورائه كانت متباينة .فاليمين يريد إسقاط نتنياهو لمنع تنفيذ مذكرة واي ونقل المزيد من أراضي الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وفي المقابل يرغب حزب العمل والمعارضة اليسارية والعربية في الكنيست في مجيء حكومة قادرة على تحقيق التسوية السياسية بكافة مساراتها .
وبهذا الفشل، فقد نتنياهو أخر أوراقه السياسية، لمنع هذا التطور عبر التلويح للقوي اليمينية المتحالفة معه بحكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وإقصاء القوي اليمينية ـ الدينية عن الائتلاف .وكان على استعداد فيها للانسحاب من الجزء الأكبر من المرتفعات السورية "الجولان "وفق صيغة الانسحاب "على الجولان "وليس وفق معادلة الانسحاب "من الجولان ."وهو ما يعني وفق المفهوم العمالي العودة إلى الحدود الدولية، وليس إلى حدود ما قبل الخامس من يونيه ١٩٦٧. ووفق تأكيدات جريدة يديعوت أحرونوت فقد حدثت مساومات سياسية بين نتنياهو وزعيم حزب العمل ايهود باراك لتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق هذا الاستعداد، إلا أنها أجهضت بسبب الدعوة إلى الانتخابات المبكرة .
ولذا أتت نشأة تيار الوسط الجديد متزامنة مع استعداد البيئة السياسية ـ الحزبية لانتخابات الكنيست الخامس عشر، والتي يعول عليها الكثيرون لحسم مسألة التوجه الإستراتيجي نحو التسوية داخل السياسة الإسرائيلية. فمن المعروف أن الساحة الإسرائيلية تشهد حالياً كما هي العادة قبل كل انتخابات عامة، فيضاً من الحركات والتنظيمات السياسية الساعية إلى خوض هذه الانتخابات ودخول الكنيست القادم .ويبدو هذا التكالب على التنظيمات السياسية سواء الموجودة على الساحة، أو الجديدة منها، مبرراً ومنطقياً في ضوء الخصائص والسمات المميزة للفضاء السياسي ـ الاجتماعي الإسرائيلي .فالحزب في إسرائيل هو القناة الوحيدة للتأثير السياسي، وليس مجموعات الضغط السياسي Lobbies أو الحركات الاجتماعية أو وسائل الإعلام كما في العديد من الدول الأخرى. ولذا تجدأي مجموعة لها مصلحة معينة أو أيديولوجيا محددة نفسها مضطرة إلى تشكيل حزب، أو العمل من خلال المنظومة الحزبية القائمة من أجل تحقيق مصالحها .ومن هنا تبدو معدلات التمثيل العالي للقوي السياسية والاجتماعية في الكنيست الإسرائيلي قياساً إلى الدول الأخرى، ونسب التصويت العالية أيضاً في الانتخابات العامة.
وعملياً يمكن إبراز خصوصية حزب الوسط الجديد، بوصفه تعبيراً عن النهج الوسطي ـ التوفيقي في الفضاء السياسي ـ المجتمعي الإسرائيلي في العديد من السمات العامة التي لا تميزه عن القوي التي عبرت عن هذا النهج في البيئة الغربية فحسب، وإنما أيضاً عن المحاولات التي سبقته داخل البيئة الإسرائيلية .وجملة هذه السمات تبدو في:

١- انتفاء محدد السبق التاريخي في البيئة الإسرائيلية :

إذ يكاد يكون من الصعب النظر إلى حزب الوسط بزعامة موردخاي بوصفه سمة جديدة غير مسبوقة في الفضاء السياسي ـ المجتمعي الإسرائيلي، فقد سبقته محاولات غير فاعلة لملء فراغ ساحة الوسط ـ التوفيقي، سواء من جانب حزب الطريق الثالث بزعامة أفيجدور كهلاني، الذي انشق عن حزب العمل قبل انتخابات الكنيست الرابع عشر في مايو ١٩٩٦، وتشكيله قائمة مستقلة خاض بها انتخابات هذا العام، واستطاع الحصول على أربعة مقاعد في الكنيست .أو محاولة دافيد ليفي عقب خروجه من الليكود في العام ١٩٩٥ وتشكيل حزب الجسر "جشر".
ومثل هذا الحضور التأثيري شبه المحدود بشكل كبير لكلا الحزبين في الكنيست والذي لم يتجاوز معدل الـ ٣٪ من القوة التصويتية لحزب الطريق الثالث أو الـ ٦٪ لحزب جيشر أو في الحكومة، لم يمكنهما موضوعياً من بلورة ارائهما السياسية بشكل مؤثر أو فعال طوال الولاية الدستورية لهذا الكنيست .وضاعف من هذا الإخفاق دخولهما في ائتلاف عام يميني بزعامة الليكود، سواء بشكل تحالفي كما هو الحال بالنسبة لحزب الطريق الثالث، أو بشكل اندماجي ـ انتخابي على قائمة واحدة كما هو حال حزب جيشر، مما أزال موضوعياً الفوارق الأيديولوجية الواضحة سواء بينهما وبين الليكود من ناحية، أو بينهما وبين الشركاء اليمينين والدينيين من ناحية أخري .

٢- النواة الرئيسية لتنظيم الوسط الجديد أتت من اليمين الإسرائيلي وتحديداً من الليكود:

وهو ما يمثل تبايناً أيديولوجياً مع الحالة السابقة التي

مثلها حزب الطريق الثالث، التي كانت بمثابة انشقاق أيديولوجي ذى طابع يميني عن حزب العمل .ولذا يبدو أن اللعنة السياسية التي طاردت شيمون بيريز وحزب العمل قبل انتخابات عام ١٩٩٦، من جراء مضامين التسوية التي حملها، وأحدثت انقساماً عميق الأثر داخل الفضاء السياسي ـ الاجتماعي الإسرائيلي، وقادت إلى انشقاق حركة الطريق الثالث عن الحزب، أعادت إنتاج ذاتها من جديد مع بنيامين نتنياهو وحزب الليكود وهما في السلطة على نفس الأرضية .فبعد المناورات والمساومات السياسية التي وصلت إلى حد الابتزاز، فشل نتنياهو فى منع عملية التبكير بموعد الانتخابات العامة المقرر لها نوفمبر ٢٠٠٠ . فقد أقر الكنيست في قراءته الأولي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ بأغلبية ٨١ مقابل ٣٠ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت هذا التبكير بعدما سحبت الثقة من نتنياهو من جراء رفض الكنيست في نفس الجلسة لائحة شروطه للفلسطينيين لاستئناف تنفيذ مذكرة واي ريفر بأغلبية ٥٨ مقابل ٤٨ وامتناع إثنين عن التصويت .وجري دعم هذا التبكير في القراءتين الثانية والثالثة خلال نفس الشهر وشهر يناير ١٩٩٩ . وبهذا لا يكون نتنياهو هو الضحية الوحيد لهذا التبكير، وإنما أيضاً تنفيذ مذكرة واي، وتجميد التسوية على هذا المسار، إلى حين الفصل في نتائج الانتخابات القادمة .وانتظار ..هل تحمل جديداً للتسوية ! .. أما سوف تكون استمراراً لما هو قائم حالياً من معوقات. ! .

يكاد يكون هناك شبة إجماع سياسي على كون نتنياهو أسوأ شخصية أتت إلى السلطة في إسرائيل، فهو لم يتجاوز العديد من الخطوط الحمراء في سياسات إسرائيل الإقليمية والدولية فحسب، وإنما امتدد ذلك أيضاً إلى السياسات الداخلية وتعامله مع مؤيديه ومعارضيه في آن واحد .فقد كان يدير العملية السياسية وفقاً لمنطق آني كل غاياته دعم وجوده في السلطة، ومن ثم افتقد البعد الإستراتيجي والرؤية الشاملة في هذه الإدارة .يكفي أن نشير أن طوال فترة وجوده في السلطة التي قاربت على السنتين والستة أشهر، قد حفلت بالعديد من الأزمات السياسية والحزبية، نجا خلالها مما يقرب من ٦٠ اقتراعاً بالثقة على حكومته، بمعدل واحد كل خمسة عشر يوماً. وقد نجم عن ذلك حالة غير مسبوقة من الاضطراب السياسي، وتخللها قدر عال من المساومات والابتزاز غير مسبوق أيضاً .فقد كثرت مساومته لكافة القوي السياسية سواء داخل ائتلافه اليميني الحاكم أو خارجه لدي المعارضة .وإزاء حالة الاضطراب تلك، تداعت مصداقيته السياسية لدي تلك القوي مجتمعة .ولذا لم يكن من الغريب أن يقود اليمين وحلفاؤه التقليديون حملة التبكير بالانتخابات العامة من أجل التخلص منه بالتعاون مع المعارضة اليسارية التي شاركتها نفس الهدف.

والثقة السياسية المفقودة لم تعد أبعادها قاصرة على حلفائه في الائتلاف الحكومي فحسب، بل طالت أيضاً حزب الليكود، الذي شهد أكثر من حالة انشقاق على زعامة نتنياهو السياسية، فيما بات يعرف في الأدبيات الإسرائيلية بـ "تمرد الأمراء ."فبعد المعارضة القوية التي أبداها عمدة تل أبيب روني ميلو ورفضه لزعامة نتنياهو، استقال أحد أبرز أمراء الليكود وهو وزير العلوم بني بيجين ابن رئيس الوزراء السابق مناحيم بيجين من الحكومة في يناير ١٩٩٧، أثر التوقيع على بروتوكول الخليل مع السلطة الفلسطينية، وبموجبه تم إعادة الانتشار الإسرائيلي من مدينة الخليل وما حولها، والانسحاب من ٨٠٪ من المدينة الفلسطينية .وفي يونيه من نفس العام استقال من الحكومة وزير الخارجية دافيد ليفي، على اثر الخلافات حول تقزيم دوره السياسي في مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين، ومشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٨، الذي تضمن تخفيضات كبيرة في برامج التنمية الاجتماعية للشرائح السفاردية (اليهود الشرقيين). بهذا الانسحاب تداعت الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحكومي إلى ٦١ مقعدا في الكنيست البالغ عدد مقاعده ١٢٠، اثر انسحاب حزب جيشر الذي يتزعمه ليفي ومقاعده الستة من التحالف من الليكود .وبعد شهر تقريباً من الحدث تلقي نتنياهو ضربة أخري بانسحاب الأمير الثالث من الحكومة، وهو وزير المالية دان ميدور، والذي يحظى بدعم وتأييد زعيم الليكود السابق إسحاق شامير اثر الخلاف حول الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية للحكومة .

وقد فشل نتنياهو طوال الفترة الماضية في إعادة هؤلاء الأمراء الثلاثة إلى حظيرة الليكود والائتلاف الحاكم، بالإضافة إلى ليفي .وقد ضاعف من محددات ذلك التأزم الإعلان عن تبكير موعد الانتخابات العامة، وهو الإعلان الذي القي بتداعياته على تعميق سمة الانشقاق والتفتت داخل الليكود، اثر إعلان هؤلاء الأمراء الثلاثة عن الانسحاب من حزب الليكود نهائياً، وتشكيل قوائم حزبية مستقلة .وقد ضاعف من حدّة هذا التفتت، الإقالة غير المسبوقة لوزير الدفاع موردخاي بعد اتهامات نتنياهو له بالسعي لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب الالتزام الحزبي أو وفق توصيفه " ..الانهزامي الفار الذي يغلب تطلعاته الشخصية على مصالح الدولة الحيوية "، رغم أن نتنياهو هو ذاته الذي أشاد بوزير دفاعه قبل عدة أشهر خلال توقيع مذكرة وآي ريفر قائلاً " ..العسكري المميز وصقر إسرائيل ."ويمكن تفسير هذا التباعد السياسي بين الرجلين، بالإضافة إلى تباعد الموقف حول عملية التسوية في المسار الفلسطيني، إلى عدم ثقة موردخاي في نتنياهو، الذى انزعج كثيراً من مناوراته تجاه رئيس الأركان الحالي ماتان فيلناي، ومطالبته خوض معركة الانتخابات القادمة إلى جانبه واعداً إياه في حال الفوز بحقيبة الدفاع التي يشغلها موردخاي حالياً، كاستجابة آنية لمواجهة توظيف تواجد العسكريين في الساحة الإسرائيلية التي افتقر إليها الليكود بشدة بعد رحيل

موردخاي .
غير أن حزب الوسط الجديد استطاع أن يوسع أيديولوجياً من نواته الأساسية بضم رئيس الأركان العامة السابق أمنون شاحاك، إلى صفوفه .وهو بهذا التطور يحاول أن يطرح نفسه بوصفه تعبيراً عن التيار العام Main Stream في السياسة الإسرائيلية، بعيداً عن عملية الاستقطاب السياسي الذي يمثله الحزبين الكبيرين الليكود والعمل.

٣- تباين المواقع الأيديولوجية بين التجسيد الحالي للنهج الوسطي ـ التوفيقي، وبين سابقتي حزبي جيشر، والطريق الثالث .

فحزب الوسط الجديد يقع أيديولوجياً على يسار الليكود، وتبلور مقولاته الحاكمة تمايزاً أيديولوجياً واضحاً عن مثيلتها الليكودية في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، بعكس سابقة ليفي قبل أربعة أعوام والتي لم تستطع تحقيق هذا التمايز وفي المقابل فقد كانت سابقة حزب الطريق الثالث بمثابة ردة يمينية داخل حزب العمل وسياسته ليس تجاه التسوية السياسية مع الدول العربية بالأخص في المسارين الفلسطيني والسوري فحسب، بل أيضاً في القضايا الداخلية وتحديداً الدينية .

٤- تلامس الانبعاث الوسطي ـ التوفيقي الجديد داخل المنظومة السياسية ـ الحزبية، مع المحدد العرقي في إسرائيل لأول مرة في تاريخ تطور تلك المنظومة.

فإذا جرى استثناء تطلعات حزب جيشر وزعيمه ليفي ذا الأصول المغربية لكي يجسد طموحات اليهود الشرقيين " السفارديم "في الوصول إلى السلطة السياسية، وإيجاد تطابق موضوعي بين المنظومة المجتمعية التي يهيمن عليها اليهود الشرقيين بأغلبيتهم الديموجرافية (إذ يبلغ معدل تعدادهم العام ٥٣٪ من المجموع العام للسكان) ومثيلتها السياسية التي يهيمن عليها منذ نشأة الدولة اليهود الغربيين "الاشكيناز ."فإن محورية انبعاث حزب الوسط الجديد تبدو في كونه توليفة غير مسبوقة في المنظومة السياسية بين الشرائح العرقية اليهودية، تم بموجبها عقد لواء الزعامة لأحد الشخصيات الشرقية وهو موردخاي (من أصل عراقي) إزاء أمراء الليكود الذين ينتمون إلى جيل الصابرا الاشكينازي.

فمن المعروف أن حزب الوسط بعد تشكيله وبرئاسة الجنرال المتقاعد شاحاك وعضوية أمراء الليكود ميلو ومريدور، استغل الأزمة السياسية داخل الليكود بين نتنياهو ووزير دفاعه موردخاي والتي انتهت بإقالة الثاني بشكل غير مسبوق في التاريخ السياسي الإسرائيلي الذي يجل ويضع رجال الجيش وجنرالاته في مرتبة التقديس (وهي ثالث استقالة في التاريخ السياسي الإسرائيلي بعد سابقتي بنحاس لافون في ١٩٩٥، وإيريل شارون في ١٩٨٣) ، لعرض العضوية ورئاسة الحزب الجديد عليه. وهو بهذا التجنيد السياسي يستطيع المنافسة على رئاسة الحكومة في ظل نظام الانتخاب المباشر، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ قيام إسرائيل، بعد فشل ليفي في هذا المسعى عام ١٩٩٦، عقب دخوله في تحالف انتخابي في قائمة حزب الليكود.

وبهذا التحول يكون موردخاي أول شخصية تنتمي إلى الشرائح الشرقية تنافس على أعلى منصب سياسي في إسرائيل، وهو منصب رئيس الحكومة .وإن تحقق له ذلك في انتخابات مايو القادم (التي من المتوقع أن تكون آخر انتخابات يتم فيها، انتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع العام المباشر، بعد الانتقادات الحادة التي واجهته، هو الآن محل مراجعة سياسية ليس في أوساط الرأي العام والفضاء السياسي ـ الاجتماعي الإسرائيلي فحسب، وإنما أيضاً ـ وهو المحدد المهم هنا ـ داخل الكنيست الإسرائيلي، الذي كان قد تبنى في شهر ديسمبر ١٩٩٨، مشروع قانون يقضي بإلغاء انتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع العام المباشر، بأغلبية ٦٢ صوتاً في مقابل ٥٧ وامتناع نائب واحد عن التصويت في القراءة الأولى .ولكي يصبح هذا الإلغاء قانونياً، والعودة من جديدة إلى نمط الانتخابات البرلمانية في تقرير حزب الأغلبية في الكنيست ورئيس الوزراء منه، يلزم إقراره في قراءتين إضافيتين) ، فسوف يُعد ذلك بكافة المقاييس انقلابا سياسيا في إسرائيل، يكاد يعادل انقلاب عام ١٩٧٧ الذي انتهى بالليكود إلى الحكم وإنهاء هيمنة حزب العمل على السلطة منذ نشأة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ .

***ثانياً، النهج العقائدي لحزب الوسط :**

يكاد يكون من الصعب في تلك المرحلة التمهيدية من الاستعداد للانتخابات العامة المقبلة، الوقوف على المقاربة الكاملة والتفصيلية للتيار الوسطي الجديد تجاه جملة القضايا المطروحة وبقوة أمام الفضاء السياسي ـ المجتمعي داخلياً وخارجياً .وتزداد تلك الصعوبة بسبب عامل النشأة الحديثة نسبياً لهذا التيار .إلا أننا سوف نحاول تلمس المضامين العامة والحاكمة لتلك المقاربة العقائدية الجديدة والتي يحملها تيار الوسط من خلال مرجعية قادته من ناحية، وتصريحاتهم الأخيرة حول تلك القضايا من ناحية أخرى .وذلك خلافاً للمقولة اليهودية ـ التلمودية التي تقول " ..التنبؤ في أرض الأنبياء يُعد ضربا من ضروب الغباء". والعنوان الكبير لهذه المقاربة يحمل مقولة " .السلام والاستقرار في الداخل والخارج " ، أو كما برزت من خلال التصريحات العلنية الدفع بسبل التسوية مع الأطراف العربية، بشكل متزامن مع تحقيق الوفاق والمصالحة الداخلية .فالمجتمع الإسرائيلي لا يواجه تحديات خارجية فحسب من جراء تجميد التسوية على كافة المسارات التفاوضية، وإنما أيضاً تصدع داخلي خطير من جراء حدة التباينات في الرؤى بين قطاعاته المختلفة حول كل القضايا الجوهرية وفي مقدمتها هوية

الدولة الإسرائيلية .
وثمة تقاسم وظيفي في تعريب هذه المقولة، والاضطلاع بتنفيذ المضامين العامة لها .إذ سيناط بجنرالي التيار موردخاي وشاحاك ترسيم معالم وحدود التسوية المأمولة مع الدول العربية والفلسطينيين واستحقاقاتها .وفي المقابل سوف يضطلع الثنائي ميلو - مريدور بإعادة ترتيب سلم أولويات الدولة بشكل ينسجم مع مقولاتهما حول التغيير المنشود في العلاقات الاجتماعية ووظائف الدولة تجاه المجتمع.

فثمة توافق إستراتيجي بين آراء موردخاي وشاحاك حول التطلع إلى تسوية دائمة وسريعة مع الجانب الفلسطيني توطئة لاستئناف مفاوضات التسوية على المسارين السوري واللبناني .وكلاهما على قناعة بضرورة الفصل الكامل بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما في هذا السياق يحاولا إعادة إنتاج خطة آلون للتسوية الدائمة على المسار الفلسطيني، وهي الخطة التي تحظى بالإجماع الإستراتيجي داخل المؤسسة العسكرية .أما مقاربتهما تجاه الجولان فهي بمثابة إعادة إنتاج أيضاً لأفكار رابين حول التسوية مع سوريا، والداعية إلى معاهدة سلام مع سوريا على أساس الانسحاب شبه الكامل من الجولان وتطبيع العلاقات بين البلدين ووضع ترتيبات أمنية تشمل نزع السلاح في المنطقة، وإقامة محطات إنذار مبكر للحد من عنصر المفاجأة والحيلولة دون وقوع حرب إستباقية جديدة .ولذا فإن تحقيق الأمن الإسرائيلي يتزامن مع الوفاء بقدر كبير - وليس كل - الاستحقاقات العربية من التسوية والسلام .ولذا فهما لا ينظران بعين التقديس أو الاعتبار إلي مقولة الليكود واليمين بشقيه الديني والعلماني حول " .أرض إسرائيل الكاملة من النهر إلى البحر". ونظراً لمرجعيتهما العسكرية يستطيع الثنائي موردخاي - شاحاك تسويق مضامين التسوية القادمة لدي الرأي العام بدون وصمهما بتهمة اليسارية، أو التفريط في الأمن الإسرائيلي من قبل اليمين.

على الجانب الداخلي، يدعو الثنائي ميلو - مريدور إلى إعادة ترتيب سلم أولويات الدولة، بشكل يعلي بقدر محوري من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بقصد الحد من الفجوة الطائفية بين الشرائح المجتمعية، وعدم إخضاع تلك الأولويات لعامل التوظيف السياسي - الانتخابي .ولذا يدعو تيار الوسط إلى الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وتحسين مستويات المعيشة، عوضاً عن رصد الموازنات للفئات المتطرفة دينياً وتشجيع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة .ويدعو أيضاً إلى الليبرالية الدينية والاعتراف بالمذهب الاصلاحي في تقرير الأمور العقائدية، والمساواة الكاملة بين أفراد المجتمع بما فيها محدد التجنيد في الجيش، عبر إلغاء المزايا التي تتمتع بها القوي الدينية - الأرثوذكسية في رفض التجنيد العسكري لتلاميذ المدارس الدينية، ويطرح ميلو فكرة الخدمة الوطنية عوضاً عن رفض الخدمة العسكرية لأسباب دينية.

وإزاء تلك المضامين العقائدية، يكاد يكون تيار الوسط أقرب أيديولوجياً إلى حزب العمل، ولذا فإن مؤيديه وقادته سوف يدعما بشكل كبير زعيمه يهودا باراك حال الدخول في جولة ثانية لانتخاب رئيس الوزراء، بعد إخفاق المرشحين لهذا المنصب في تجاوز الأغلبية المطلقة (٥٠ +١) كما أن إمكانات الدخول في ائتلاف حكومي تبدو كبيرة .

بهذا التحول بدت المنظومة الحزبية في إسرائيل مغايرة تماماً لما كانت عليه قبل أشهر قليلة، بسبب تداعي مكانة حزب الليكود بصفته ممثلاً للتيار الوطني، وفشل حزب العمل في ضم شاحاك إلى صفوفه، وانشقاق عامير بيرتس زعيم الهستدروت عن حزب العمل وتشكيله حزب " شعب واحد ". وأهم معالم هذه المنظومة تتمثل فى بروز مزيد من الأحزاب التي تحاول شغل فضاء الوسط في الساحة الإسرائيلية، الأمر الذي لم تعد تداعياته تقتصر على الليكود وحده بل نالت أيضاً حزب العمل بوصفهما الحزبين المهيمنين على توجيه السياسة الإسرائيلية .ويبدو المغزى السياسي لهذا التحول في اتجاهين:

***أولهما**: يتعلق بالطابع الأمني الحاد الذي من المتوقع أن يسيطر على المناقشات وبرامج الأحزاب السياسية في تلك الانتخابات .إذ ستحسم تلك الانتخابات ولو بشكل نسبي طبيعة السجال السياسي القائم حالياً في الساحة الإسرائيلية والذى قاد إلى عملية الاستقطاب غير المسبوق حول هذه القضية، ولم يكن افتقاد الإجماع الوطني حولها إلا معالمه .والذي يدور حول صيغة "السلام مع الأمن " التي يطرحها نتنياهو، أو صيغة "السلام ضمن الخطوط الحمراء الثلاثة " الذي دعا إليه باراك .

***ثانيهما**: يتعلق بظاهرة الاندفاع الإسرائيلي المحموم نحو اليمين .فقائمة "تكوما - النهضة "بزعامة بيجين الابن علي يمين الليكود .والليكود ونتنياهو على يمين حزب الوسط وحزبي الطريق الثالث وجيشر، وحزب الوسط على يمين حزب العمل، وباراك علي يمين التيار المركزي في حزب العمل والذي يقوده حاييم رامون مع إبراهام بورج ...

ولذا يكاد يكون من الصعب النظر إلى تلك الانتخابات القادمة بوصفها شأناً إسرائيلياً داخلياً فحسب، وإنما سوف تتبلور فيها الأدوار التدخلية من جانب كل القوي الإقليمية والدولية التي لها مصلحة في توجيه السياسة الإسرائيلية، كما أن تلك الانتخابات سوف تكون اختباراً حقيقياً أمام أقوي أحزاب الوسط وهو حزب الوسط .





النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل